الاقتصاد السياسي للنفط

رؤية عربية لتطوراته

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء





وقفية عبد الله الطريقي للتنمية والنفط

الاقتصاد السياسي للنفط

رؤية عربية لتطوراته

الدكتور يوسف خليفة اليوسف

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

اليوسف، يوسف خليفة

الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته/ يوسف خليفة اليوسف

٥١٢ ص. (وقفية عبد الله الطريقي للتنمية والنفط)

ببليوغرافية: ص ٤٧٥ ـ ٥٠٠.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-989-0

١. البترول ـ اقتصاديات. ٢. البترول ـ أسعار. ٣. البترول ـ اتفاقيات.

٤. البترول ـ صناعات. ٥. البترول ـ استهلاك. أ. العنوان. ب. السلسلة.

333.79

العنوان بالإنكليزية

The Political Economy of Oil: An Arab Perspective

by Yousif Khalifa al-Yousif

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

email: info@caus.org.lb

Web Site: <http://www.caus.org.lb>

الطبعة الأولى

بيروت، أيار/ مايو ٢٠١٥

إهـــداء

إلى روح ابنتي العزيزة هند، وإلى جميع مرضى اللوكيميا في العالم، أهدي هذا الكتاب الذي كنت قد أنهيت الجزء الأكبر منه عندما شخصت هند باللوكيميا. وكما عهدناها كانت هند مثالاً في الصبر والتوكل واحتساب الأجر عند الله حتى اللحظة الأخيرة من حياتها. وها هي الآن قد فارقت عالمنا وأصبحت في ذمة الله ولا نقول إلا ما قاله رسولنا الكريم وهو يفارق ابنه إبراهيم «يا هند إن العين لتدمع وإن القلب ليحزن ولا نقول إلا ما يرضي الله» وإنّا لله وإنّا اليه راجعون.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

المحتويات

خلاصة الكتاب

الكتاب الحالي هو دراسة في الاقتصاد السياسي للنفط من منظور عربي، وهو أشبه بـ«السيرة الذاتية للنفط»، نعالج فيه دور هذا المورد في العالم منذ اكتشافه وحتى يومنا هذا. وهي سيرة تتبع هذا المورد منذ اكتشافه ثم ترسم صورة له وهو يتربع على عرش الطاقة، وتأثيره وتأثره بالتطورات العلمية، ثم دخوله حلبة الصراع السياسي والاقتصادي محلياً ودولياً، والحروب التي ارتبطت به، والفرص والتحديات التنموية التي حملها للإنسان العربي، خاصة منذ تزايد اعتماد العالم على النفط العربي ابتداءً من نهاية الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى الإشكاليات البيئية المرتبطة بهذا المورد والتوقعات المستقبلية حول نضوبه. ويتكون الكتاب من واحد وعشرين فصلاً حاولنا من خلالها تقديم صورة شاملة ومختصرة ومبسطة للأبعاد المختلفة لهذا المورد الاستراتيجي والناضب في آن واحد حتى يكون مصدراً في متناول كل الشرائح في وطننا العربي ولا سيّما طلبة الجامعات والباحثين والمثقفين.

يقدم **الفصل الأول** موضوع الكتاب ببعض المصطلحات المستخدمة في أدبيات الاقتصادات النفطية، كالتعريف بأهم خصائص النفط ومن أمثلتها الكيفية التي تكوَّن بها عبر ملايين السنين وعلاقته بالغازات الدفيئة التي تلوث الفضاء، والتمييز بين أنواع النفط من حيث الكثافة وكمية الكبريت فيه وهي خصائص تؤثر في نوعيته وتكاليفه، والتقنية اللازمة لتحويله إلى منتجات مختلفة. وفي الفصل كذلك تعريف بأنواع العقود التي حكمت علاقة شركات النفط بالدول المنتجة منذ اكتشاف النفط والتي كانت تتغير

بتغير موازين القوى بين الطرفين، فعندما كانت شركات النفط مسيطرة على كل مراحل الصناعة كانت العقود السائدة هي «عقود الامتيازات» التي كانت مكاسب الدول المنتجة منها ضيئلة، ومع مرور الوقت استطاعت الدول المنتجة أن تعدل هذه العقود إلى عقود «مشاركة»، ثم تبعتها أو تزامنت معها عقود «الخدمات»، ولكل من النوعين الأخيرين من العقود إيجابياته وسلبياته التي تتضح في طيّات الكتاب.

ويبين الفصل كذلك معنى الريع النفطي وتنوع أسعار النفط عبر السنوات الماضية بسبب التغيرات التي حصلت في السوق النفطي من حيث درجة تدخل الأطراف المختلفة في التأثير في عمل السوق. إضافة إلى ما سبق، يعرف الفصل القارئ بمفاهيم أخرى كمعنى «تنفيق الإتاوة» ومرونة الطلب والعرض لسلعة النفط وضرائب الكربون التي تفرضها الدول المستهلكة على وارداتها النفطية وتحول بها جزءًا من الريع النفطي إلى موازناتها العامة على حساب الدول المنتجة، وغيرها من المصطلحات التي تسهل قراءة الكتاب.

أما **الفصل الثاني** فهو دحض لكثير من المغالطات التي تطرحها الدول الغربية وإعلامها حول طبيعة منظمة الأوبك واعتبارها منظمة احتكارية تتدخل في عمل السوق وتشوّه تسعير النفط وإنتاجه، وذلك بالعودة إلى الكيفية التي كانت الدول الغربية وشركاتها تدير النفط عندما كانت تسيطر عليه قبل ظهوره في الشرق الأوسط، وقبل تأسيس منظمة الأوبك بحقب زمنية. ويتركز هذا الدحض على ثلاثة أمثلة تاريخية، **أولها** الامبراطورية النفطية التي أنشأها رائد الصناعة النفطية جون روكفلر، والتي سيطر خلالها على سائر مراحل الصناعة النفطية في الولايات المتحدة وحاول أن يسيطر عليها عالمياً، وذلك لاعتقاده بأن سلعة النفط لا يمكن أن تُترَك لقوى السوق لاتصافها بمواصفات تجعلها عرضة للتذبذبات الشديدة التي تنعكس على استقرار الاقتصاد بأكمله.

أما المثال **الثاني** الذي نستشهد به على أن سلعة النفط لا يمكن أن تُترك لقوى السوق وحدها، فهو الاجتماع الذي عقدته شركات النفط العالمية أو الأخوات السبع عام ١٩٢٨ والميثاق الذي صدر عنه وعُرف بميثاق قلعة اشناكاري عندما أدت المنافسة بين هذه الشركات إلى شبه انهيار في أسعار النفط وكان لا بد من التدخل والسيطرة عليها. والمثال **الثالث** الذي نعضد به وجهة نظرنا حول النفط والسوق هو الدور التنظيمي الذي مارسته هيئة سكك حديد تكساس منذ الثلاثينيات وحتى السبعينيات من القرن الماضي

في القطاع النفطي لتجنب ظهور فائض نفطي ينعكس سلباً على القطاع أو بقية قطاعات الاقتصاد الأمريكي.

الفصل الثالث من الكتاب يعالج التجربة المكسيكية مع شركات النفط الغربية التي اتصفت بتسلط شركات النفط العالمية وإصرارها على الحصول على أكبر جزء من الريع النفطي المكسيكي مستفيدة من دعم حكوماتها وفساد النظام المكسيكي، وبخاصة في السنوات الأولى من اكتشاف النفط. ففي هذا الفصل نتتبع العلاقة بين شركات النفط والحكومة المكسيكية قبل قيام الثورة المكسيكية عام ١٩١٠، وهي فترة شهدت صراعات في غالبها بين شركات النفط البريطانية والأمريكية للحصول على الامتيازات النفطية، وكان النظام السياسي خلال هذه الفترة نظاماً مستبداً وتابعاً للغرب ومحمياً من قبله.

غير أن الثورة المكسيكية التي تزامنت مع اكتشاف النفط بدأت تحدث تغيراً تدريجياً في علاقة الحكومة مع شركات النفط وإن كان بصورة تدريجية، وبخاصة أن هذه الثورة تمخض عنها دستور يعيد ملكية الثروة الموجودة في باطن الأرض إلى الشعب المكسيكي بعد أن كانت مملوكة من قبل شركات النفط في ظل عقود الامتيازات. ولكن شركات النفط ظلت تستخدم كل وسائل الضغط المحلية والخارجية للإبقاء على الامتيازات السابقة وعدم توطين الصناعة، ما جعل الحكومات المكسيكية المتعاقبة تصل إلى طريق مسدود مع هذه الشركات. وقد أدى ذلك إلى تأميم القطاع النفطي من قبل الرئيس المكسيكي المنتخب كارديناس عام ١٩٣٨. وواجهت المكسيك بعد التأميم كثيراً من التحديات نتيجة لرفض شركات النفط الغربية التعاون معها، سواء في الإنتاج أو النقل أو التكرير أو التسويق، ولكنها استطاعت تدريجياً أن تجد حلولاً لهذه التحديات، وبخاصة أن هذه الفترة شهدت إرهاصات الحرب العالمية الثانية. ولم تبدِ الولايات المتحدة اعتراضاً قوياً على التأميم خوفاً من تقارب المكسيك مع دول المحور كألمانيا وإيطاليا، وما يمكن أن ينتج منه من صراعات في أمريكا اللاتينية التي تعتبرها الولايات المتحدة بمثابة حديقتها الخلفية، كما أنها ظلت المستورد الرئيسي لنفط المكسيك خاصة مع نهاية الحرب، وهذا دليل على أن الحكومة المكسيكية أحسنت اختيار فترة التأميم لنفطها.

في **الفصل الرابع** محاولة لفهم التجربة الفنزويلية في إدارة القطاع النفطي والسيطرة التدريجية عليه وتحريره من قبضة شركات النفط العالمية. فإذا كانت تجربة المكسيك

قد انتهت مبكراً بتأميم القطاع النفطي، فإن التجربة الفنزويلية ولاعتبارات سياسية وغير سياسية، كعدم توافر موارد بشرية مدربة، أخذت مساراً تدريجياً تخللته قلاقل سياسية وانقلابات لم تكن الدول الغربية بعيدة منها. ففي عهد غوميز كانت هناك سيطرة كاملة تقريباً على القطاع النفطي من قبل شركات النفط الأجنبية، وكان المستفيد من الريع النفطي الضئيل الذي تحصل عليه الدولة يذهب إلى غوميز وحاشيته.

وبعد موت غوميز في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٣٥ بدأت عجلة التغيير في فنزويلا تدور ولكن ببطء. وكانت المحطة التالية في عام ١٩٤٣ عندما استطاع الرئيس الفنزويلي ميدينا أن يمرر في الكونغرس الفنزويلي قانوناً لنظام المشاركة مع شركات النفط ليحل محل نظام الامتيازات السائد عندئذ. وقد يكون من أهم أسباب قبول شركات النفط وحكوماتها بهذه المشاركة تجربة التأميم التي حصلت قبل ذلك في المكسيك ورفعت تكلفة شركات النفط والدول المستهلكة، إضافة إلى حرص الولايات المتحدة على عدم توتير علاقتها مع أمريكا اللاتينية.

المحطة التالية في المسيرة الفنزويلية نحو ملكية ثروتها النفطية تمثلت بانطلاقة التجربة الديمقراطية عام ١٩٤٥، والتي شهدت ظهور السينيور ألفونزو أحد مؤسسي منظمة الأوبك لاحقاً على مسرح الأحداث. وقد استطاع ألفونزو وحزب العمل الديمقراطي الذي ينتمي إليه تحقيق عدد من الإنجازات التي تصب في اتجاه توطين الصناعة النفطية؛ إذ اقترح أن تقوم فنزويلا ببيع نصيبها من النفط بدل ترك شركات النفط القيام بذلك من أجل تمكين فنزويلا من مهارات التسويق، ثم استطاعت الحكومة الفنزويلية زيادة الضرائب النفطية، وكذلك زيادة أجور العمال، وكانت تتجه إلى إصلاحات أخرى كإنشاء شركة نفط وطنية. غير أن هذه المسيرة انتكست بحصول انقلاب عسكري عام ١٩٤٨ استمر لعشر سنوات عجاف تم خلالها نقض أو تجميد كثير من الإنجازات التي تحققت خلال فترة الديمقراطية.

ثم عادت الديمقراطية مرة ثانية عام ١٩٥٨ لتستكمل فنزويلا مسيرتها نحو مزيد من السيطرة على نفطها، وقد عاد ألفونزو وزيراً في الحكومة الجديدة وكانت شركات النفط خلال هذه الفترة تمارس سياسات إنتاجية لا تخدم الدول المنتجة، وكانت تضغط على فنزويلا ببيع نفط الشرق الأوسط الرخيص في سوق الولايات المتحدة لمنافسة النفط الفنزويلي، الأمر الذي دفع بألفونزو إلى العمل على ثلاث مستويات، **الأول** داخلي لتشديد القيود على ممارسات شركات النفط. **والثاني** على مستوى إقليمي تمثل

بمحاولة التفاوض مع الولايات المتحدة لتأمين سوق للنفط الفنزويلي. و**أخيراً** على المستوى العالمي الذي تمثل بمد الجسور مع الدول المنتجة في الشرق الأوسط وكانت هذه الخطوة بمثابة بذور نشأة منظمة الأوبك عام ١٩٦٠ كما سيأتي لاحقاً.

في **الفصل الخامس** من الكتاب نستكمل تحليلنا لنظام الامتيازات النفطية والمسارات المختلفة التي أخذها من خلال دراسة الحالة الإيرانية، حيث تم أول اكتشاف نفطي تجاري في منطقة الشرق الأوسط. ففي عام ١٩٠٨ تم اكتشاف النفط في منطقة مسجد سليمان، ومع هذا الاكتشاف ولدت شركة النفط الإنكليزية - الفارسية، التي تعرف اليوم بشركة النفط البريطانية. وقد واجهت هذه الشركة في بداية تأسيسها أزمة مالية كادت تؤدي إلى إفلاسها لولا تدخل تشرشل عام ١٩١٤ وشراء ٥١ بالمئة من أسهمها لتصبح بعد ذلك حصان طروادة الذي دخلت به بريطانيا إلى بقية دول المنطقة. كما إنها كانت مصدراً لوقود البحرية البريطانية التي بدأت تتحول من استخدام الفحم إلى استخدام النفط في بواخرها.

غير أن ممارسات هذه الشركة التي كانت تتصف بالجشع وبعدم رغبتها للقبول بتصحيح العلاقة غير المتكافئة بينها وبين المجتمع الإيراني بإعطاء الحكومة نصيباً أكبر من الريع النفطي، وبتوظيف العمالة الوطنية في فترة كانت المشاعر القومية ضد الشركة في تزايد، جعلها تصل إلى نقطة مسدودة أدت إلى قيام حكومة مصدق المنتخبة بتأميمها في عام ١٩٥١. ولكن عملية التأميم هذه لم تحقق النجاح الذي حققته المكسيك في أواخر الثلاثينيات، لأن الظروف كانت مختلفة، فبريطانيا والولايات المتحدة نظرتا إلى عملية التأميم في إطار حربهما الباردة مع المعسكر الاشتراكي، كما إنها رأت فيها تهديداً لمصالحها في بقية دول المنطقة، خاصة العراق ودول الجزيرة العربية. وبالتالي فقد قررت الحكومتان إجهاض هذا التأميم، وهذا ما حصل فعلاً عندما قامت الاستخبارات الأمريكية بإسقاط حكومة مصدق في ١٩ آب/ أغسطس ١٩٥٣. وما إن سقطت حكومة مصدق وعاد الشاه الذي كان قد هرب خلال هذه الأحداث، حتى بدأت الولايات المتحدة تستثمر نفوذها المتزايد في المنطقة، فشكلت تكتلاً نفطياً أوكلت إليه مهمة إدارة النفط الإيراني، وأصبح نصيب شركات النفط الأمريكية في هذا التكتل في تزايد، ولم يكن لإيران ممثل في هذا التكتل ولم يسمح لها حتى بالتدقيق في حساباته.

أمّا **الفصل السادس** فيشرح الكيفية التي استولت بها شركات النفط العالمية، وبدعم من حكوماتها على الثروات النفطية في الوطن العربي، ابتداءً من نفط العراق،

مروراً بالجزيرة العربية، وانتهاءً بالمغرب العربي. وعلى الرغم من وجود بعض الفوارق بين هذه الامتيازات، إلا أن الذي كان يجمعها، هو أنها كلها تم الحصول عليها بممارسة ضغوط سياسية وحتى عسكرية من الدول الغربية. وكانت العقود تغطي مساحات شاسعة تصل أحياناً إلى كامل تراب الدولة. ولم يكن نصيب الدول المنتجة من ثروتها إلا الشيء القليل، الذي كان لا يتجاوز ٤ شيلينات ذهب لكل طن من الصادرات النفطية. كما أن شركات النفط لم تكن تهتم بتطوير صناعة نفطية محلية، أو تدريب القوى العاملة المواطنة وتشغيلها، إضافة إلى إرجاع الخلافات إلى قوانين دولية فيها مساس واضح بسيادة الدول المنتجة. ولم تكتفِ الدول الغربية بدعم شركاتها النفطية وهي تنهب ثروات البلدان العربية، وإنما قامت بتجزئة الوطن العربي. فقد وعدت الشريف حسين بدولة عربية واحدة إذا وقف معها في الحرب على الأتراك، وبدل أن تفي بوعودها، قسمت الإقليم العربي إلى كيانات تسيطر عليها كل من بريطانيا وفرنسا عملاً باتفاقية سايكس - بيكو، ثم أنشأت كياناً صهيونياً غريباً في فلسطين عملاً بما عرف بوعد بلفور.

أما **الفصل السابع** فهو توثيق لصعود النفط إلى مرتبة السلعة الاستراتيجية عبر ثلاث مراحل أو أصعدة: **أولها** التطور التقني الذي أفرز وسائل النقل المختلفة التي تعمل بالنفط؛ **وثانيها** فترة الحربين العالميتين الأولى والثانية وما شهدته من اعتماد متزايد على استخدام النفط في تشغيل السفن الحربية والطائرات والدبابات، وانعكاس ذلك على حسم المعارك بين قوى المحور وقوى الحلفاء لمصلحة هذه الأخيرة، وأخيراً دور النفط الرخيص، خاصة العربي منه، في إعادة إعمار كل من أوروبا الغربية واليابان، تجنباً لأي تمدد شيوعي في الدول الحليفة للولايات المتحدة.

الفصل الثامن فيه معالجة لفترة المد القومي العربي، وما نتج منه من تغيير في موازين القوى بين الدول المنتجة من جانب، وشركات النفط وحكوماتها من جانب آخر. فقد شهدت تلك الفترة عدة تطورات كانت حصيلتها مزيداً من سيطرة البلدان العربية على ثرواتها النفطية؛ إذ استطاعت هذه البلدان أن تنهي نظام الامتيازات النفطية وتستبدله بنظام المناصفة في الأرباح تأثراً بالتجربة الفنزويلية، ثم حصلت عملية تأميم قناة السويس التي شكلت دفعة إيجابية للتوجهات المناوئة للاستعمار بكل أشكاله ومهدت لكثير من التطورات اللاحقة.

ثم كانت الثورة العراقية على النظام الملكي عام ١٩٥٨، التي استطاعت أن تشكل منعطفاً هاماً في التعامل مع شركات النفط الأجنبية نحو مزيد من السيطرة

على الثروة النفطية العربية، من خلال إصدار حكومة عبد الكريم قاسم القانون الرقم ٨٠، الذي استعادت بموجبه السيطرة على أكثر من ٩٥ بالمئة من مناطق الامتيازات، التي كانت شركات النفط تحتكرها من غير تطويرها. وأخيراً شهدت هذه الفترة إدخال شركات النفط المستقلة كمنافس لشركات النفط العالمية، ما ساعد على تنويع خيارات الدول المنتجة ومكنها من تحقيق مكاسب جديدة في تطوير صناعتها النفطية.

ويشرح **الفصل التاسع** الأسباب التي أدت إلى ظهور منظمة الأوبك، خاصة المتعلقة منها بسوء استخدام شركات النفط لسلطتها في تسعير النفط وإنتاجه، وإن كانت هذه المنظمة لم تحقق إنجازات كثيرة في سنواتها العشر الأولى، باستثناء ردع شركات النفط عن المضي في خفض الأسعار، إضافة إلى البدء بعملية «تنفيق الإتاوة» التي نتجت عنها زيادة في نصيب الدول النفطية من الريع النفطي. وقد تكون الخلافات السياسية بين الدول الأعضاء هي التي جعلت إنجازاتها خلال هذه الفترة محدودة، إذ إن أغلب الدول المنتجة، خاصة في الشرق الأوسط، كانت أنظمتها السياسية ليست منتخبة، وبالتالي فإنها لم تكن تعبر عن إرادة شعوبها وتطلعاتهم، كما إنها كانت تدور في فلك الدول الكبرى، التي كانت بدورها تخوض حرباً باردة انعكست سلباً على علاقات الدول المنتجة مع بعضها بعضاً.

الفصل العاشر يحلل الدور الهام لثورة الفاتح من أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦٩ (في سنواتها الأولى) في تصحيح مسار العلاقة بين الدول المنتجة وشركات النفط العالمية، فبعد قيام الثورة استطاع النظام الجديد أن يوجد ديناميات في علاقته بشركات النفط، كانت نتيجتها ترشيد الإنتاج، ورفع نسبة الأرباح التي تعود إلى الحكومة الليبية، وزيادة سعر النفط وغيرها من المكاسب، التي حاولت شركات النفط أن تقاومها مستعينة بحكوماتها إلا أنها لم تفلح. وقد كان تحقيق هذه المكاسب من قبل الحكومة الليبية مقدمة لتصحيح شامل في علاقة الدول المنتجة بشركات النفط، حيث إنه أدى إلى اتفاقين رئيسين هما اتفاق طهران واتفاق طرابلس.

أما اتفاق **طهران** فقد تم توقيعه في ١٤ شباط/ فبراير عام ١٩٧١، وحصلت الدول الخليجية المنتجة للنفط بموجبه على زيادة في أسعار النفط تصل إلى ٣٥ سنتاً للبرميل الواحد مع ضريبة دخل تساوي في المتوسط ٥٥ بالمئة، إضافة إلى زيادة سنوية في أسعار النفط تعوض التضخم وأي تراجع في قيمة الدولار. أما **اتفاق طرابلس** الذي كان

يتعلق بنفط دول المتوسط، فقد تم توقيعه في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٧١، وقد تم بموجبه رفع سعر النفط بحوالى ٩٠ سنتاً للبرميل مع ضريبة دخل تصل إلى ٥٥ بالمئة، إضافة إلى زيادات سنوية في سعر النفط للتعويض عن التضخم والتغيير في قيمة الدولار.

نتوقف في **الفصل الحادي عشر** عند الإرهاصات التي أدت إلى حصول الطفرة النفطية الأولى، وأهمها رغبة الدول المنتجة في تحقيق نسبة مشاركة أكبر في صناعتها النفطية، واستمرار إسرائيل في احتلال الأراضي العربية، وظهور بوادر نقص في الكميات المعروضة من النفط في السوق العالمي. وقد أدى مزيج من العوامل السابقة إلى سير الدول المنتجة، خاصة العربية منها، في طريقين متوازيين: **أولهما**، المطالبة بالمشاركة في القطاع النفطي ومحاولة التخلص من نظام الامتيازات، الذي كان سائداً حتى ذلك الوقت؛ و**ثانيهما**، الإعداد لتحريك الوضع العسكري مع الكيان المحتل. وقد نتج من هذين المسارين ما عرف بحرب تشرين واستخدام «سلاح النفط»، وتحقق نسب متفاوتة من المشاركة للدول المنتجة للنفط.

ويعالج الفصل، إضافة إلى التطورات السابقة، انعكاسات الطفرة النفطية على كل من الدول المنتجة والمستهلكة، الصناعية منها أو النامية، لدحض كثير من الصور النمطية التي رسمها الساسة والإعلام الغربي عن العرب خلال هذه الفترة، وبخاصة في ما يتعلق بتدوير الثروة وبتسعير النفط وبالمساعدات.

الفصل الثاني عشر هو محاولة لكشف الصراعات التي سادت بين الدول المنتجة نفسها حول تسعير وإنتاج النفط، ولا سيَّما خلال الفترة ما بين الطفرة النفطية الأولى في بداية السبعينيات والطفرة النفطية الثانية في أواخرها. وقد توقفنا عند أهم المؤتمرات النفطية التي حصلت خلال هذه الفترة، ابتداءً من لقاء كيوتو عام ١٩٧٤ إلى مؤتمر كراكاس عام ١٩٧٧. وقد بيّنا كيف أن الخلافات السياسية بين أعضاء المنظمة جعلتها تكتفي بالحد الأدنى من الاتفاق، وتبقيها دائماً على حافة التفكك، وتمنعها من تحقيق الاستقرار المنشود في الأسعار من قبل الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء. ولا شك في أن سياسات الدول الصناعية، كتأسيس وكالة الطاقة الدولية، وسياسات ترشيد استخدام النفط، قد عمقت كذلك من الفجوة بين أعضاء منظمة الأوبك، لأنها استطاعت أن تُحدث تحولات هيكلية في سوق النفط جعلته سوق مستهلكين بعد أن كان سوق منتجين.

وفي **الفصل الثالث عشر** يتركز تحليلنا على التطورات التي أدت إلى الطفرة النفطية الثانية، والتي كان من أهمها الثورة الإيرانية، ثم الحرب العراقية ـ الإيرانية، والحرب في أفغانستان، وإعلان «عقيدة كارتر»، وانعكاسات هذه التطورات على أسواق النفط، التي بدأت تتحول تدريجياً من أسواق منتجين إلى أسواق مستهلكين لعدة اعتبارات، من أهمها التحولات الهيكلية التي نتجت من الطفرة النفطية الأولى، والتي أدت ليس فقط إلى دخول منتجين غير أعضاء في الأوبك إلى السوق النفطي، وإنما أدت كذلك إلى رفع كفاءة استخدام النفط في الدول الصناعية، ما قلل من طلبها على النفط. وهكذا وجدت منظمة الأوبك نفسها مع منتصف الثمانينيات من القرن الماضي تخسر تقريباً نصف نصيبها من السوق النفطية، ما دفعها إلى الأخذ بنظام الحصص ولأول مرة عسى أن تتمكن من السيطرة على سوق النفط، ولكن نجاحها كان محدوداً، وقد أثر ذلك سلباً في إيراداتها النفطية ومشاريعها التنموية.

الفصل الرابع عشر فيه محاولة لتتبع تطورات الصناعة النفطية في روسيا والقوقاز، على أثر انتهاء الحرب الباردة، وانفتاح هذه المنطقة على العالم وبداية الصراع على نفطها. غير أن التجربة الروسية خلال هذه الفترة اختلفت بعض الشيء عن تجارب دول القوقاز. فروسيا حاولت أن تستفيد من تقنية الشركات النفطية الكبرى، ولكن من غير أن تتركها تسيطر على القطاع النفطي. وقد أوجد هذا الأمر كثيراً من التوترات، التي انعكست على قدرة روسيا على تطوير نفطها، الذي زاد الاعتماد عليه كمصدر للدخل بعد الانفتاح. أما بقية الجمهوريات السوفياتية السابقة، كآذربيجان وكازاخستان وتركمانستان، فقد كانت ممانعتها في وجه شركات النفط الغربية أقل، لأن قطاعها النفطي كان أقل تطوراً من القطاع الروسي، ومواردها البشرية وقدراتها التقنية والتسويقية كانت محدودة، الأمر الذي جعلها تدخل في السنوات الأولى على الأقل في علاقة غير متكافئة مع شركات النفط للحصول على التقنية والتمويل.

ويقرأ **الفصل الخامس عشر** العلاقة بين النفط من جانب، والحروب وعدم الاستقرار في المنطقة العربية من جانب آخر، خاصة في الفترة الممتدة من السبعينيات وحتى وقتنا الحاضر. فمنذ بداية السبعينيات ومحاولة الدول النفطية استعادة سيطرتها على القرارات المتعلقة بالتسعير والإنتاج من الشركات النفطية الكبرى، ظلت الدول الغربية تهدد باستخدام القوة في الحصول على النفط وبأسعار تناسبها،حتى لو كانت على حساب الدول المنتجة ومتطلبات التنمية فيها. ثم تحولت هذه التهديدات لاحقاً

إلى حروب، هي في جوهرها من أجل استمرار فرض الهيمنة على المنطقة العربية ومقدراتها، كما حصل في حرب تحرير الكويت عام ١٩٩٠، ثم احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وإن كانت هذه الحروب قد غُلفت بمبررات أخرى، كنشر الديمقراطية، ومحاربة الإرهاب، وغيرها من المبررات التي أثبتت التطورات اللاحقة عدم صدقيتها كما تشير الوثائق الغربية نفسها.

الفصل السادس عشر يشرح معطيات الطفرة النفطية الثالثة، ويبين بأن هذه الطفرة تعود إلى أكثر من سبب، بعضها مرتبط بأساسيات العرض والطلب، كوصول بعض الدول النفطة إلى ذروتها الإنتاجية، وإلى العوامل الجيوسياسية، التي أدت إلى انقطاع الإنتاج في دول كالعراق ونيجيريا وفنزويلا، كما أنها تعبير عن تزايد الطلب على النفط من قبل الدول الآسيوية الصاعدة كالصين والهند، وبعض هذه الأسباب مرتبط بالتحولات التي حصلت في أسواق النفط، خاصة التوسع في دور سوق المستقبليات، وما يعنيه من زيادة حجم المضاربات في هذا السوق، وهي مضاربات لا تعبر عن كميات النفط الفعلية بقدر ما تعكس حجم المراهنات التي تتم على النفط. وأخيراً من أسباب هذه الطفرة كذلك دور الدولار كعملة دولية والمديونية التي يعانيها الاقتصاد الأمريكي وأثرهما في استقرار أسواق المال وقيمة الإيرادات النفطية.

الفصل السابع عشر هو تحليل لعلاقة النفط بالتنمية، مع التركيز على الآثار التي تترتب على الريع النفطي، وكيف يمكن لهذا الريع أن يعيق عملية التنمية من خلال عدة قنوات، أهمها إضعاف مؤسسات الدولة، وتحويلها إلى أداة في يد النظم السياسية تستخدمها لشراء الولاءات وتكميم أفواه المعارضة، وإفراز طبقة رجال أعمال طفيلية تحرص على الحصول على جزء من الريع أكثر من حرصها على أخذ المبادرة وتطوير قطاع خاص منتج. ويعتمد الفصل على أحدث الأدبيات التي تؤكد أن «نقمة النفط» ليست حتمية، وإنما تعتمد على الكيفية التي يستخدم بها هذا المورد، وبالتالي فإن تحويل هذا المورد إلى نعمة تنتج منها تنمية فعلية يتطلب العمل على أربعة محاور رئيسية هي: تعميق دور شركات النفط الوطنية للحصول على النصيب الأكبر من الريع النفطي؛ اتباع سياسات اقتصادية فاعلة تحافظ على استقرار أسعار النفط وإيراداته وتقلل من تذبذباتها؛ تنمية العنصر البشري ذي المهارات التي تجعله بديلاً للنفط كمصدر للدخل؛ وأخيراً ترشيد إنفاق الإيرادات النفطية لتحقيق تنمية دائمة وعادلة بين شرائح المجتمع الحالي وكذلك عبر الأجيال.

الفصل الثامن عشر ننتقل فيه إلى الحديث عن الآثار البيئية للنفط في ظل تزايد الحديث عن ظاهرة الاحتباس الحراري الناتجة من زيادة كمية «الغازات الدفيئة» في الفضاء وانعكاساته المختلفة على كوكبنا. وهنا نتطرق وبشيء من الاختصار إلى الكيفية التي يساهم فيها النفط في تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري، ثم نتحدث بعد ذلك عن إشكالية تقاسم علاج هذه الظاهرة بين الدول، ونشرح الآليات التي يمكن من خلالها السيطرة على انتشار الغازات الدفيئة، وعلى رأسها ثاني أكسيد الكربون، في الأرض، ثم نختم حديثنا ببعض التوقعات المستقبلية في ما يتعلق بما هو مطلوب وما هو ممكن في ظل المعطيات الحالية.

الفصل التاسع عشر يطرح قضية حيوية أخرى وهي قضية «نضوب النفط». فعلى الرغم من أن هناك إجماعاً على أن النفط مورد ناضب، وبالتالي فإن القضية المطروحة حول مستقبله لا تتعلق بما إذا كان سينضب أم لا وإنما متى سينضب. وهنا تختلف الآراء لاعتبارات تتعلق بعوامل التقنية والكلفة ودقة البيانات وغيرها من محددات مخزون النفط. وقد عالجنا هذا الموضع تحت ثلاثة عناوين رئيسية، هي تاريخ هواجس نضوب النفط، وانتقلنا بعد ذلك إلى الحجج التي يطرحها أصحاب «نظرية الذروة النفطية»، ثم ختمنا الفصل بما يرد به أصحاب «نظرية الوفرة النفطية»، وبما أن كلا المدرستين تعضد أطروحتها بحجج قوية لن نتأكد من درجة صحتها إلا في المستقبل، فقد تركنا للقارئ الحرية بأن يكوّن قناعته بنفسه حول هذا الموضوع في ضوء ما طرحناه من مساجلات بين المدرستين.

حاولنا في **الفصل العشرين** أن نعرض أهم بدائل النفط. فإضافة إلى النفط غير التقليدي (الذي سيأتي ذكره في الفصل الأخير)، فإن للنفط بدائل كثيرة وإن كانت بدائل غير كاملة، أي أنها لا تستطيع أن تحل محله في كل الاستخدامات وبالتكلفة نفسها حتى الوقت الحاضر على الأقل. وهذه البدائل هي: الغاز الطبيعي؛ الطاقة الذرية؛ الفحم؛ الطاقة المتجددة؛ السيارة الكهربائية؛ والهيدروجين، إضافة إلى زيادة كفاءة استخدام النفط وغيره من مصادر الطاقة. ولا شك في أن قدرة هذه البدائل على أداء دور متزايد في السنوات القادمة تحدده ثلاثة أمور هي: التطور التقني؛ التكلفة؛ والآثار البيئية. وقد بيَّنا كيف تؤثر هذه المحددات في هذه البدائل.

الفصل الحادي والعشرون يعالج مستقبل سوق الطاقة تحت أربعة محاور رئيسية بالاعتماد على الدراسات المستقبلية لوكالة الطاقة الدولية وغيرها وهي: النفط، والنفط

غير التقليدي، واتجاهات سوق الطاقة، والمتغيرات الجيوسياسية. محور النفط فيه توثيق لحجم موارد النفط الخام بحسب آخر البيانات، وما تثيره هذه البيانات من إشكاليات تتعلق بالنماذج المستخدمة في تقديرها، والبعد السياسي في ما يعلن من احتياطيات، وثقل الوطن العربي في المخزون العالمي، وغيرها من الأمور.

أما المحور المتعلق بالنفط غير التقليدي، ففيه تعريف بهذا النوع من النفط، والفوارق بينه وبين النفط التقليدي، خاصة في ما يتعلق بتقنية الاستخراج وتكاليفه، والآثار البيئية، إضافة إلى أنواعه المختلفة، التي تشتمل على الرمال القيرية، والسجيل النفطي، والنفط الخفيف الضيق، وتحويل كل من الفحم والغاز إلى وقود.

والمحور الثالث يبين اتجاهات العرض والطلب على الطاقة بوجه عام والنفط بوجه خاص خلال الحقب القادمة وانعكاسات كل ذلك على أسعار النفط في السنوات القادمة بحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

والمحور الأخير يتناول الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية في أسواق النفط في السنوات القادمة. فالسنوات الأخيرة شهدت زيادة كبيرة في إنتاج النفط غير التقليدي في الولايات المتحدة، وبدأ البعض يعتقد بأن هذه الاكتشافات تعني بداية تراجع دور الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، بينما هناك من يعتقد بأن مصالح الولايات المتحدة تتعدى توفير الطاقة إلى السيطرة والنفوذ ومنافسة الدول الصاعدة كالصين والهند. إضافة إلى النفط التقليدي هناك متغيرات جيوسياسية كالمفاعل النووي الإيراني، والربيع العربي، والصراع العربي - الإسرائيلي، وهي كلها متغيرات ستكون لها انعكاسات مختلفة على أسواق النفط في السنوات القادمة.

تقديم

عندما كنت أعد مخطوطة كتابي المعَنوَن **دول مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**، الذي نشره مشكوراً مركز دراسات الوحدة العربية، اتضح لي أن النفط ظل منذ اكتشافه حتى يومنا هذا أشبه بالمحيط الذي لا تنحصر عجائبه، ولا تؤْمَن غوائله، ولا يسهل ركوبه. ولا أتذكر خلال سنوات دراستي وتدريسي، أن هناك موضوعاً شدَّني كموضوع النفط ولا أعرف لذلك سبباً، هل هي تلك المناظر الخلابة لنيران الآبار المشتعلة التي كنا نمر عليها أيام شبابي مع أقاربي وأصدقائي في المناطق الصحراوية الغربية من مدينة أبو ظبي ونحن في طريقنا إلى الفضاء الصحراوي الممتد الذي كنا نرتاده لصيد الأرانب وأحياناً لصيد طير الحباري المعروف في هذه المنطقة؟ أم هي تلك الآبار المشتعلة قرب جزيرة داس وأطرافها كجزيرتي زركوه وجرنين، حيث كنا نصطاد الأسماك بأنواعها حتى قرابة الفجر غير مدركين أن هذه المناظر التي كنا نستمتع برؤيتها وجاذبيتها، خاصة بعد منتصف الليل، هي في الحقيقة كميات من الغاز الذي تُرك يحترق من غير استفادة منه مخلفاً وراءه بعض الآثار البيئية، ودالّاً على درجة اللامبالاة التي كانت شركات النفط العالمية تتعامل بها مع نفطنا ودولنا.

مهما كانت الأسباب الكامنة وراء هذا الاهتمام بالنفط، والذي ظل معي سنوات طوالاً، فقد قررت بعد انتهائي من الكتاب المذكور أعلاه أن أبدأ بكتابة مخطوطة تدور حول النفط، أمخر فيها عبابه، وأغوص في أعماقه، وأتأمل عجائبه، وأصف أحواله، وأنبّه إلى أهواله، متأملاً الخروج ببعض درره؛ كل ذلك بأسلوب سهل يجعل الكتاب في

متناول شرائح واسعة من القراء، حتى تتمكن الأجيال الحالية من فهم حجم الدور الذي أدّاه وسؤديه النفط في حياتهم وحياة غيرهم من شعوب الأرض، سواء كان ذلك تعميراً أو تدميراً، وأملي هو أن تكون مادة هذا الكتاب مجموعة من العبر والدروس المستقاة من الماضي والحاضر، لتكون معالم للمستقبل، ولا سيَّما إذا تذكرنا أن هذا المورد العجيب الذي يسمى «النفط» هو باقٍ بين ظهرانينا لحقب قادمة تزيد وتنقص بحسب التقديرات ولكنها لا تقل عن خمسين عاماً. غير أن «الربيع العربي» ونسيم الحرية حتّم علي أن أؤجل مشروع كتاب النفط حتى أنتهي من كتاب آخر ولد من رحم هذا الربيع عنوانه **الإمارات العربية المتحدة على مفترق الطرق**، الذي انتهيت من كتابته في بداية عام ٢٠١٣ وقد تم نشره من قبل مركز دراسات الوحدة العربية في أيار/ مايو من ذاك العام، لأجدد عهدي بعد ذلك مع موضوع النفط.

الكتاب الحالي إذاً هو أقرب إلى ما أود تسميته «السيرة الذاتية» للنفط، وهي سيرة تدوِّن معطيات الواقع الذي ولد فيه النفط، ثم ترسم صورة له وهو يحبو ويترعرع ليأخذ مكاناً بين مصادر الطاقة في العالم، ثم كيف تصدر أقرانه كمصدر للطاقة، وتأثيره في التطورات العلمية وتأثره بها، ثم دخوله حلبة الصراع السياسي والاقتصادي محلياً ودولياً والحروب التي ارتبطت به، وأخيراً الفرص والتحديات التي حملها في طياته للإنسان العربي منذ اكتشافه في هذه المنطقة في بداية الثلاثينيات من الألفية الثانية، وكيف نجح - أو أخفق - العرب في التعامل مع الفرص التي أتاحها لهم والتحديات التي فرضها عليهم، وأخيراً مستقبل هذا المورد الحيوي والإشكاليات التي يثيرها للعالم.

أما إضافة «**رؤية عربية لتطوراته**» إلى عنوان كتاب يتحدث عن النفط الذي يمثل سلعة عالمية عابرة في انعكاساتها للجغرافيا والأوطان والتاريخ، فإن القصد منه هو إعادة المنظور العربي من آمال وآلام إلى الواجهة. ذلك أن أدبيات النفط ظلت في غالبها أسيرة النظرة الاستشراقية للمجتمعات الغربية، فهي ما برحت تتحدث عن النفط من منظور الآخر الذي يجعل الدول الصناعية والغربية خاصة وشركاتها النفطية مركز الاهتمام. فغالبية هذه الأدبيات النفطية الاستشراقية تركز حديثها على مواضيع السيطرة على النفط، والتأكد من بقائه مصدراً مستقراً للطاقة وبأسعار وكميات معقولة، وتأمين طرق توصيله إلى المستهلك. ومن أهم هذه الطرق قناة السويس ومضيق هرمز وباب المندب وبقية المنافذ، ومحاولة الدول الكبرى استخدامه في صراعات بعضها مع

بعض، وسبل استبداله في حالة نضوبه بمصادر أخرى أكثر ديمومة وأقل تأثيراً في البيئة، وغيرها من الموضوعات التي تعبّر عن مصالح الغرب والمستهلكين بوجه عام، وهي موضوعات نعتبرها مهمة ونعالجها في كتابنا هذا، ولكننا نتعداها إلى الحديث عن دور النفط في حياة العرب.

لا بد من توعية الأجيال العربية بأن شركات النفط الغربية وحكوماتها قد مارست ولسنوات طويلة، وتحت مبرر إنتاج النفط وتأمينه، شتى صور الاستغلال والتدخل في شؤون المنطقة العربية وتجزئتها. ولا بد من تنبيه هذه الأجيال إلى أن منظمة الأوبك أو تعاون الدول المنتجة هو ليس سلوكاً احتكارياً يقصد به إيقاع الظلم بالمستهلك الغربي، وإنما هو سلوك تحتِّمه طبيعة سلعة النفط التي لا يمكن أن تترك لقوى العرض والطلب وحدها، كما سيتضح في طيات هذا الكتاب؛ ناهيك بأن هذا التوحد والتعاون بين الدول المنتجة هو وسيلة لاستعادة حقوق الدول المنتجة بالحصول على جزء أكبر من الريع النفطي الذي طالما استحوذت عليه الدول الغربية وشركاتها من خلال سياسات التسعير والإنتاج وإدارة بقية مراحل الصناعة النفطية.

ولا بد كذلك من لفت انتباه أبناء الأمة العربية بأن الآثار البيئية الناتجة من استخدام مصادر الطاقة المختلفة ـ بما فيها النفط ـ والتي يتحدث عنها الغرب اليوم، هي من صنع الغرب بالدرجة الأولى تتبعه دول آسيوية (كالصين والهند)، بينما دور العرب في هذه المشكلة لا يزال محدوداً وهم يتحملون تكاليفها بحجم الأمطار وحجم المحاصيل الزراعية والفيضانات وغيرها. فاليوم أغلب استخدام للنفط الذي يولِّد ثاني أكسيد الكربون في البيئة هو في النقل، أي السيارات والشاحنات والطائرات، وأغلب الطلب على هذا النقل هو في دول منظمة التعاون والتنمية التي تشتمل على أغلب الدول الصناعية في الوقت الحاضر، بينما أغلب الزيادة المتوقعة في الطلب ستكون في الدول الآسيوية، وبخاصة الصين والهند واليابان[(١)].

لذلك لا يمكن أن يطلب من البلدان العربية وسائر الدول النامية أن توقف مساراتها التنموية، بينما يستمر الغرب في أنماط استهلاكية لم تعد مقبولة ولا ممكنة، فالولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل حوالى ٥ بالمئة من سكان العالم تستهلك أكثر من ٢٥ بالمئة من الطاقة العالمية وتطلق حوالى ٢٥ بالمئة من غازات الاحتباس الحراري أو

(١) Paul Sullivan, «Key Issues Surrounding the Supply of Oil,» in: Robert E. Looney, ed., *Handbook of Oil Politics* (London: Routledge, Taylor and Francis Group, 2012), p. 14.

«**الغازات الدفيئة**» في العالم. ويقدر معدل استهلاك الفرد الأمريكي من الطاقة سنوياً بحوالى ٨ أطنان مكافئة نفط[٢].

ونريد أن ننبه الأجيال إلى أنه في الوقت الذي نأمل فيه جميعاً أن يسود التعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة، إلا أن إمكانية عدم اكتفاء الغرب بالسيطرة غير المباشرة على منابع النفط من خلال الوجود العسكري في المنطقة واحتمال دخوله في مقامرة للسيطرة على منابع النفط بالقوة، كان ولا يزال وارداً والشواهد التاريخية على ذلك كثيرة. كما هدد وزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر في السبعينيات عندما اقترح احتلال السعودية[٣].

وكما صرح بذلك وزير الدفاع جيمس شلينسغر عندئذ[٤]، وكما أشار محافظ المصرف المركزي الأمريكي غرينسبان السابق إلى ذلك بقوله في كتابه **عصر الاضطراب**: «إنني حزين أنه غير مقبول سياسياً الاعتراف بما يعرفه الجميع أن حرب العراق كانت إلى حد كبير من أجل النفط»[٥]، كما تشير كثير من الدراسات إلى أن الغرب قد استخدم القوة في السابق للسيطرة على النفط في مرات كثيرة ولن يتردد في استخدامها في المستقبل، خاصة في ظل تزايد المنافسة بين الدول الكبرى على حجم المخزون النفطي المتناقص[٦].

فالغرب والشرق كلاهما له مصالح وهي تتقدم على المبادئ والقيم والقوانين الدولية. وعلى العرب أن يكونوا على استعداد للحفاظ على حقوقهم في هذا الصراع الدائر، لأن الصراع من أجل تحقيق المكاسب الاقتصادية والسياسية في حالة حراك دائم، وفي السنوات القادمة سيتركز هذا الصراع على المناطق التي لديها مخزون نفطي كبير تكاليفه منخفضة كدول الخليج العربي، أو الدول التي ستحصل فيها اكتشافات جديدة بسبب تقدم التقنية كبعض الدول الأفريقية ودول القوقاز، إضافة إلى مناطق أخرى

---

(٢) Jean-Marie Chevalier and Patrice Geoffron, «The New Energy Crisis,» in: Jean- Marie Chevalier and Patrice Geoffron, eds., *The New Energy Crisis: Climate, Economics and Geopolitics* (London: Palgrave Macmillan, 2013), p. 6.

(٣) «Kissinger on Oil, Food, and Trade,» *Business Week* (13 January 1975), p. 69.

(٤) «Now a Tougher U.S.: Interview with James R. Schlesinger, Secretary of Defence,» *U.S News and World Report* (26 May 1975), pp. 26-27.

(٥) Alan Greenspan, *The Age of Turbulence: Adventures in a New World* (New York: Penguin Press, 2007), p. 463.

(٦) Michael T. Klare, *Rising Powers, Shrinking Planet: The New Geopolitics of Energy* (New York: Metropolitan Books, 2008), chap. 7.

كأعماق البحار ومناطق القطب الشمالي التي تعتبر مناطق واعدة من حيث مخزونها من النفط والغاز، ولذلك نرى بوادر خلافات على توزيعها. ولا شك في أن أطرافاً جديدة وصاعدة كالصين والهند ستدخل حلبة الصراع بطرقها وإمكاناتها، بل إنها بدأت تجد لها موطئ قدم في كثير من الدول النفطية، وفي الوقت نفسه سيتراجع دور دول أخرى كبعض الدول الأوروبية.

ونريد كذلك أن نؤكد لأبناء هذه الأمة أن سيطرتهم التامة على ثرواتهم النفطية لن تتحقق إلا بتمكنهم من العلم والتقنية لأن شركات النفط لا تزال تحصل على جزء كبير من ريع النفط بسبب احتكارها للتقنية التي راكمتها عبر حقب زمنية، وهي حريصة على عدم نقلها إلى الدول النفطية. كما أن التقنية هي من أهم العوامل التي ستؤثر في تطور بدائل النفط كاختراع بطاريات كهربائية تحرك السيارات والشاحنات وغيرها. وهذا يعني أن على البلدان العربية أن تستوعب هذا الدرس وتبدأ بالسعي إلى استيعاب هذه التقنية وتوطينها وبناء قدرات ذاتية، ليس فقط في مجال النفط، وإنما في مجالات أخرى كالطاقة الشمسية وتحلية الماء ودراسة المياه الجوفية وغيرها، لأن استمرار اعتمادها على المشروعات الجاهزة يجعلها عاجزة عن تحقيق تنميتها واستقلالها ويحرمها كثيراً من مواردها التي تتسرب إلى الشركات العالمية واقتصاداتها[٧].

ونريد من تأليف هذا الكتاب أن نسلط الضوء على جانب من تاريخ المنطقة الذي ظلت الحكومات غير المساءَلة أمام شعوبها حريصة على طمسه، ويتعلق بحجم الفجوة بين ما حصل فعلاً وبين ما تدّعيه هذه الأنظمة عبر الحقب الماضية، وذلك بالاعتماد على ما توافر لدينا من دراسات ووثائق قديمة وحديثة حتى تدرك شعوب المنطقة أن الحرية هي مفتاح النهضة، وأن التخلص من الاستبداد ثقافة وواقعاً هو المدخل الوحيد إلى النهضة المنشودة وإلى تفكيك النظام العنصري في فلسطين وإرجاع الحقوق إلى أصحابها، كما حصل في جنوب أفريقيا.

وأخيراً وليس بآخر، يهدف الكتاب إلى تذكير الأجيال بأن التحديات الأمنية والتنموية التي يواجهها العرب لا علاج لها إلا في إطار الدائرة العربية الواسعة والكيان العربي الموحد، لأن الكيانات الصغيرة أثبتت فشلها في مواجهة هذه التحديات. كما أن الكيان الكبير هو وحده قادر على أن يجعل العرب مستقلين في قراراتهم ومؤثرين

---

(٧) Antoine B. Zahlan, *Science, Development, and Sovereignty in the World* (New York: Palgrave Macmillan, 2012), pp. 37-52.

في ما حولهم بدل أن يكونوا ضعفاء يدورون في فلك غيرهم وتكون أرضهم ساحات للصراعات الإقليمية والدولية كما هو حاصل الآن.

هذه وغيرها من القضايا المتعلقة بالنفط وعلاقته بالوطن العربي سيجدها القارئ في طيات الكتاب، وبذلك يكون الكتاب حاملاً للتحديات التي تواجه الوطن العربي ومعبراً عن الهموم التي طالما اختلجت في عقول أبناء هذه الأمة وقلوبها، والمؤلف واحد منهم.

أما المنهج الذي سلكناه في علاج قضايا النفط المتشابكة فهو مزيج من الوصف والتحليل والتأريخ، وقد رأينا أن نجعل حديثنا أقرب إلى القصة التي تبدأ من أيام النفط الأولى وتنساب عبر الحقب الزمنية مع التركيز على أهم الأشخاص والأحداث والمؤسسات والسياسات التي اتصف بها هذا التاريخ الطويل الذي لم تكتب بعد فصوله الأخيرة، وهي بالتأكيد لن تكتب إلا بعد سنوات طويلة، ولكن حسبنا أن نكون قد سطرنا للأجيال بعض صفحاته بخيرها وشرها عسى أن يكون فيها عِبَرٌ ودروس ترسخ في عقول الأجيال الحالية والمستقبلية، خاصة العربية منها، وتستفيد منها في التأسيس لنهضتها المنشودة.

ويشتمل الكتاب على واحد وعشرين فصلاً؛ **الفصل الأول** يمهد لموضوعات الكتاب بنظرة شاملة على مفردات الصناعة النفطية لتسهيل فهم مادة الكتاب. و**الفصل الثاني** يسلط الضوء على بدايات النفط وتجربة جون روكفلر صاحب أكبر وأول إمبراطورية نفطية، وجهود شركات النفط الاحتكارية بعد روكفلر، وتجربة مؤسسة سكك حديد تكساس وما فيها من عبر تتعلق بطبيعة النفط وأهمية تنظيم إنتاجه وتسعيره لتحقيق الاستقرار اللازم لاقتصادات الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء وعدم الاكتفاء بقوى العرض والطلب وحدها.

الفصول **الثالث** إلى **السادس** تعالج مرحلة هامة في تاريخ الصناعة النفطية وهي مرحلة الامتيازات النفطية وما واكبها من سيطرة لشركات النفط العالمية أو ما كان يعرف بالأخوات السبع على غالبية حقول النفط في العالم في ظل علاقة غير متوازنة بين هذه الشركات بما تملكه من تقنية وخبرة ورؤوس أموال ودعم من حكوماتها وبين دول منتجة تسوسها حكومات تفتقر إلى الحد الأدنى من الشرعية والفهم بتعقيدات هذه الصناعة، ما أدى إلى قسمة غير عادلة للريع النفطي كانت في النهاية سبباً رئيسياً في توتر علاقة الطرفين.

فالفصل الثالث يحلل ظروف تجربة تأميم النفط في المكسيك وتحدياتها وآثارها، وهي تجربة كانت لها انعكاسات لاحقاً على علاقات شركات النفط بالدول المنتجة.

وفي **الفصل الرابع** نتوقف عند تجربة فنزويلا وهي نموذج آخر للعلاقة بين الدول المنتجة وشركات النفط والتي كان مسارها مختلفاً عن النموذج المكسيكي لأسباب موضوعية، وكان لهذه التجربة السبق في الانتقال من عقود الامتيازات النفطية إلى المشاركة بأنواعها.

تجربة أخرى في تاريخ الصناعة النفطية نتطرق إليها في **الفصل الخامس** من الكتاب وهي التجربة الإيرانية التي بدأت بتأميم القطاع النفطي من قبل حكومة مصدق المنتخبة وانتهت بإسقاط هذه الحكومة من قبل الاستخبارات الأمريكية وإعادة عقارب الساعة إلى ما قبل عملية التأميم؛ وهذه تجربة كانت لها كذلك بعض الانعكاسات خاصة على البلدان العربية.

أما **الفصل السادس** فهو تحليل لعملية تقاسم النفط العربي بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وما رافق هذه العملية من سيطرة وتجزئة للإقليم العربي بعد فصله عن الدولة العثمانية.

بعد ذلك ننتقل إلى الفصول السابع إلى السادس عشر من الكتاب والتي نتطرق فيها إلى الجغرافيا السياسية للنفط منذ أن تحول إلى سلعة استراتيجية وأصبح العالم يعتمد عليه في آلة الحرب وفي بناء المجتمعات المعاصرة، وما أدى إليه ذلك من حروب وصراعات وتحالفات تتغير مظاهرها وآلياتها وحتى أطرافها ولكن يظل محورها النفط والرغبة في السيطرة عليه؛ ذلك في الوقت الذي بدأت فيه الدول المنتجة تستعيد جزءاً من سيادتها على هذه السلعة الاستراتيجية، وتصحح جزئياً المعادلة التي يتم على أساسها اقتسام الريع النفطي مع شركات النفط وحكوماتها.

فالفصل السابع يتتبع صعود النفط من كونه سلعة محدودة الاستخدامات كالإضاءة إلى أن أصبح سلعة استراتيجية لا يستغني عنها الإنسان في حياته اليومية من تَنَقُّل إلى تدفئة إلى خوض الحروب. وفي **الفصل الثامن** محاولة لرصد انعكاسات المد القومي، خاصة العربي، على علاقة الدول النفطية المنتجة مع شركات النفط وحكوماتها، وكيف كان هذا المد بمثابة المحرِّك الذي حفز الدول المنتجة على الاستعادة التدريجية لسيادتها على ثرواتها النفطية.

منظمة الأوبك كانت أحد إفرازات المد القومي **والفصل التاسع** يوضح ظروف نشأتها والتحديات التي كانت تواجهها وما حققته وما لم تحققه خلال الحقبة الأولى من عمرها.

أما **الفصل العاشر** فهو عبارة عن شرح لدور ثورة الفاتح من أيلول/ سبتمبر في المنعطف الذي أخذته الصناعة النفطية منذ بداية السبعينيات، والنقلة النوعية في علاقة شركات النفط والدول المنتجة التي توجت باتفاقي طهران وطرابلس وأدت إلى مزيد من المكاسب للدول المنتجة سواء تعلق ذلك بالتسعير أو الإنتاج أو ملكية الأصول النفطية.

الفصل الحادي عشر يحلل خلفيات الطفرة النفطة الأولى التي تداخلت فيها الحرب مع السياسة، ويتتبع دور المقاطعة النفطية ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية للدول المنتجة خاصة العربية منها. وعلى الرغم من التوحد الذي أظهرته منظمة الأوبك خاصة في النصف الأول من السبعينيات إلا أن النصف الثاني من نفس الحقبة قد أظهر حجم الخلافات التي تعانيها هذه المنظمة وانعكاسات هذه الخلافات على قدرتها على تبني سياسات تسعيرية تحفظ مصالحها. وهذا هو الموضوع الذي نتوقف عنده في **الفصل الثاني عشر**.

ولم تختلف أواخر السبعينيات عن بدايتها من حيث الأحداث الجيوسياسية، **والفصل الثالث عشر** يرصد آثار أهم هذه الأحداث في سوق النفط، وخاصة أسعار النفط وإيراداته وكيف تعاملت الدول المنتجة مع النقص في عرض النفط نتيجة لكل من الثورة الإيرانية ثم الحرب العراقية ـ الإيرانية. بعد ذلك ننتقل في **الفصل الرابع عشر** إلى أهم انعكاسات نهاية الحرب الباردة التي تمثلت ببداية الصراع على نفط كل من روسيا والقوقاز.

الفصل الخامس عشر يعالج العلاقة بين النفط كمورد ناضب وسلعة استراتيجية وبين الحروب التي حصلت في المنطقة العربية منذ اكتشاف النفط فيها. أما **الفصل السادس عشر** فإنه محاولة للتأكيد بأن الطفرة النفطية الثالثة هي ليست كسابقاتها لأنها أكثر تعقيداً وذلك لأنها تعبر عن أزمة متعددة الأبعاد ليس النفط إلا أحدها.

إضافة إلى الأبعاد السياسية والأمنية للنفط، هناك بُعدان متعلقان بالتنمية والبيئة ونعالجهما في الفصلين السادس عشر والسابع عشر. **فالفصل السابع عشر** نحاول فيه إيجاد الحد الفاصل بين النفط كنعمة تمهد لعملية التنمية الشاملة، وبين النفط كنقمة

تهبط بأداء المجتمع إلى أدنى مستوياته بسبب ما تسببه من سلبية وفساد وتقاعس عن العمل المنتج.

وفي **الفصل الثامن عشر** نتوقف عند محطة أخرى من المحطات المتعلقة بالنفط وهي علاقة النفط بالبيئة، وهو موضوع تصدر قائمة الأولويات في السنوات الأخيرة بسبب ما يؤكده العلماء من تغيرات بيئية ناتجة من إفراط الإنسان في استهلاك موارد هذا الكون.

بعد ذلك ننتقل في الفصول الثلاثة الأخيرة إلى الحديث عن مستقبل النفط، ففي **الفصل التاسع عشر** نطرح آراء كل من مدرستي الذروة النفطية والوفرة النفطية لنترك للقارئ حرية الحكم على ضعف أطروحات كل مدرسة أو قوتها.

وفي **الفصل العشرين** تحليل لبدائل النفط التي، وإن كانت واعدة، إلا أن عملية تطويرها بصورة تجارية، ما زالت تعترضها تحديات كثيرة، منها ما هو متعلق بالتكلفة، ومنها ما هو مرتبط بمستقبل التقنية، ومنها ما هو متعلق بالبيئة، ومنها ما هو عائد إلى توافر أو غياب الإرادة السياسية.

وفي **الفصل الحادي والعشرين** نختم الكتاب بنظرة على مستقبل النفط من خلال الحديث عن واقع النفط الخام، والدور المتوقع للنفط غير التقليدي الذي كثر الحديث عنه في السنوات الأخيرة، واتجاهات سوق النفط خلال الثلاثين سنة القادمة بحسب توقعات مراكز الدراسات المختصة ـ خاصة وكالة الطاقة الدولية ـ والانعكاسات الجيوسياسية للتغيرات المتوقعة في سوق النفط.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

الفصل الأول

تعريف بأساسيات النفط

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

قبل أن نبدأ رحلتنا مع النفط في الفصل الثاني من الكتاب لا بدَّ من مقدمة عامة تزوِّد القارئ بأهم المفردات المستخدمة في هذه الصناعة حتى يتمكن من تعظيم استفادته من مادة الكتاب وتتكون لديه صورة موضوعية عن سلعة النفط وأهم خصائصها التي تجعلها مختلفة بعض الشيء عن بقية السلع. فالنفط يشكل ـ إضافة إلى الغاز والفحم ـ ما يعرف بالوقود الأحفوري، والنفط هو كربون تكوَّن من مواد حيوانات بحرية ومواد عضوية تحللت وظلت مضغوطة تحت سطح الأرض عبر ملايين السنين وتحولت إلى سائل كربوهيدراتي يطلق عليه «النفط الخام». وعندما يحترق النفط الخام يُحدث امتزاجاً بين هذا الكربون والأوكسجين وينتج منهما ثاني أوكسيد الكربون الذي يعتبر من غازات الاحتباس الحراري أو ما يطلق عليها كذلك «الغازات الدفيئة». والكربون هو غاز يبقى في الجو لأكثر من مئة سنة، ومن هنا يكون لإنتاج النفط آثار بيئية سيتم التعرض لها لاحقاً[١].

والنفط الخام ليس نوعاً واحداً وإنما عدة أنواع؛ كل واحد منها يعبر عن تركيبة مادية وكيميائية مختلفة، وأهم مقياسين للتمييز بين أنواع النفط هما الكثافة والمحتوى من الكبريت. أما **الكثافة** فهي تعبير عن خفة النفط وثقله، وتقاس عادة بمقياس معهد البترول الأمريكي (API)، وتتفاوت هذه الكثافة ما بين ١٠ درجات التي تعبر عن أكثر أنواع النفط كثافة و٤٥ درجة التي تعبر عن أكثرها خفة، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت قيم هذا المؤشر انخفضت كثافة النفط والعكس صحيح. من هنا فإن هناك من يصنف النفط من حيث الكثافة إلى ثلاث فئات: **الأولى**، فئة النفط الثقيل الذي تصل كثافته بحسب مقياس معهد البترول الأمريكي إلى ٢٥ درجة أو أقل؛ **والثانية**، النفط المتوسط الذي تتفاوت كثافته ما بين ٢٦ و٣٤ درجة؛ **والثالثة**، النفط الخفيف الذي تزيد كثافته على

(١) David Sandalow, *Freedom from Oil: How the Next President Can End the United State's Oil Addiction* (New York: MacGraw Hill, 2008), pp.17-18.

٣٤ درجة. هذا في ما يتعلق بالتمييز بين أنواع النفط من حيث الكثافة، أما التمييز بينها من حيث كمية الكبريت فإن له كذلك مقاييسه. فالنفط الذي يطلق عليه مسمى «النفط الحلو» يحتوي على أقل من ٠,٥ بالمئة من الكبريت من حيث الوزن؛ ومن أمثلته نفط غرب تكساس. أما النفط الذي تتفاوت فيه نسبة الكبريت ما بين ٠,٥ بالمئة و١,٥ بالمئة فيسمى «النفط الحامض المتوسط». وإذا زادت نسبة الكبريت على ١,٥ بالمئة فعندها يسمى «النفط الحامض». وتعود هذه التسميات إلى بدايات اكتشاف النفط عندما كان العاملون في حقول النفط يقومون بتذوق النفط للتأكد من كمية الكبريت فيه[٢].

وتشير الدراسات المتوافرة إلى أن حوالى ٦٠ بالمئة من النفط العالمي هو ذو كثافة متوسطة وذو محتوى متوسط أو مرتفع من الكبريت، بينما لا يزيد نصيب النفط الخفيف على ٢٠ بالمئة من العرض النفطي العالمي والذي يحتوي نصفه على كمية مرتفعة من الكبريت. أما النفط العربي فهو نوعان: **الأول**، في منطقة الخليج العربي وتتصف غالبيته بنسبة كبريت عالية، و**الثاني**، هو نفط المغرب العربي الخالي من الكبريت ولكنه يحتوي على مادة البرافين ونقطة تجمده عالية[٣].

هناك تفاوت كذلك في الأعماق التي يوجد فيها النفط والتي قد تصل إلى أكثر من خمسة أميال في البراري وميلين في أعماق المحيطات، وهذا بدوره ينعكس على تكلفة إنتاجه. ففي بعض الدول (كبلدان مجلس التعاون الخليجي) تنخفض تكلفة إنتاج النفط إلى حوالى دولارين بسبب قرب مخازن النفط من سطح الأرض ما يجعل نفط هذه الدول أكثر تنافسية مقارنة ببقية الدول التي قد ترتفع فيها تكلفة الإنتاج إلى أكثر من ١٥ دولاراً للبرميل. وهذه الميزة للنفط الخليجي تعني أن إنتاجه يحقق ريعاً نفطياً مرتفعاً. ونقصد بالريع هنا سعر برميل النفط في السوق مطروحة منه تكاليف الإنتاج والنقل والتكرير والتوزيع ونسبة ربح لرأس المال. فعلى سبيل المثال كان سعر السوق لبرميل النفط في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي يعادل ٢,٥٠ دولار، ولكن الريع النفطي الذي كان يتحقق في منطقة الخليج العربي مرتفعاً مقارنة بالريع في ولاية تكساس الأمريكية مثلاً، وذلك بسبب انخفاض تكاليف الإنتاج في الخليج مقارنة بتكساس. ففي

(٢) Leonardo Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource* (London: Praeger, 2006), pp. 233-234.

(٣) **عبد الله الطريقي: الأعمال الكاملة**، تحرير وليد خدوري، وقفية عبد الله الطريقي، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٤٣٣.

دول الخليج كانت تكاليف الإنتاج تقدر بحوالى ٢٠ سنتاً، وبقية التكاليف تعادل ٥٠ سنتاً، والعائد أو الربح على رأس المال كان يساوي ١٥ سنتاً. وهذا يعني أن الريع في كل برميل كان يساوي ١,٦٥ دولار (٢,٥٠ ـ ٠,٨٥)، وتوزيع هذا الريع هو الذي كان محور الصراع التاريخي بين الدول المنتجة من جانب وشركات النفط الأجنبية وحكوماتها من جانب آخر[٤].

وبعد استخراج النفط من باطن الأرض يتم تكريره، أي استخراج منتجات مختلفة منه تسمى «منتجات مكررة» الجزء الأكبر منها يستخدم في قطاع النقل، ففي الولايات المتحدة مثلاً يستهلك هذا القطاع حوالى ٧٠ بالمئة من المنتجات البترولية. ويمكن تحويل النفط الخام إلى ما لا يقل عن مئة منتج نهائي يمكن تصنيفها تحت أربع مجموعات رئيسية هي: المنتجات الخفيفة كالغازولين والنافتا، ومشتقات وسيطة كالكيروسين والديزل، ووقود متبقّ كوقود النفط، ومنتجات مخصصة كالبيتومين أي الأسفلت، ومواد التشحيم وغيرها. فالغازولين مثلاً يستخدم في وقود السيارات، ومنتج النافاتا البكر يستخدم كمدخل لإنتاج البتروكيماويات والبلاستيك بأنواعه، والكيروسين يمثل وقوداً للطائرات، والديزل يستخدم للنقل والتدفئة والمحركات الزراعية والصناعية، والمنتجات المتبقية أو ما يعرف بـ«الفضالة» تستخدم لإنتاج الأسفلت والتشحيم. وتعتمد هذه المنتجات النفطية على نوعية النفط الخام المستخدم في المصافي، إضافة إلى مستوى تقنية المصفاة نفسها. فعلى سبيل المثال لو أننا استخدمنا كميات متساوية من نفط غرب تكساس ذي الجودة العالية ومن النفط الروسي أورالس ذي الجودة المتوسطة فإن المصفاة العادية يمكنها ان تنتج ١٦ بالمئة من الغازولين من البرميل الواحد من نفط تكساس الأجود بينما لا تزيد هذه النسبة على ١٢ بالمئة من النفط الروسي.

في المقابل يمكننا الحصول من برميل نفط تكساس على ٣٥ بالمئة من النفط الأقل جودة أو «الفضالة» مقارنة بحوالى ٤٥ بالمئة من النفط الروسي. إضافة إلى جودة النفط يلعب مستوى تقنية المصفاة دوراً في طبيعة المنتجات النفطية؛ فكلما كانت المصفاة متطورة ازدادت قدرتها على تحويل النفط الخام إلى منتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة كالغازولين والديزل، وكلما انخفضت كميات المنتجات الأقل جودة كالفضالة، فالمصفاة المتقدمة، مثلاً، يمكنها أن تخرج من برميل النفط الروسي

(٤) Daniel Yergin, *The Prize: the Epic Quest for Oil, Money and Power* (New York: Free Press, 2003), p. 432.

٢٥ بالمئة غازولين و٥٠ بالمئة ديزل مع تقليل نسبة منتجات الفضالة إلى حوالى ١٦ بالمئة. هذا يعني أن ما تستطيع المصفاة المتطورة استخراجه من برميل النفط الروسي من منتجات عالية الجودة هو أكثر مما يمكن للمصفاة البسيطة الحصول عليه من نفط تكساس الأكثر جودة(٥).

وعادة ما نسمع عن برميل النفط في عملية التجارة في النفط، والبرميل يعادل ٤٢ غالوناً ويعود استخدام هذا المصطلح إلى الأيام التي لم يكن النفط يُنقَل فيها عبر الأنابيب بعد، وكان العاملون في النفط في منطقة بنسلفانيا في الولايات المتحدة يضعون النفط المنتج في براميل خشبية ويقومون بتحميلها على البواخر لنقلها. واليوم يستخدم البرميل كأداة قياس، علماً أن النفط لم يعد ينقل في براميل(٦).

هناك كذلك جانب العقود التي حكمت العلاقة بين شركات النفط العالمية والدول المنتجة منذ اكتشاف النفط. وهذه العقود تنوعت عبر تاريخ الصناعة لتعكس التغير الذي حصل في علاقة الطرفين. فمنذ عشرينيات القرن الماضي عندما تم اكتشاف النفط وحتى بداية السبعينيات كانت العقود التي تحكم علاقة شركات النفط بالدول المنتجة، خاصة في الشرق الأوسط وفنزويلا، هي ما عرف بـ «الامتيازات النفطية» التي كانت تعبِّر عن تسلط شركات النفط واستغلالها للدول المنتجة. فهذه العقود كانت تسمح لشركات النفط بامتلاك مساحات واسعة من أراضي الدول المنتجة لسنوات طويلة بما تحتويه من ثروات في باطن الأرض وتقوم بعمليات اكتشاف النفط وإنتاجه وتصديره مقابل مبلغ مقطوع وزهيد تدفعه للدولة المنتجة بغض النظر عن حجم الأرباح التي تحققها هذه الشركات(٧).

غير أن هذه «الامتيازات النفطية» تلاشت تقريباً مع بداية السبعينيات نتيجة تزايد وعي الدول المنتجة وتعاونها من أجل تصحيح علاقتها غير العادلة بشركات النفط. وقد ساعدت حركة التحرر والاستقلال في تصحيح هذه العلاقة كما سيتضح من طيات الكتاب. وهكذا أصبحت علاقة هذه الدول بشركات النفط تحكمها أنواع أخرى من العقود منذ بداية السبعينيات أهمها عقود المشاركة في الإنتاج وعقود الخدمات. فعقود

(٥) Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource*, pp. 235-236.

(٦) Lisa Margonelli, *Oil on the Brain: Adventures from the Pump to the Pipeline* (New York: Nan A. Talese, 2007), p. 5.

(٧) Fadhil J. Chalabi, *Oil Policies.. Oil Myths* (London: I. B.Tauris, 2010), pp. 295-296.

«**المشاركة في الإنتاج**» تقوم على أن الدولة المنتجة وليست شركات النفط هي التي تملك الثروة التي في باطن الأرض، أما شركات النفط فإن لها نصيباً محدداً من الإنتاج بعد تحققه سواء في الحاضر أو في المستقبل. وهذا النصيب من الإنتاج يتكون من «نفط التكاليف» الذي يستخدم لتغطية تكاليف شركة النفط. والمكون الثاني هو «نفط الربح» الذي يحقق لشركة النفط ربحاً خلال فترة عقدها مع الدولة المنتجة. هذا يعني أن الشركة تساهم بالأموال والتقنية والإدارة وتأخذ المخاطرة، وعندما يتم اكتشاف النفط فإن للشركة الحق باستخراج كميات نفط تغطي نفقاتها الاستثمارية بحسب الأسعار العالمية للنفط، كذلك يحق للشركة استخراج كميات من النفط لتحقيق بعض الأرباح يتم تحديدها تبعاً لحجم مخاطر رأس المال وعوامل أخرى[٨].

أما عقود «**الخدمات**» فإنها شبيهه بعقود المشاركة في الإنتاج مع فارق رئيسي وهو أن شركات النفط لا تحصل على نسبة من النفط وإنما تحصل على رسم مقطوع مقابل كل برميل تقوم بإنتاجه، وهذا يجعل سيادة الدولة على مواردها أكبر في حالة عقود الخدمات منها في حالة عقود المشاركة، إضافة إلى أن تأثير شركات النفط في أسعار النفط سيكون أقل بسبب عدم تملكها نسبة من الإنتاج وإن كانت عقود الخدمات أقل كفاءة من عقود المشاركة لأنها أقل تحفيزاً لأداء الشركات[٩].

وبقدر تنوع النفط والمصافي والمنتجات المستخرجة منه والعقود النفطية، تتنوع كذلك أسعار النفط. فأحياناً قد يتبادر إلى ذهن المتابع للأحداث اليومية بأن هناك سعراً واحداً للنفط، غير أن الحقيقة هي أن أسعار النفط تنوعت عبر تاريخ الصناعة النفطية. فقبل بداية السبعينيات عندما كانت شركات النفط هي المسيطرة على مراحل الصناعة النفطية المختلفة بما في ذلك التسعير والإنتاج، كان هناك ما يعرف بالسعر المعلن (Posted Price) وهو سعر كانت تحدده شركات النفط كمرجعية تحسب على أساسها العوائد النفطية التي تحصل عليها الدول المنتجة والتي تشتمل على الإتاوة والضرائب، وبالتالي فهو سعر لا يتحدد في السوق، وقد يكون أعلى أو أقل من سعر السوق الذي تبيع به شركات النفط إنتاجها. وقد انتهى استخدام هذا النوع من التسعير بعد توقيع «اتفاق طهران» في شباط/ فبراير ١٩٧١ عندما حلت عقود المشاركة بدل عقود الامتياز

---

(٨) Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource*, pp. 118-119.

(٩) Tengku N. Machmud, *The Indonesian Production Sharing Contract: An Investor's Perspective* (La Hague, Netherlands: Kluewer Law International, 2000).

التي كانت سائدة منذ اكتشاف النفط وحتى بداية السبعينيات[١٠]. وقد أدى الانتقال إلى عقود المشاركة إلى ظهور أنواع من الأسعار، فالدول المنتجة أصبحت تضع سعراً لبيع نصيبها من نفط المشاركة إلى طرف ثالث؛ وهكذا وجد ما عُرف بعد ذلك بالسعر الحكومي أو السعر الرسمي (OGP). أما إذا قررت الحكومات بيع نصيبها من النفط إلى شركة النفط التي تنتجه بدل طرف ثالث فإنها تبيعه بسعر آخر أُطلق عليه سعر «إعادة الشراء» أو (Buy-back). غير أن هذا التعدد في تسعير النفط نتج منه تشوه في الأسعار، وقد تم استبداله بسعر آخر أقرَّته منظمة الأوبك واستمر خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى منتصف عام ١٩٨٥. وهو اعتماد سعر النفط العربي الخفيف كسعر مرجعي تحدد نسبة إليه الأسعار الرسمية لكل دولة مع الأخذ في الاعتبار الفوارق النوعية والمكانية. ولكن هذه التعديلات في الأسعار كانت صعبة بسبب التغيرات المستمرة في أوضاع السوق، كما إنها كانت مدخلاً إلى خفض كل دولة لسعرها لزيادة الصادرات[١١].

كما إن الدول غير الأعضاء في الأوبك كانت تعتمد أسعاراً رسمية مستقلة وأكثر مرونة من سعر الأوبك الذي عجزت المنظمة عن الحفاظ عليه بسبب زيادة الإنتاج من الدول غير الأعضاء في الأوبك وانخفاض الطلب العالمي. وهكذا انهار سعر الأوبك في منتصف الثمانينيات ثم ظهر مكانه نظام سعري جديد هو سعر العائد الصافي (Netback) الذي كان الهدف منه معالجة تراجع الأسعار عام ١٩٨٥، وقد بدأت به السعودية، وهو باختصار يعني جعل سعر نفط البرميل مساوياً لحاصل جمع تكاليف الإنتاج والنقل والتكرير إضافة إلى هامش ربح للمشتري، فمن سعر النفط المكرر الذي يحصل عليه صاحب مصفاة التكرير في السوق، كانت السعودية تطرح الربح الثابت الذي كانت ترغب في ضمانه لصاحب مصفاة التكرير إضافة إلى تكاليف التكرير والنقل، والباقي هو السعر الذي كانت تبيع به نفطها لشركات النفط. وقد انتقلت هذه الصيغة التسعيرية إلى بقية دول المنظمة إلا أنها أدت في النهاية إلى انهيار الأسعار عام ١٩٨٦[١٢].

ومنذ عام ١٩٨٦ أصبحت أسعار النفط مرتبطة بالسوق وبأهواء المضاربين فيه. وهذا النظام يتجسد اليوم في وجود نوعين من الأسعار التي يتم استخدامها في تجارة

---

(١٠) Chalabi, *Oil Policies.. Oil Myths*, p. 296.

(١١) Robert Mabro, «The International Oil Price Regime: Origins, Rational and Assesment,» *The Journal of Energy Literature*, vol. 11, no. 1 (June 2005), pp. 3-20.

(١٢) Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource*, p. 139.

النفط الخام، وهما الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية. أما **السعر الفوري** أو **الحالي** فهو السعر الذي يشتري به طرف كمية من النفط يتم شحنها في أحد الموانئ ويقوم ببيعها إلى طرف آخر، ويقوم الطرف الآخر ببيع الكمية نفسها إلى غيره، وهكذا يتم بيع الكمية نفسها عدة مرات لتحقيق الربح، وهذا النوع من العقود يتم على كميات فعلية من النفط ويمثل حوالى ٣٠ بالمئة من تجارة النفط في الوقت الحاضر. ويستخدم المتعاملون بهذه العقود أسعار عدة أنواع من النفط كمرجعية في التسعير، ومن بين النفوط المستخدمة للتسعير نفط غرب تكساس وبرنت ودبي وغيرها. أما **أسعار النفط المستقبلية** فقد ظهرت نتيجة لتطور العقود المستقبلية في السنوات الأخيرة، وقد أصبح لهذه العقود التأثير الأكبر في تحديد أسعار النفط الخام نظراً إلى نصيبها المرتفع. ولا تتضمن هذه العقود أي تسليم أو استلام لكميات فعلية من النفط، وإنما هي عقود مالية تتم بين الوسطاء والمضاربين الذين يسعون إلى تحقيق الأرباح من التغيرات في أسعار النفط من غير أن تكون لديهم رغبة في النفط نفسه. وعادة ما تكون أسعار هذه الأسواق المستقبلية إما أعلى أو أقل من الأسعار الحالية، طبقاً لما يتوقعه كل من البائعين والمشترين حول تغيرات أسعار النفط. فالبائع قد يقبل بسعر مستقبلي أقل قليلاً من السعر الحالي للنفط خوفاً من أن يكون هناك مزيد من الانخفاض في السعر، والمشتري قد يقبل بسعر أكثر قليلاً من السعر الحالي خوفاً من مزيد من الارتفاع في الأسعار المستقبلية. وبذلك فإن كلاً من البائع والمشتري يحاول إدارة المخاطرة في الأسعار وتقليلها. وهذه العقود النفطية المستقبلية هي كالأسهم يتم تداولها مرات ومرات في اليوم وهي عرضة للمضاربات، الأمر الذي ينتج منه كثير من التشوه في الأسعار التي لا تصبح تعبيراً فعلياً عن أساسيات العرض والطلب بقدر ما تكون عبارة عن سلوك لاعقلاني تنتج منه فقاعات تؤدي إلى انهيارات في أسواق المال كما شاهدنا في السنوات الأخيرة(١٣).

وأحياناً قد يحصل ارتفاع في أسعار بعض المنتجات النفطية خاصة وقود السيارات، كما حصل منذ عام ٢٠٠٣ ليس بسبب نقص في المعروض من النفط الخام، وإنما بسبب محدودية الطاقة التكريرية، لأن اختلاف مواصفات المنتجات المكررة وكذلك قوانين حماية البيئة من التلوث، تؤدي إلى عدم الانسجام بين ما تنتجه المصافي وما يرغب فيه المستهلك، حيث تختلف المواصفات أحياناً بين دولة وأخرى(١٤).

(١٣) Ravi Batra, *The New Golden Age: The Coming Revolution against Political Corruption and Economic Chaos* (New York: Palgrave, 2007), pp. 15-16.

(١٤) Daniel Yergin, «Insuring Energy Security,» *Foreign Affairs* (March-April 2006), pp. 71-75.

والنفط هو كذلك من السلع التي يتصف الطلب عليها بمرونة منخفضة جداً خاصة في وسائل النقل، أي أنه إذا ارتفع السعر فإن المستهلك لا يستطيع أن يقلل استهلاكه من النفط ولا سيَّما على المدى القصير، لأن ليس لديه بدائل. وفي بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية تقدر مرونة الطلب على النفط في المدى القصير بأنها أقل من مرونة الطلب على القهوة والسيجارة، أي أن الأمريكان لديهم ما يشبه الإدمان على النفط لأن استجابتهم لتغير أسعار القهوة والسيجارة أكبر من استجابتهم لتغير أسعار النفط.

طبعاً على المدى الطويل تكون المرونة أكبر لأن المستهلك يستطيع أن يغير من أنماطه الاستهلاكية سواء بشراء سيارة أكثر كفاءة في استخدام البنزين أو سيارة كهربائية أو غيرها[١٥]. وكما أن مرونة الطلب على النفط منخفضة في المدى القصير للأسباب التي ذكرناها، فإن مرونة العرض هي كذلك منخفضة على المدى القصير لأنه في حالة عدم توفر طاقة إنتاجية فائضة فإن زيادة المعروض من النفط تتطلب استثمار أموال باهظة، وهذه العملية تستغرق أشهرا بل سنوات حتى يظهر أثرها في حجم العرض في السوق، ومن هنا يأتي إصرار الدول الصناعية على أن تحتفظ الدول الخليجية ـ خاصة السعودية ـ على فائض في طاقتها الإنتاجية[١٦].

وجدير بالذكر أن نصيب الدول المنتجة من سعر النفط قد تغير عبر السنوات، فخلال سنوات «الامتيازات النفطية» كانت شركات النفط تدفع للدول المنتجة «إتاوة» مقطوعة لا صلة لها بربحية شركة النفط، أي أن أغلب الريع النفطي كان يذهب إلى شركات النفط، إلا أن مرحلة مناصفة الأرباح التي تم الاتفاق عليها بين الطرفين عام ١٩٥٢ أكدت أن يكون نصيب الدول المنتجة ٥٠ بالمئة من السعر المعلن بعد طرح التكاليف، وفي عام ١٩٦٤ طالبت الدول المنتجة في الشرق الأوسط شركات النفط بأن تدفع «الإتاوة» بصورة منفصلة عن الضريبة على الأرباح أسوة بما كان معمولاً به في فنزويلا، أي أن تكون نسبة الخمسين بالمئة من الأرباح مشتملة على الإتاوة والضريبة معاً لأن «الإتاوة» هي ما يدفعه المستثمر مقابل استخدامه للأرض، سواء كانت ملكية هذه الأرض خاصة أو عامة، بغض النظر عن وجود أرباح أو عدم وجودها، بينما الضريبة مرتبطة بأرباح الاستثمار في هذه الأرض. وقد وافقت شركات النفط بعد مفاوضات

---

(١٥) John C. B. Cooper, «Price Elasticity of Demand for Crude Oil: Estimates for 23 Countries,» *OPEC Review* (March 2003), pp. 1-8.

(١٦) Sandalow, *Freedom from Oil: How the Next President Can End the United State's Oil Addiction*, p. 41.

صعبة على هذا الطلب بشرط أن تحتسب «الإتـاوة» كتكاليف يتم طرحها من السعر المعلن قبل حساب إجمالي نصيب الدولة المنتجة من سعر النفط؛ وهذا ما يعرف بـ «تنفيق الإتاوة»[١٧].

وقد يكون من المفيد توضيح معنى «**تنفيق الإتاوة**» والمكاسب التي حققتها للدول المنتجة من خلال مثال بسيط ورد في إحدى الدراسات، وأرقامه معبرة إلى حد بعيد من واقع سوق النفط في تلك الفترة. فلو افترضنا أن السعر المعلن للنفط الذي تحسب على أساسه عائدات الدولة المنتجة هو ١,٨ دولار للبرميل، والإتاوة هي ١٢,٥ بالمئة من السعر المعلن، وتكاليف الإنتاج للبرميل هي ٠,٢٥٠ دولار، والضريبة هي ٥٠ بالمئة من الدخل، فإن حساب نصيب الدولة المنتجة من كل برميل نفط بحسب مناصفة الأرباح وقبل «تنفيق الإتاوة» يتم بطرح تكاليف الإنتاج البالغة ٠,٢٥٠ دولار من السعر المعلن وهو ١,٨ دولار للحصول على الدخل الإجمالي وهو ١,٥٥ دولار، ثم ضرب هذا الدخل الإجمالي بـ ٥٠ بالمئة للحصول على نصيب الدولة من دخل البرميل الواحد أو ٠,٧٧٥ دولار. هذا ما كان سائداً منذ اتفاق المناصفة عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٦٤، أي قبل «تنفيق الإتاوة». أما في حالة تنفيق الإتاوة فيتم ضرب نسبة الإتاوة البالغة ١٢,٥ بالمئة في سعر النفط المعلن للحصول على قيمة الإتاوة وهي ٠,٢٢٥، ثم تطرح هذه القيمة ومعها تكاليف الإنتاج البالغة ٠,٢٥٠ من سعر النفط المعلن للحصول على إجمالي الدخل البالغ ١,٣٢٥ دولار، وبضرب هذا المبلغ في نسبة خمسين بالمئة ـ أي ضريبة الدخل ـ يمكننا الحصول على قيمة الضريبة وهي ٠,٦٦٢٥ دولار. وبإضافة قيمة الضريبة البالغة ٠,٦٦٢٥ دولار إلى قيمة الإتاوة البالغة ٠,٢٢٥ يمكننا الحصول على إجمالي دخل الدول المنتجة من برميل النفط في حالة تنفيق الإتاوة، وهذا الإجمالي هو ٠,٨٨٧٥ دولار مقارنة بالدخل في حالة عدم تنفيق الإتاوة والبالغ ٠,٧٧٥ دولار، أي بزيادة قدرها ١٤,٥ بالمئة أو حوالى ١١ سنتاً في البرميل الواحد[١٨].

والغريب أن عملية «تنفيق الإتاوة« قد جاءت متأخرة في الدول المنتجة في الشرق الأوسط لأن حكومات هذه الدول لم تكن تعرف مفهوم «تنفيق الإتـاوة». كما أنها لم تكن تعرف أن الحكومات الغربية كانت تخصم ما تدفعه شركات النفط للدول المنتجة

---

(١٧) Chalabi, *Oil Policies.. Oil Myths*, p. 43.

(١٨) Ian Seymour, *OPEC: Instrument of Change* (New York: Saint Martin’s Press, 1981), pp. 41-43.

من ضرائب هذه الشركات المستحقة لحكوماتها إلا بعد تواصلها بفنزويلا وهذه مسألة موثقة في تاريخ تلك الفترة[١٩].

وفي هذا السياق هناك مسألة أخرى متعلقة بالأسعار لا بد من التنبيه إليها وهي أن السعر الذي يدفعه مستهلك النفط عند محطة البنزين هو أعلى كثيراً من السعر الذي يستلمه منتج النفط الخام، وذلك ليس فقط من أجل تغطية تكاليف النقل والتصفية والتوزيع وغيرها وإنما بسبب الضرائب المرتفعة التي تفرضها حكومات الدول المستهلكة وهي مبالغ تزيد أحياناً على قيمة النفط الخام نفسه. فعلى سبيل المثال، إن برميل النفط الخام الذي تقوم الدول المنتجة ببيعه بحوالى ٦٠ دولاراً يكون مساوياً في محطة البنزين ما بين ٢٠٠ و٢٥٠ دولاراً، وذلك لأن سعر النفط الخام تضاف عليه تكاليف النقل والتصفية وضريبة تزيد على ٧٠ بالمئة في أوروبا، وتعادل ٥٠ بالمئة في اليابان، وتهبط إلى ما بين ٢٠ و٢٢ بالمئة في الولايات المتحدة. ولكن الإعلام نادراً ما يتحدث عن الضرائب التي تجنيها الدول المستهلكة من استيراد النفط وإنما يضع اللوم دائماً على الدول المنتجة. فمثلاً، كان السعر المتوسط لغالون البنزين الممتاز في أيار/ مايو ٢٠٠٥ يعادل ٢,٣٩ دولار في الولايات المتحدة و٦,٣٦ دولار في هولندا و٦,٠٩ دولار في المملكة المتحدة وحوالى ٥,٩١ دولار في إيطاليا، وهو ما يعكس إلى حد كبير تفاوت معدلات الضرائب في هذه الدول[٢٠].

هناك كذلك فرق بين المخزون النفطي والموارد النفطية، فالأول يعني كمية النفط التي تم اكتشافها ويكون استخدامها مربحاً في ظل التقنية والظروف الاقتصادية الحالية، أما الموارد النفطية فهو مصطلح أشمل من المخزون حيث إنه يشتمل على المخزون زائداً المصادر التي يمكن استخراجها في المستقبل نتيجة لتغير الأوضاع الاقتصادية أو مستوى التقنية أو المصادر غير المعروفة حالياً. ولكن هناك مؤشرات على إمكانية اكتشافها في المستقبل[٢١].

لذلك فإن الحديث عن مستقبل النفط، كما يرى الجيولوجيون، يتطلب معرفة المقصود بالموارد القصوى القابلة للاستخراج والتي تتكون من الإنتاج التراكمي،

---

(١٩) Pierre Terzian, *OPEC: The Inside Story*, translated by Michael Pallis (London: Zed Books Limited, 1985), pp. 55-56.

(٢٠) Nicholas Cacchione, *Is Gasoline Still a Great Bargain?* (London: John S. Herold, 2005).

(٢١) V. E. McKelvey, «Mineral Resource Estimates and Public Policy,» *American Scientists*, vol. 60 (1972), pp. 32-40.

أي ما تم استخراجه من النفط حتى الآن زائداً الموارد القصوى المتبقية والقابلة للاستخراج، وهذه الأخيرة تتكون كذلك من الاحتياطي المثبت الذي تم اكتشافه ويمكن إنتاجه في ظل التكاليف والتقنية الحالية، ومن التغير المتوقع في احتياطي الحقول الحالية لأسباب تقنية أو اقتصادية، إضافة إلى الموارد غير المكتشفة بعد، ولكن يتوقع أن إنتاجها ممكن باستخدام التقنية الحالية. من هنا فإن تحديد النضوب يتطلب معرفة ما تم إنتاجه من النفط حتى الآن وتقدير أقصى ما يمكن إنتاجه في المستقبل[٢٢].

بالإضافة إلى ما سبق، هناك مؤشر كثافة استخدام النفط الذي يقاس عادة بنسبة الطاقة إلى الناتج، وهو مقياس لكمية الطاقة التي تستخدم في إنتاج وحدة واحدة من الناتج، فكلما كانت هذه النسبة أكبر كانت كفاءة استخدام الطاقة قليلة، وكلما تراجعت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً على زيادة كفاءة استخدام الطاقة. فأنت عندما تستبدل حاسوبك بآخر أكثر كفاءة في استخدام الطاقة، فإن الحاسوب الجديد يوفر لك الخدمات السابقة نفسها ولكنه يستخدم طاقة أقل. وقد أدت زيادة أسعار النفط في السبعينيات إلى زيادة اهتمام الدول الصناعية بكفاءة استخدامها للطاقة، فتبنّت كثيراً من السياسات التي ترشد استهلاك الطاقة في كل القطاعات، الأمر الذي أدى إلى تراجع كثافة استخدام الطاقة. ففي العشرين سنة الأخيرة كان هذا التراجع حوالى ٢,٣ بالمئة سنوياً، ذلك في الوقت الذي ارتفعت فيه كثافة استخدام الطاقة في الدول النامية خلال الفترة نفسها بحوالى ١,٢ بالمئة سنوياً[٢٣].

وفي هذا السياق هناك معيار آخر للكفاءة يستخدم لمقارنة جدوى إنتاج أي من مصادر الطاقة البديلة للنفط ـ كالسجِّيل النفطي أو غيره ـ وهذا المعيار هو حجم ما يتم الحصول عليه من طاقة نسبة إلى ما تم استخدامه من طاقة في استخراجها (EROEI)[٢٤]، فكلما كان هذا المعامل منخفضاً أصبح المصدر البديل أقل جدوى. فبعض آبار النفط القديمة كانت تتصف بمعامل يصل إلى ٢٠٠، أي الطاقة التي تستخرج منها تصل إلى ٢٠٠ ضعف كمية الطاقة المستخدمة في الاستخراج. في المقابل نجد

---

(٢٢) «World Energy Outlook 2013,» World Energy Outlook, International Energy Agency (IEA) (London) (12 November 2013), p. 422, <http://www.worldenergyoutlook.org/pressmedia/recentpresentations/LondonNovember12.pdf>.

(٢٣) Jose Goldemberg, *Energy: What Everyone Needs to Know* (Oxford: Oxford University Press, 2012), pp. 19-22.

(٢٤) المصطلح هو: Energy Return on Energy Investment.

أن آباراً في أعماق البحار ينخفض معاملها إلى أقل من ٥، بينما النفط القيري الذي في كندا لا تزيد فيه قيمة هذا المعامل على٥ , ١. هذا يعني أن توافر البديل بكميات كبيرة لا يجعله تلقائياً مجدياً، وهو حال كثير من البدائل التي تطرح هذه الأيام كبديل للنفط التقليدي[٢٥].

هناك كذلك شبه إجماع بين خبراء النفط والاقتصاد بأن التنبؤ بمستقبل التغيرات التي ستحصل في الطاقة العالمية أمر شبه مستحيل، لأن هناك كثيراً من العوامل التي يصعب التنبؤ بها بدرجة عالية من الدقة، إما بسبب عدم توافر البيانات، أو عدم دقتها، أو عدم صحة الافتراضات التي يقوم عليها نموذج التنبؤ، أو غيرها من صور عدم التيقن بما سيؤول إليه المستقبل. فالنماذج سواء كان يقصد بها التنبؤ باتجاهات الاقتصاد أو الطقس أو غيرها هي عبارة عن تبسيط للواقع المعقد من أجل فهم هذا الواقع والتأثير فيه، أو كما قال ليوناردو ديفينشي إن «البساطة هي أعلى صور التألق العلمي». فخارطة مدينة ما، ما هي إلا تبسيط لتضاريسها الهامة وتجاهل الجزئيات من أجل تسهيل الحركة فيها وتغييرها والتنبؤ بما سيحصل فيها، وتعتمد كفاءة هذه النماذج في التنبؤات المستقبلية على صلابة الأسس النظرية التي تقوم عليها وعلى دقة البيانات التي تستخدمها[٢٦].

من هنا نرى أن أغلب المؤسسات المتخصصة في الطاقة كوكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية وغيرها تلجأ إلى أسلوب السيناريوهات (المشاهد)، أي أنها تفترض أكثر من سيناريو مستقبلي اعتماداً على عدة افتراضات في ما يتعلق بما يمكن أن يحصل في السياسات الاقتصادية وفي التقدم التقني، وفي قضايا البيئة، وأحياناً في القضايا الجيوسياسية، فيكون هناك سيناريو الأساس، وهو افتراض أن الأوضاع ستستمر على ما هي عليه اليوم. وهناك سيناريو يقوم على افتراض حصول بعض التغيرات في السياسات الحالية، أي أنه أقرب إلى سيناريو الأساس مع بعض التغيرات في السياسات الحكومية، وهذا السيناريو يكون أكثر السيناريوهات واقعية، وأخيراً هناك السيناريو المتفائل الذي يفترض حصول تغيرات جذرية في المشهد الحالي. لذلك فإنه من الأهمية بمكان أن يتنبه القارئ إلى أن هذه النماذج لا تستطيع أن تتنبأ بأحوال أسواق

(٢٥) William R. Clark, *Petrodollar Warfare*: *Oil, Iraq, and the Future of the Dollar* (Gabriola Island, Canada: New Society Publishers, 2005), p. 79.

(٢٦) William Nordhaus, *The Climate Change Casino* (New Haven, CT; London: Yale University Press, 2013), pp. 23-28.

النفط خلال فترة قادمة بعيدة بشيء من الدقة، وإنما جل ما تقدمه هو أنها ترسم اتجاهات رئيسية يستفاد منها في رسم سياسات الطاقة[٢٧].

وأخيراً، وكما سيتضح للقارئ من واقع تاريخ النفط عبر الفصول التالية، فإن الصناعة النفطية بمكوناتها المختلفة هي ليست ككثير من الصناعات التي تعتمد على مؤسسات صغيرة يمكن أن تدخل في المنافسة، ولا يؤدي إخفاقها إلى آثار كبيرة في الاقتصاد، وإنما هي من الصناعات التي تنشأ بتكاليف استثمارية باهظة، أي أنها أقرب إلى الاحتكارات الطبيعية، ويتطلب استمرارها شيئاً من الاستقرار في الأسعار. وهذا يعني أنها إذا تُركت للمنافسة غير المقيدة فإنها عادة ما تنتهي إما بالإفلاس نتيجة لانخفاض الأسعار، أو بسيطرة شركة واحدة على الصناعة بأكملها. وهذا ما أكدته منذ زمن إحدى الهيئات الأمريكية المختصة بقضايا «تركز القوة الاقتصادية» في الولايات المتحدة في أحد تقاريرها عندما ذكرت أن: «المنافسة تؤدي إلى زيادة الكفاءة في الصناعة والتوزيع، ولكنها تؤدي إلى تقليل الكفاءة في استغلال الموارد الطبيعية. فالمنافسة في إنتاج الأخشاب والفحم الحجري والبترول تعيق استخدام التقنية المتطورة وتشجع على استخدام وسائل ذات كفاءة منخفضة في الإنتاج. وهي قد توفر للمستهلك كميات عرض كبيرة بأسعار منخفضة في الوقت الحاضر، ولكنها تحقق ذلك بتكلفة عاليه تتحملها الأجيال القادمة. المنافسة لا تساعد على ترشيد الموارد الطبيعية، وحتى عندما تحقق المنافسة بعض الزيادة في الكفاءة أحياناً، فإنها تكون أقل من الهدر الذي تحدثه»[٢٨].

(٢٧) Jean-Marie Chevalier and Patrice Geoffron, «The New Energy Crisis,» in: Jean-Marie Chevalier and Patrice Geoffron, eds., *The New Energy Crisis: Climate, Economics and Geopolitics* (London: Palgrave Macmillan, 2013), p. 10.

(٢٨) P. H. Frankel, *Essentials of Petroleum: A Key to Oil Economics* (New York: Frank Cass and Company Limited, 1983), p. 128.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

الفصل الثاني

سوق النفط بين المنافسة والاحتكار

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

منذ أن تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) عام ١٩٦٠، وعلى الرغم من تواضع إنجازات هذه المنظمة مقارنة بأهدافها المعلنة في ما يتعلق بتعظيم إيراداتها النفطية باتباع سياسات تسعير وإنتاج على درجة من الكفاءة والمسؤولية، إلا أن صنّاع القرار والرأي في المجتمعات الغربية ما برحوا يتهمون هذه المنظمة بالاحتكار وبمحاولة السيطرة على النفط وبالتدخل في عمل آليات السوق وغيرها من الادعاءات التي تتصف بالمبالغة، وبتجاهل الطبيعة الخاصة لسلعة النفط، وكذلك بتناسي تاريخ الغرب في محاولة السيطرة على هذه السلعة وتنظيم سوقها. فمنذ اكتشاف النفط حرصت الشركات النفطية على عدم السماح لآليات السوق أن تؤدي إلى فائض في السوق يكبدها خسائر وذلك من خلال احتكارها لجميع مراحل الصناعة النفطية ابتداءً من السيطرة على الاحتياطي، إلى تنظيم الإنتاج، إلى احتكار التكرير، إلى التعاون في إنشاء وتملك أنابيب النفط، إلى التحكم في عمليات التسويق. وعندما لم تكن هذه الوسائل كافية كانت شركات النفط تلجأ إلى حكوماتها لتبَنّي سياسات تقليص الإنتاج المحلي وتقييد الواردات من الخارج، إما بفرض الضرائب أو بتحديد الحصص لحفظ صناعة النفط المحلية وتوليد إيرادات للدولة[١].

وانطلاقاً مما سبق فإننا سنتوقف في هذا الفصل عند ثلاث محطات رئيسية في تاريخ النفط اتصفت باحتكاره أو تنظيمه؛ سواء كان ذلك من قبل جون روكفلر صاحب أول إمبراطورية نفطية في التاريخ، أو من قبل شركات النفط العالمية الملقبة بـ «الأخوات السبع»[٢]، أو من قبل مؤسسة سكة حديد تكساس التي كانت تمثل الحكومة الأمريكية، وذلك قبل ظهور منظمة الأوبك على المسرح النفطي بسنوات.

---

(١) John M. Blair, *The Control of Oil* (New York: Vintage Books, 1978), pp. 125-204.

(٢) الأخوات السبع هي: ستناندرد أويل أوف نيوجيرزي (لاحقاً إكسون)، تكساكو، ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال أو شيفرون)، موبيل أويل، جولف أويل، رويال دتش/ شل (٦٠ بالمئة لهولندا و٤٠ بالمئة =

أولاً: روكفلر هل كان محتكراً أم مبتكراً؟

إن المتأمل لتاريخ الصناعة النفطية يتضح له أن هذه الصناعة هي أقرب إلى القطار المسافر الذي يتنقل من محطة إلى أخرى ويتخلل عملية تنقله هذه تغيير القيادة من طاقم إلى آخر، وإن كان الطاقم القديم لا يترجل من القطار وإنما يصبح أحد ركابه مع بقاء الرغبة في العودة إلى مقطورة القيادة.

فحتى الحرب العالمية الأولى كان النفط متركزاً في ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة حيث تم اكتشاف أول بئر، وبعد ذلك في تكساس، ثم بدأت هذه الصناعة بالاتجاه إلى خارج الولايات المتحدة مع حلول الحرب العالمية الأولى. صحيح أن النفط قد وُجد واستُخدم منذ الأزل في مناطق كالشرق الأوسط لبناء الطرق وللعلاج أحياناً. ولكن هذا الاستخدام ظل على نطاق ضيِّق لأن النفط المستخدم كان نفطاً متسرِّباً من تلقاء نفسه إلى سطح الأرض ومن غير حفر وتنقيب أو أي جهد آخر من قبل الإنسان. غير أن البداية الفعلية للدور الحديث الذي كان لهذا المورد تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر عندما بدأت بعض التجارب في الولايات المتحدة وأوروبا لتصفية النفط والاستفادة منه في الإضاءة، وكان أول من سجل براءة لاختراع الكيروسين في الولايات المتحدة عام ١٨٥٤ عالم كندي اسمه أبراهام جيسنر. وبما أن هذا المنتج أكثر أماناً وأرخص من بقية سبل الإضاءة، فقد انتشر في غرب بنسلفانيا وفي مدينة نيويورك. وقد جاء هذا الاكتشاف على أنقاض زيت الحيتان الذي بدأت أهميته تتضاءل بسبب الاستنزاف الذي تعرّضت له الحيتان في المحيط الأطلسي، وهو الزيت الذي كان عادة يستخدم من قبل الطبقات الغنية للإضاءة[٣].

وقد كان شخص يدعى إدوين دريك هو أول من استخدم ماكينة الحفر لاستخراج النفط من مخزونه الصخري، عملاً بمقولة «الحاجة هي أم الاختراع»، وكان ذلك في بنسلفانيا بالولايات المتحدة عام ١٨٥٩[٤]. وهي الوسيلة نفسها التي طُوِّرت لاحقاً وأصبحت تستخدم في حفر آبار النفط. كما إن دريك هذا كان أول من قام بشحن

= لبريطانيا) وشركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية التي أصبحت شركة النفط البريطانية بعد ذلك)، وانضمت إلى الأخوات السبع لاحقاً شركة النفط الفرنسية التي أصبح اسمها توتال لتكون بمنزلة «الأخت الثامنة».

(٣) Paul Giddens, *Early Days of Oil: A Pictorial History of the Beginnings of the Industry in Pennsylvania* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1948), p. 1.

(٤) Ruth Sheldon Knowles, *The Greatest Gamblers: The Epic of the American Oil Exploration* (Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1978), p. 5.

النفط في براميل خشبية لتنقل عبر البحر. ومن هنا جاء مصطلح برميل النفط الدارج اليوم والذي يساوي عادة ٤٢ غالوناً، علماً أن النفط لم يعد ينقل اليوم في هذا النوع من البراميل. وفي عام ١٨٦١ وُجدت أول مصفاة لتكرير النفط، ثم بدأ نقل النفط من الولايات المتحدة إلى بريطانيا، وفي عام ١٨٦٥ تم مد أول خط أنابيب لنقل النفط في الولايات المتحدة وكان يمتد عبر خمسة أميال بطاقة يومية تصل إلى ٨٠٠ برميل(٥).

وهكذا نرى أن اكتشاف النفط خلال هذه الفترة أدى بدوره إلى ابتكار وسيلة لاستخراجه، ووسيلة ثانية لنقله، ووسيلة ثالثة لتكريره. ومهما كانت هذه الابتكارات بدائية إلا أنها تشير إلى تطورات أو حلقات مرتبطة مع بقية الاقتصاد، ظل وطننا العربي محروماً من أغلبها حتى يومنا هذا. وحتى عندما توجد لدينا هذه المكوِّنات فإنها ليست منتجاً محلياً ولم تساعد على بناء مهارات وطنية أو تقنية محلية وإنما هي مستوردة، الأمر الذي يعني أن أغلب منافعها تعود إلى من أنتجها في المقام الأول بينما تظل اقتصاداتنا نحن في دائرة التبعية لغيرنا.

وهكذا نتج من اكتشاف دريك طريقة لاستخراج النفط تمكين العالم من الدخول في عصر جديد فيما يتعلق بوسائل ألإضاءة، ثم تبعت ذلك استخدامات لا حصر لها، أو كما قال المؤرخ النفطي دانيل يرغن في وصفه لهذه اللحظة التاريخية: «استطاع الإنسان بهذا الاكتشاف أن يحسر فترات الظلام. ولم يكن هذا الأثر إلا بداية، فقد أدى اكتشاف دريك في الفترات اللاحقة إلى تسهيل حركة السكان، وقد لعب هذا الاكتشاف دوراً مركزياً في قيام الأمم والإمبراطوريات وسقوطها، وفي تحولات جذرية في مستوى مدنية المجتمعات البشرية»(٦).

ولكن تجارب الرواد الأوائل كانت تشير، كما اكتشفت دول الأوبك لاحقاً، إلى أن النفط سلعة لها ديناميات تميِّزها من بقية السلع، وهي نعمة يمكن أن تنقلب إلى نقمة في فترة قصيرة إذا لم تحسن عملية إدارتها. فالسلع الأخرى عندما يكون هناك فائض في إنتاجها فإن قوى السوق تجد له حلاً حيث يؤدي الفائض إلى انخفاض الأسعار الذي يؤدي بدوره إلى خروج بعض المنتجين وتراجع المعروض وزيادة في الطلب.

---

(٥) *Petroleum Facts and Figures: Centennial Edition, 1959* (New York: American Petroleum Institute (API), 1959), p. 1.

(٦) Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power* (New York: Free Press, 2009), p. 29.

وهكذا يعود التوازن بين العرض والطلب، غير أن عملية التصحيح هذه لا تحصل في النفط بهذه البساطة، كما تؤكد كثير من الدراسات التطبيقية وذلك بسبب انخفاض مرونة عرض النفط والطلب عليه خاصة في المدى القصير[٧]. هذه الطبيعة المميزة للنفط لم تؤدِّ فقط إلى ظهور فترات يتصف السوق النفطي خلالها بالفائض الذي يؤدي إلى تراجع أسعار النفط ومعها الخسائر الكبيرة التي يتكبدها المستثمرون في آبار جديدة، وإنما هي كذلك طبيعة أوجدت مبرراً للسيطرة على هذا القطاع وعدم تركه لقوى السوق وحدها. وكان جون روكفلر من أول الرواد الذين فهموا الطبيعة الخاصة لسلعة النفط[٨].

وروكفلر الذي ولد في ريف ولاية نيويورك عام ١٨٣٩ وعاش حتى عام ١٩٣٧، أي قرن من الزمان، كان والده يعمل في البداية في تجارة الأخشاب والملح، ثم انتقل بعد ذلك مع أسرته إلى ولاية أوهايو ليبدأ في التطبيب بالأعشاب. واتصف هذا الابن بالعصامية منذ الصغر، وكان مغرماً بالأرقام، ومهتماً بالتفاصيل. وعندما كان في السابعة من عمره بدأ أول نشاط تجاري له ببيع الدجاج. وعندما أصبح عمره ستة عشر عاماً، ذهب إلى كليفلاند للعمل مع شركة شحن بحري، وفي عام ١٨٥٩ أنشأ شركة للتجارة خاصة به مع شخص يدعى موريس كلارك. وانتعشت هذه الشركة بسبب ظروف الحرب الأهلية وكانت تتاجر بالقمح والملح وغيرها، وبعد ذلك أضافت هذه الشركة تكرير النفط إلى نشاطاتها. وبينما كانت المصافي الأخرى تعاني الطاقة الفائضة كانت مصفاة روكفلر وشريكه تعمل بطاقتها الكاملة. علماً بأن روكفلر كان يرى في التكرير نشاطاً جانبياً في البداية، ولكن هذا الإحساس تغيَّر مع شعوره بربحية هذا النشاط لاحقاً.

وفي عام ١٨٦٥ اشترى روكفلر نصيب شريكه كلارك في المصفاة وأصبحت مصفاته الأكبر بين ثلاثين مصفاة في مدينة كليفلاند الأمريكية[٩]. غير أن روكفلر المحاسب ورجل الأعمال الذي دخل إلى صناعة تكرير النفط عام ١٨٦٣ لم يكن ذلك الرجل الذي يؤمن بحرية السوق، بل إنه أدرك منذ بداية دخوله إلى الصناعة النفطية، أن العالم لا تحكمه اليد الخفية لآدم سميث، وإنما يحكمه الجشع الظاهر للبشر وأحلامهم لتحقيق الغنى السريع التي لا تحدّها حدود. ففي عام ١٨٦٩ كانت طاقة المصافي التي

(٧) John C. B. Cooper, «Price Elasticity of Demand for Crude Oil: Estimates for 23 Countries,» *OPEC Review* (March 2003), pp. 1-8.

(٨) P. H. Frankel, *Essentials of Petroleum: A Key to Oil Economics* (New York: Frank Cass and Company Limited, 1983), p. 77.

(٩) David Freeman Hawke, *John D: The Founding Father of the Rockefellers* (New York: Harper and Row, 1980), pp. 2-6.

أنشأها أصحاب هذه الأحلام تساوي ثلاثة أضعاف إنتاج النفط. كما إن ٩٠ بالمئة من هذه المصافي كانت تحقق خسائر[١٠]. من هنا فإن روكفلر لم يرَ في سيادة المنافسة في هذه الصناعة حلاً مثالياً، خاصة أن كثيراً ممن يدخلون هذه الصناعة ليسوا ممن لديهم القدرة والذكاء والمعرفة، بل إن كثيراً منهم، كما كان روكفلر يعتقد، لا يعرفون حتى تكاليف نشاطاتهم، وكان يشبههم بفئات المقامرين، الذين كانوا يمارسون التحايل والخداع، وكانوا سبباً في انهيار أسواق المال عام ١٨٦٩[١١].

في ظل هذه المعطيات رسخت في ذهن روكفلر فكرة إنهاء المنافسة في هذه الصناعة كحل وحيد للفقاعات التي تحصل وتنتج منها كثير من الخسائر، وبدأ فعلاً يخطط للسيطرة التامة على جميع مراحل الصناعة التي تتبع عملية الإنتاج والتي من أهمها التكرير، النقل في العربات، خطوط الأنابيب، سفن النقل، وغيرها من العمليات التي تربط بين مرحلة الإنتاج والمستهلك النهائي. ولكنه في الوقت نفسه لم يكن يرى أن طفرات الإنتاج قابلة للسيطرة، وقد يكون هذا هو السبب الذي منعه من دخول مرحلة الإنتاج عندما أنشأ شركة ستاندرد أويل عام ١٨٧٠، وإن كان قد أدرك أهمية هذه المرحلة لاحقاً كما سنرى. فقد بدأ بتوحيد صناعة التكرير تحت سيطرته، فقام في الفترة ما بين شباط/ فبراير وآذار/ مارس من عام ١٨٧٢ بشراء ٢٢ من ٢٦ مصفاة في مدينة كليفلاند بولاية أوهايو، حتى أطلق على هذه العملية «مجزرة كليفلاند». ثم استمر في توسيع سيطرته على صناعة التكرير في بقية الولايات حتى امتد نفوذه إلى غالبيتها، وقد استخدم في هذه الحملة مزيجاً من الترغيب والترهيب. فهناك من استوعبه في شركته بتعيينه في منصب أو جعله مساهماً، ومنهم من اتفق معه على نسبة من أرباح الصناعة إذا قبِل بتقييد الإنتاج. أما الذي لم يقبل بهذا أو ذاك، فقد مارس عليه منافسة قاتلة أخرجته من الصناعة، حيث إنه إذا تجرأ أحد المستقلين بخفض سعره فإن فرع ستاندرد أويل في هذه المدينة يخفض السعر بنسبة أكبر لإخراجه من السوق، وفي الوقت نفسه يتم رفع سعر هذا المنتج في مدينة أخرى ليست فيها منافسة لتعويض الخسارة في المدينة الأولى[١٢].

---

(١٠) Ron Chernow, *Titan: The Life of John D. Rockefeller, Sr.* (New York: Random House, 1998), p. 130.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(١٢) Leonardo Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource* (London: Praeger, 2006), pp. 7-8.

وقد استخدم هذا الاحتكار في مرحلة التكرير في التفاوض مع شركة سكك الحديد ليحصل على خفوضات تفاوتت ما بين ٢٠ و٣٠ بالمئة لنقل نفطه من مناطق الإنتاج إلى المستهلكين مقابل وعده شركة سكك الحديد بنقل نفطه عبرها في وقت كان النقل عن طريق خطوط الأنابيب ما زال في بداياته. هذه الصفقة مع سكك الحديد كان لها دور، كما يرى كثير من المراقبين، في تطور شركة ستاندرد أويل. ولم تكتفِ شركة ستاندرد أويل بالحصول على خفوض في تكاليف نقل نفطها من شركة سكك الحديد، وإنما كانت كذلك تلزم هذه الشركة بأن تدفع لها ٢٥ سنتاً على كل دولار تستلمه من شحن نفط الشركات المنافسة لها، وهي وسيلة كان القصد منها دفع المنافسين إلى حافة الإفلاس[١٣]. لكن هذه الأفضلية التي أعطتها سكك الحديد لشركة ستاندرد أويل لم تكن كلها شراً على منافسيها حيث إنها حفزت هؤلاء المنافسين على تطوير صناعة مد الأنابيب لنقل النفط. وبالفعل تم في عام ١٨٧٩ الانتهاء من مد خط أنابيب طوله ١١٠ أميال لنقل النفط من آبار النفط في غرب بنسلفانيا إلى سكة حديد بنسلفانيا[١٤].

ولكن ستاندرد أويل استطاعت خلال سنوات من السيطرة كذلك على نقل النفط عبر الأنابيب، ونتيجة لذلك استطاع روكفلر أن يحقق حلمه الاحتكاري؛ فمع بداية الثمانينيات من القرن التاسع عشر، كان يسيطر على حوالى ٩٠ بالمئة من مصافي وخطوط أنابيب نقل النفط في الولايات المتحدة، وكان يملك غالبية قاطرات النقل المستخدمة على الطرقات وعلى سكك الحديد، وكان مسيطراً كذلك على أكبر كمية من إنتاج المشحمات عالية الجودة، ذلك في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تسيطر على حوالى ٨٥ بالمئة من إنتاج النفط وتكريره عالمياً[١٥].

بعد السيطرة على تكرير النفط ونقله اتجه اهتمام روكفلر وشركائه إلى حلقة أخرى في هذه الصناعة وهي عملية تسويق منتجات المصافي، وبالفعل استطاعت شركة ستاندرد أويل، أن تسيطر على حوالى ٨٠ بالمئة من عمليات تسويق المنتجات النفطية مع منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر وذلك بسبب ما حققته هذه الشركة من تفوق على منافسيها في تكاليف وكفاءة التسويق وذلك باكتشاف عربات القطار التي على

---

(١٣) John T. Flynn, *God's Gold: The Story of Rockefeller and His Time* (London: George Harrap and Co., 1933), p. 172.

(١٤) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, p. 43.

(١٥) Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource*, p. 9.

شكل مخازن للكيروسين والتي حلت محل البراميل الخشبية التي كانت تكدس في عربات القطار وتراجع استخدامها بسبب هذا الابتكار(١٦).

وقد اكتملت عملية تكامل أو دمج الصناعة النفطية في شركة ستاندرد أويل بدخول الشركة في مرحلة إنتاج النفط التي قد ابتعدت عنها سابقاً بسبب ما كانت تتصف به من مضاربات وتذبذب ومخاطر، غير أن هذا الموقف تغير لاحقاً عندما بدأ إنتاج بنسلفانيا يتراجع، وشعر روكفلر وشركاؤه بإمكانية نضوب نفط بنسلفانيا وما يعنيه ذلك لبقية مراحل الصناعة التي سيطرت عليها الشركة وهي التكرير والنقل والتسويق، وقد لاحت فرصة ذهبية لروكفلر وشركاؤه لتأمين صناعتهم من هذا الخطر عندما تم اكتشاف النفط في منطقة تقع على الحدود بين ولايتي أوهايو وإنديانا في ثمانينيات القرن التاسع عشر. وقد عرفت هذه الحقول باسم ليما ـ إنديانا. وقد واجه روكفلر مشكلتين قبل ان تبدأ شركته في إنتاج النفط في هذه المنطقة الجديدة: **الأولى**، اعتراض عدد من شركائه على هذه الخطوة ولكنه استطاع إقناعهم؛ والمشكلة **الثانية**، هي أن النفط في هذه المنطقة كانت فيه رائحة هي أقرب إلى البيض المتعفن، ما يعني أن الكيروسين المنتج منه لن ينال قبول المستهلكين. وقد تم كذلك علاج هذه المشكلة عام ١٨٨٩ من قبل كيميائي ألماني يدعى هيرمان فراسش يعمل في شركة ستاندرد وذلك باستخدام أكسيد النحاس عند التكرير لإزالة الكبريت ذي الرائحة الكريهة. وهكذا أصبح نصيب شركة ستاندرد أويل من إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط يعادل الربع مع حلول عام ١٨٩١(١٧).

هذه النجاحات المتتالية التي حققها روكفلر وشركاؤه تعود إلى عدة أسباب من أهمها تركيزهم على الكفاءة في الأداء، إذ قاموا بدمج عمليات التكرير حيث كانت هناك فقط ثلاث مصافٍ توفر حوالى ثلاثة أرباع الكيروسين في العالم في ثمانينيات القرن التاسع عشر. ومن بين أسباب النجاح السعي المستمر إلى فتح مزيد من الأسواق والاعتماد في اتخاذ القرارات على قاعدة بيانات تفصيلية عن الأسواق والمنافسين والمستهلكين تصل إلى مستوى البقالات والمصادر التي تحصل منها على الكيروسين، ومن بينها توافر الأسواق الأوروبية. فقد كانت صادرات الكيروسن الأمريكي إلى أوروبا

---

(١٦) Gerald Carson, *The Old Country Store* (New York: Oxford University Press, 1954), p. 188.

(١٧) Paul H. Giddens, *Standard Oil Company (Indiana): Oil Pioneer in the Midwest* (New York: Appleton-Century-Crofts, 1955), pp. 2-7.

خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر تمثل أكثر من ٥٠ بالمئة من الإنتاج الأمريكي من النفط، وكان نصيب ستاندرد أويل من صادرات الكيروسين خلال الفترة نفسها لا يقل عن ٩٠ بالمئة[١٨].

وأخيراً وليس آخراً كان لشخصية روكفلر أثر كبير في النجاحات التي حققتها شركة ستاندرد أويل؛ فمن النوادر التي تروى عن سعة أفقه وقدراته الذهنية والتنظيمية أن عدداً من مُلّاك المصافي اجتمعوا به، وبعد انتهاء الاجتماع ذهب بعضهم لتناول الغداء وكان حديثهم عن روكفلر وعمره وكيفية تصرفه في الاجتماع الذي حضره معهم. وكان من بين ما قاله أحدهم هو أن روكفلر «يترك البقية يتحدثون بينما يلوذ بالصمت. ولكنه يبدو أنه يتذكر كل شيء، وعندما يبدأ بالحديث فإنه يضع كل أمر في سياقه الطبيعي... أنا أقدر أن عمره ١٤٠ سنة ـ فهو لا بد من أن يكون قد ولد وعمره ١٠٠ عام»[١٩]. هذه السيطرة لروكفلر وشركائه على الصناعة النفطية أوجدت لديهم شعوراً بالهيمنة ليس فقط على سوق المنتجات النفطية في الولايات المتحدة ولكن حتى في بقية العالم، خاصة أوروبا. ولم تكن توقعاتهم تشير إلى إمكان ظهور منافسين لهم في بقية مناطق العالم، بل إنهم لم يكونوا يعتقدون بإمكان توافر النفط خارج حدود الولايات المتحدة. ولكن توقعاتهم هذه لم تكن صائبة لأن جهوداً موازية للصناعة النفطية كانت تبذل في منطقة باكو وهي المقاطعة الإسلامية التي ضمتها روسيا في أوائل القرن التاسع عشر[٢٠]. ففي الربع الأخير من القرن التاسع عشر، كان الأخوان لودويغ وروبرت نوبل، وهما أخوان لألفرد نوبل مكتشف الديناميت وصاحب جائزة نوبل، قد أسسا شركة نفط في باكو في آذربيجان التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفياتي. وكان لودويغ صاحب إبداعات كثيرة، فقد كان أول رجل نفط يستخدم جيولوجيين محترفين، وأول من قام بتطوير صناعة التكرير لاستخراج كيروسين نظيف، وهو كذلك كان أول من اخترع ناقلة لنقل النفط عبر بحر قزوين، من غير حاجة إلى تخزينه أولاً في براميل وقد كان يلقب بـ «روكفلر روسيا». وبوجود الأخوين نوبل أصبحت روسيا عندئذ ثاني أكبر منتج للنفط في العالم مستقطبة الاستثمارات والمهارات في العالم ومنافسة لروكفلر[٢١].

---

(١٨) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, pp. 56-57.

(١٩) Grace Goulder, *John D. Rockefeller: The Clevland Years* (Cleveland: Westerrn Reserve Historical Society, 1972), p. 223.

(٢٠) James D. Henry, *Thirty-five Years of Oil Transport: The Evolution of the Tank Steamer* (London: Bradbury, Agnew and Co., 1907), pp. 172-174.

(٢١) Robert W. Tolf, *The Russian Rockefellers: The Saga of the Noble Family and the Russian Oil Industry* (Stanford, CA: Hoover Institution Press, Stanford University, 1976).

ومن الطرائف التي تذكر أنه عندما توفي لودويغ أو «ملك النفط في باكو» كما كان يلقب في عام ١٨٨٨، خلطت بعض الصحف الأوروبية بينه وبين أخيه ألفرد مكتشف الديناميت، فإذا بها تصفه بالقاتل و«بملك الديناميت» و«بتاجر الموت» وبغيرها من الأوصاف المشينة. ولما قرأ أخوه ألفرد هذه الأوصاف التي كانت في الحقيقة تتحدث عنه، كتب وصيته وترك فيها أمواله لتنفق من أجل السلام، وهكذا ولدت جائزة ألفرد نوبل للسلام[٢٢].

ومن بين المستثمرين الذين ظهروا كمنافسين للأخوين نوبل وساهموا في إنتاج النفط في روسيا عائلة روتشيلد الفرنسية التي كان من أفرادها البارون إدموند الذي قام بتمويل المستعمرات اليهودية في فلسطين[٢٣]. وقد قامت هذه العائلة بتشييد سكة قطار حديد لنقل الكيروسين من منطقة باكو إلى ميناء باتوم الواقع على البحر الأسود في جورجيا، وقد اكتملت هذه السكة عام ١٨٨٣ فمكنت الروس من نقل نفطهم إلى بقية دول العالم، وقد استطاعت عائلة روتشيلد الحصول على أصول في إنتاج النفط وتصفيته في باكو، وأنشأت شركة باسم «بنيتو» التي أصبحت ثاني شركة نفط بعد شركة عائلة نوبل في روسيا[٢٤].

وهكذا وجد روكفلر ومعه ستاندرد أويل منافسة متزايدة من قبل النفط الروسي في أوروبا، وكانت استجابة روكفلر مشابهة لموقفه تجاه المنافسين المحليين، فحاول استيعاب الأخوين نوبل. إلا أن لودويغ لم يكن مهتماً واستمر في بناء شركته من خلال تقوية شبكة المواصلات لتحقيق مزيد من التوسع في السوق الأوروبي، ما أدى إلى ارتفاع إنتاج النفط الروسي بحوالى عشرة أضعاف خلال الفترة ١٨٧٩ ـ ١٨٨٨ ليصل إلى ٢٣ مليون برميل، أو حوالى أربعة أخماس الإنتاج الأمريكي، الأمر الذي دفع بشركة ستاندرد إلى اللجوء إلى أساليب مواجهة جديدة كترويج الإشاعات حول جودة ومخاطر الكيروسين الروسي ودفع الرشا وحتى التخريب[٢٥]. كذلك حاولت ستاندرد أويل إخراج منافسيها من السوق، بخفض أسعارها خارج الولايات المتحدة ورفعها

(٢٢) Nicholas Halasz, *Noble: A Biography of Alfred Nobel* (New York: Orion Press, 1959), pp. 3-5 and 211-213.

(٢٣) Virginia Cowles, *The Rothschilds:A Family of Fortunes* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1973), chaps. 7-8.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) Ralph W. Hidy [et al.], *History of Standard Oil Company (New Jersy): Pioneering in Big Business, 1882-1911* (New York: Harbor and Brothers, 1955), vol. 1, pp. 138-139.

داخل الولايات لتعوض خسائرها. ولكن منافسيها، خاصة عائلة روتشيلد، كانت أكثر إصراراً مما توقعت، فقد بدأت بتوسيع عملها في آسيا حيث توجد سيطرة ستاندرد أويل.

وكان رأس حربة هذا التوسع شخص إنكليزي يهودي يدعى ماركوس صامويل؛ وكانت فكرته الأساسية في منافسة ستاندرد أويل في آسيا تقوم على بناء نوع جديد من ناقلات النفط بتقنية جديدة وصمامات أمان تجعلها قادرة على العبور عن طريق قناة السويس بدلاً من ناقلات ستاندرد أويل التقليدية التي كانت تمر عن طريق رأس الرجاء الصالح لتصل إلى آسيا وهذه مسافة طويلة وكلفتها مرتفعة. وفعلاً استطاع ماركوس ان يحقق حلمه حيث شهد عام ١٨٩٢ إبحار أول ناقلة من تصميمه عبر قناة السويس، وتبعتها بعد ذلك ثماني ناقلات أخرى خلال سنتين، ومع حلول عام ١٩٠٢ كان حوالى ٩٠ بالمئة من النفط الذي يمر عبر قناة السويس مملوكاً لصامويل وشركائه[٢٦].

وما كاد القرن التاسع عشر ينقضي حتى ظهر منافس جديد على الساحة النفطية هو الشركة الملكية الهولندية التي تأسست عام ١٨٩٠ وبدأت في التنقيب عن النفط في شرق سومطرا التي كانت جزءاً من مستعمراتها، وهي جزء من إندونيسيا اليوم وبدأت هذه الشركة في الإنتاج[٢٧]. وفي عام ١٩٠٧، دفعت المنافسة الشديدة كلاً من شركة شل والشركة الهولندية إلى شيء من التعاون الذي تُوِّج عام ٢٠٠٥ بالاندماج الكلي بين الشركتين في ما عرف لاحقاً بشركة رويال دتش ـ شل.

وفي هذه الفترة بدأت عملية تأسيس شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية على أثر اكتشاف شخص يدعى دارسي النفط في إيران وهي شركة سيكون لها دور هام بعد ذلك في الصناعة النفطية في المنطقة العربية لاحقاً، وقد تحول اسمها من شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية إلى شركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية، ثم أصبح اسمها بعد ذلك شركة النفط البريطانية (BP)[٢٨].

وهكذا مع بداية القرن العشرين لم يعد روكفلر وحده مسيطراً على سوق النفط، كما أن مشاكله لم تتوقف عند منافسيه في الخارج وإنما بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها حيث إن الاكتشافات النفطية بدأت تنتقل إلى الولايات الأخرى، خاصة

---

(٢٦) Robert Henriques, *Marcus Samuel: First Viscount Bearsted and Founder of the «Shell» Transport and Trading Company, 1853-1927* (London: Barrie and Rockliff, 1960), pp. 109-111.

(٢٧) E. C. Gerretson, *History of the Royal Dutch*, 4 vols. (Leiden: E. J. Brill, 1955).

(٢٨) Anthony Sampson, *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World They Shaped* (New York: The Viking Press, 1975), pp. 44-57.

تكساس وأوكلاهوما من قبل المستقلين، وقد انعكست هذه المنافسة سلباً على نصيب شركة ستاندرد من سوق المنتجات النفطية، إذ تراجع نصيبها في الطاقة التكريرية من حوالى ٩٠ بالمئة عام ١٨٨٠ إلى ما بين ٦٠ بالمئة و٦٥ بالمئة عام ١٩١١، وكذلك نصيبها من إنتاج النفط، ما قلل من سيطرتها على الأسعار[٢٩].

وفي الفترة نفسها تعالت أصوات كثيرة في المجتمع الأمريكي تطالب الحكومة الأمريكية بالسيطرة على هذه الاحتكارات المتزايدة. وقد استطاعت صحفية تدعى **إيدا تاربل** تعمل في مجلة **ماكلور** أن تنشر سلسلة من التقارير الشهرية ابتداءً من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٠٢، ولمدة أربعة وعشرين شهراً، قامت فيها بتعرية شركة ستاندرد وبكشف أساليبها الاحتكارية. وفي عام ١٩٠٤ صدرت هذه السلسلة على شكل كتاب بعنوان **تاريخ شركة ستاندرد أويل**. وكانت سلسلة المقالات الشهرية ثم الكتاب بمثابة القنبلة التي انفجرت في وجه روكفلر وشركائه وجعلت المجتمع الأمريكي أكثر وعياً بما يدور في أروقة هذه الشركة وأكثر إصراراً على وقف ممارساتها الاحتكارية[٣٠]. وهكذا قررت إدارة الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت إقامة قضية ضد ستاندرد أويل في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٠٦ في المحكمة الاتحادية بسانت لويس بتهمة إعاقة التجارة عملاً بقانون منع الاحتكارات الصادر عام ١٨٩٠. وكان روزفلت في جلساته الخاصة يصف روكفلر وشركاءه بأنهم «أكبر مجرمين في الولايات المتحدة الأمريكية»[٣١].

بعد ذلك توالت القضايا التي أقيمت على شركة ستاندرد. وفي عام ١٩٠٩ أصدرت المحكمة أمراً بتجزئتها وإنهاء سلطتها الاحتكارية. وقد استأنفت الشركة هذا الحكم إلا أن اللحظة الحاسمة جاءت في أيار/ مايو عام ١٩١١ عندما أصدر رئيس المحكمة الاتحادية قراراً بحل شركة ستاندرد أويل بسبب ممارساتها الاحتكارية. وقد أمهلت الشركة ستة أشهر لتنفيذ الحكم، وبالفعل تم تقسيم الشركة إلى أكثر من ثلاثين شركة لإنهاء احتكارها[٣٢]. ولم يكن تنفيذ هذا الحكم بالأمر السهل حيث إن نشاطات هذه الشركة كانت متشعبة ومنتشرة في كل القطاعات، فعلى سبيل المثال كانت الشركة تنقل حوالى أكثر من أربعة أخماس النفط المنتج في ولايات إنديانا وبنسلفانيا وأوهايو،

(٢٩) Joseph A. Pratt, «The Petroleum Industry in Transition: Antitrust and the Decline of Monopoly Control in Oil,» *Journal of Economic History*, vol. 40, no. 4 (December 1980), pp. 815-837.

(٣٠) Kathleen Brady, *Ida Tarbell: Portrait of a Muckraker* (New York: Seaview/Putnam, 1984), pp. 137-157.

(٣١) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, p. 108.

(٣٢) *New York Times*, 16/5/1911.

وتكرر أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي النفط الخام في الولايات المتحدة، وتملك أكثر من ٥٠ بالمئة من عربات نقل النفط ومشتقاته، وتسوِّق أكثر من أربعة أخماس الكيروسين المحلي، وكان نصيبها من صادرات الكيروسين أكثر من ٨٠ بالمئة، وكانت تزود شبكة القطارات بأكثر من تسعة أعشار حاجتها من مواد التشحيم، وهكذا دواليك. ولكن وعلى الرغم من هذه الأهمية للشركة إلا أنها اضطرت إلى أن تلتزم بالقرار لأن هذا القرار يحفظ حق المنافسة ويضع الجميع على قدم المساواة. وفي هذا مكاسب تتعدى الشركة إلى المجتمع بأكمله، كما يعتقد مشرّع القوانين في الولايات المتحدة، وإن كانت هذه القوانين، كما سيتضح لاحقاً، تطبق بصورة فيها ازدواجية، خاصة إذا تعلق الأمر بمصالح الولايات المتحدة في الدول النفطية[٣٣].

ثانياً: ميثاق قلعة أشناكاري عام ١٩٢٨

شهدت أواخر العشرينيات وبداية الثلاثينيات من القرن الماضي فائضاً نفطياً كان يعود في رأي المراقبين إلى عدة تطورات حصلت في الصناعة النفطية، منها التقدم التقني في وسائل الاكتشاف والإنتاج والتكرير التي ساعدت على زيادة الكميات المنتجة من النفط، وكذلك على تحسين نوعية المنتجات، ومنها التوسع الأفقي من قبل شركات النفط، فالشركات التي كانت تنتج نفطاً أصبحت تقوم بتكرير نفطها، والتي كانت تكرر أصبحت تنتج مع التكرير وهكذا. وتبع هذا التوسع الأفقي تطور في شبكة التسويق لكل شركة حيث أصبحت محطات البنزين وما يرافقها من خدمات كالفنادق والمطاعم والكراجات وغيرها تحمل اسم شركة النفط الأم. ومرت الصناعة النفطية خلال هذه الفترة كذلك بشيء من الدمج الذي ساعد على تحسين الأداء[٣٤].

ونتيجة لهذه التطورات وغيرها ارتفع الإنتاج الروسي من حوالى ٧٥ ألف برميل في اليوم عام ١٩١٨ إلى حوالى ٢٧٥ ألف برميل في اليوم عام ١٩٢٩[٣٥].

وقد كانت الحكومة البلشفية قد شجعت شركة النفط الوطنية على منافسة شركات النفط العالمية كإكسون وشل وموبيل، في الخارج، والبيع بأسعار مخفضة بعد أن تعطل

---

(٣٣) Yergin, Ibid., p. 108.

(٣٤) Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource*, pp. 41-43.

(٣٥) «Twentieth Century Petroleum Statistics,» DeGolyer and McNaughton (1994), <http://www.demac.com/index.php/hidden/20th-century-petroleum-statistics/>.

إنتاجها خلال السنوات ما بين ١٩٢٠ و١٩٢٣. أما حجم النفط المعروض في الولايات المتحدة فقد ارتفع من حوالى ١,٥ مليون برميل في اليوم عام ١٩١٩ إلى حوالى ٤ ملايين برميل في اليوم عام ١٩٢٩. وقد أدت هذه التطورات مجتمعة إلى زيادة حدة المنافسة بين شركات النفط، وكذلك إلى زيادة الكميات المعروضة من النفط وهي المشكلة التي تحدث عنها روكفلر كما سبق ذكره. ففي ١٩ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٧ أعلنت شركة شل أن سعر الكيروسين في الهند سيتم خفضه إذا وصل أي نفط روسي إلى موانئ الهند، وخاصة أن روسيا كانت قد صادرت ممتلكات شركة شل. غير أن شركة موبيل لم تعبأ بانذار شركة شل واستمرت في استيراد النفط الروسي، مما دفع بشركة شل إلى تنفيذ تهديدها بتخفيض كلفة الكيروسين في الهند بتاريخ ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٧. ثم بدأت شركة شل بمنافسة شركة موبيل في السوق الأمريكي. كما إن موبيل بدأت كذلك تنافس شركة شل في بريطانيا وانعكست هذه المنافسة على بقية الشركات التي وجدت نفسها مضطرة إلى خفض أسعار منتجاتها من أجل الحفاظ على نصيبها من السوق(٣٦).

وهكذا عندما اجتمع مديرو شركات النفط الرئيسية عندئذ، وهي شل وستاندرد أويل أوف نيوجيرسي وشركة النفط الإنكليزية - الفارسية وشركة غولف وشركة ستاندرد أويل أوف إنديانا في قلعة أشناكاري في غلاسكو في اسكتلندا عام ١٩٢٨، كان سوق النفط يعاني فائضاً كبيراً بسبب إنتاج الولايات المتحدة وروسيا وفنزويلا ورومانيا، وقد بلغت المنافسة بين هذه الشركات حد الإنهاك؛ فكان لا بد من السعي من أجل إيجاد هدنة، والسعي من أجل تحقيق بعض التعاون لتحقيق الاستقرار في سوق النفط والحفاظ على ربحية شركات النفط. وقد تم التكتم في البداية على الغاية من هذا المؤتمر(٣٧).

وقد كان السير جون غولدمان الذي حل محل غريناوي كرئيس لشركة النفط الإنكليزية - الفارسية رجلاً ذا نفوذ سياسي في الحكومة البريطانية بسبب خبرته ومهاراته النفطية التي ساهم بها خلال الحرب العالمية الأولى. وكان غولدمان يرى أن العالم كان يشهد زيادة في إنتاج النفط، والزيادة المتوقعة في إنتاج شركته من العراق وإيران كانت تقدر بأربعة أضعاف، الأمر الذي وضعه أمام خيارين: **الأول**، هو الاستمرار

---

(٣٦) The International Petroleum Cartel, Staff Report of the Federal Trade Commission, 82nd Congress, 2nd Session, Senate Small Business Committee, 1952, p. 198.

(٣٧) *Daily Express*, 13/8/1928.

في منافسة خصومه وما سينتج من هذه المنافسة من انخفاض في أسعار النفط والخسائر المادية المترتبة على ذلك، أما الخيار **الثاني** فهو السعي من أجل الوصول إلى شيء من التفاهم، أو قيام كارتيل إذا شئت، يحفظ مصالح شركات النفط مجتمعة ويخفف من حدة تنافسها، وقد اختار غولدمان الخيار الثاني. ففي الهند قام بالتنسيق مع شركة شل وشركة بورما التي كانت مساهمة في شركته، وفي أفريقيا استطاع غولدمان وبعد استشارة حكومته أن يوقع اتفاقاً مع شركة شل يتم بموجبه تقاسم السوق بالتساوي. وفي الفترة التي كانت فيها الحكومة البريطانية تناقش اقتراح غولدمان بالتنسيق مع شل في أفريقيا برز اقتراح من هذه الحكومة يطلب من غولدمان أن يحاول التنسيق كذلك مع شركة ستاندرد أويل أوف نيو جيرزي؛ فالقانون البريطاني كان لا يمنع هذا التعاون، بينما القانون الأمريكي المتعلق بالنشاطات الاحتكارية كان يمنعه، خاصة بعد التشريعات التي صدرت لتجزئة شركة ستاندرد أويل أو إمبراطورية روكفلر، ومن هنا تأتي محاولة الأطراف إضفاء السرية على هذا اللقاء في البداية(٣٨).

وقد اتفقت الأطراف المشاركة في هذا الاجتماع على عدة نقاط جديرة بالتأمل من قبل الدول الأعضاء في الأوبك اليوم حتى ولو لم يتم الالتزام بها كلياً عندئذ. فقد أطلق على الاتفاقية، التي تم التوصل إليها ولم توقع لأسباب كما يبدو قانونية، اتفاقية أشناكاري أو «As Is Agreement of 1928»، أي الإبقاء على الوضع الراهن»، والتي تشير إلى أن جوهر المشكلة هو فائض الإنتاج الذي أدى إلى منافسة مدمرة وغير نافعة نتجت منها زيادة في تكاليف الإنتاج. وعلاجاً لذلك فقد خصص لكل شركة نصيب من أسواق النفط مساوياً لنصيبها كما كان عام ١٩٢٨ ولا يحق لها زيادة مبيعاتها عن هذه النسبة. وفي حالة زيادة الطلب فإن نصيبها من الزيادة يظل مساوياً لنسبتها المتفق عليها. إضافة إلى نظام الحصص هذا، تم الاتفاق كذلك على السعي من أجل تقليل التكاليف ورفع الكفاءة في استخدام الموارد من خلال الاشتراك في استخدام المرافق النفطية وعدم التسرع في إنشاء مصافٍ جديدة وتزويد الأسواق من أقرب منطقة منتجة للنفط وتجنب أي حرب في الأسعار.

وبعد مرور أربعة أشهر على هذا الاتفاق قررت الشركات تنظيم الإنتاج كذلك، واتفقت على أنه لا مانع من أن تتجاوز الشركة حصتها الإنتاجية طالما أنها ستبيع هذه الزيادة إلى عضو آخر في الاتفاق المذكور. وقد كلفت هيئة تضم عضواً من كل شركة

---

(٣٨) Blair, *The Control of Oil*, pp. 54-76.

باتخاذ الإجراءات والدراسات اللازمة للالتزام بهذا الاتفاق. أما الاتحاد السوفياتي الذي استعاد طاقته الإنتاجية بعد الحرب كما ذكرنا فلم يكن طرفاً في هذا الاتفاق، وكان لا بد من إدخاله. وبالفعل تم الاتفاق معه في شباط/ فبراير عام ١٩٢٩ بإعطائه نصيباً من سوق بريطانيا. أما السوق المحلي في الولايات المتحدة وهو سوق كبير فلم يكن بالإمكان التنسيق حوله لأن ذلك كان يتصادم مع قوانين منع الاحتكار في الولايات المتحدة[٣٩].

وقد أكدت مجلة **الإيكونوميست** البريطانية وجود هذا التنسيق بين شركات النفط وآثاره في استقرار أسعار النفط في بريطانيا عندما قالت في أحد أعدادها: «تعتبر بريطانيا مثالاً على جدوى تعاون شركات النفط العالمية في تسويق النفط حيث إن شركات شل والشركة الإنكليزية ـ الفارسية وستاندرد أويل اوف نيوجيرزي لم تكتفِ فقط بتحديد سعر البيع وعدد محطات البنزين التي يتم إنشاؤها، وإنما تجاوزت ذلك إلى عقد اتفاق مع تكتل النفط في روسيا من أجل تحديد نصيبه من تجارة النفط في بريطانيا. فاستقرار أسعار النفط ومنتجاته في أسواق بريطانيا والأسواق الشرقية هو مؤشر على تعاون بين شركة شل وشركة نفط بورما وشركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية من جانب وبين فروع شركة ستاندرد أويل من جانب آخر»[٤٠].

ثالثاً: هيئة سكك حديد تكساس

على الرغم من أن شركات النفط العالمية حاولت السيطرة على سوق النفط في أواخر العشرينيات كما حاول روكفلر قبلها إلا أن سيطرتها لم تدم. كذلك بدأت أسعار النفط في الهبوط مع بداية الثلاثينيات نتيجة لانهيار أسواق المال عام ١٩٢٩ من جانب، واكتشاف النفط بكميات كبيرة في شرق تكساس في الولايات المتحدة، ما أدى إلى رفع إنتاجها إلى حوالى ٩٠٠ ألف برميل في اليوم عام ١٩٣١ في الوقت الذي كان فيه الإنتاج الإجمالي للولايات المتحدة يصل إلى ٢,٤ مليون برميل في اليوم، بينما كان الإنتاج العالمي يساوي ٣,٨ مليون برميل في اليوم. هذه الأسباب أدت مجتمعة إلى هبوط حاد في الأسعار[٤١]. فبينما كان سعر برميل النفط يعادل ١,٨٥ دولار عام ١٩٢٦، انخفض

(٣٩) Multinational Corporations and United States Foreign Policy, United States Congress, Senate, Foreign Relations Committee, Subcommittee on Multinational Corporations, Washington, D.C, GPO, 1975, Part 8, pp. 30-39.

(٤٠) *The Economist*, 21/12/1929.

(٤١) «Twentieth Century Petroleum Statistics».

إلى حوالى ١٥ سنتاً في أيار/ مايو عام ١٩٣١ واستمر في الانخفاض، بل إن بعض أنواعه كانت تباع بخمس سنتات للبرميل. وبدأ هذا الانخفاض في أسعار نفط تكساس ينعكس على الولايات المتحدة بأكملها، وقد استشعرت شركات النفط والحكومة الأمريكية خطورة هذا التطور خاصة في ظل اقتصاد يعاني الكساد وعدم تغطية سعر النفط لتكاليف الإنتاج. واستمر تصاعد إنتاج النفط في تكساس ورافقته زيادة في إنتاج ولاية أوكلاهوما كذلك، ما دفع بحاكم ولاية أوكلاهوما بيل موري إلى إعلان الأحكام العرفية في آب/ أغسطس عام ١٩٣١، ثم قام بإنزال مليشيات الولاية للسيطرة على أهم حقول النفط ووقف الإنتاج منها، وأعلن انه لن يسمح بإعادة فتحها حتى يرتفع سعر البرميل إلى دولار على الأقل. في هذه الأثناء كان إنتاج منطقة شرق تكساس وحدها قد تجاوز المليون برميل في اليوم أو ما يعادل نصف الطلب في الولايات المتحدة، في الوقت الذي انخفض فيه سعر النفط إلى ١٣ سنتاً للبرميل الواحد، حتى إن البعض اقترح استخدام الديناميت لتفجير الآبار ووقف هذا الطوفان النفطي[٤٢].

وكما حصل في أوكلاهوما كلفت ولاية تكساس هيئة سكك الحديد بمسؤولية تنظيم الإنتاج وذلك بتحديد حصص لكل منتج، ولكن هذه الهيئة وعلى الرغم من خبرتها الطويلة في هذا المجال واستخدامها لمليشيات القوى الاتحادية لم تنجح في تحقيق هدفها، فطلبت العون من واشنطن لأن كثيراً من الأطراف كانت لا تلتزم بالحصص وتنقل الإنتاج الإضافي إلى بقية الولايات، بل إن النفط الأمريكي بدأ ينافس النفط الروسي في أوروبا بسبب هذه الزيادة في الإنتاج.

وبالفعل تدخلت إدارة روزفلت، التي كانت منشغلة كذلك في محاولة الخروج من الكساد الكبير، وفرضت كثيراً من التشريعات للتأكد من التزام المنتجين بالحصص، كما إنها فرضت ضريبة قدرها ٢١ سنتاً على واردات كل برميل من النفط الخام والوقود وحوالى ١,٠٥ دولار على كل برميل من البنزين الذي كان أغلبه يأتي من فنزويلا. وعندما بدأت ولاية الينوي بإنتاج النفط في أواخر الثلاثينيات، ولم تكن عضواً في التكتل الذي أوجدته الشركات في كل من تكساس وأوكلاهوما، قامت شركات النفط بتقليل إنتاجها في تكساس وأوكلاهوما لتفسح في المجال أمام إنتاج ولاية إلينوي حرصاً منها على عدم الإخلال باستقرار السوق الذي حققه التعاون بينها وحققته كذلك القرارات الحكومية بتقنين الإنتاج. وهكذا استقر سعر النفط في الولايات المتحدة ما بين دولار

(٤٢) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, pp. 245-252.

ودولار وربع تقريباً خلال فترة الثلاثينيات والأربعينيات بسبب تعاون جميع الأطراف وليس بسبب السوق وحده[٤٣]. وقد استمرت هيئة سكك حديد تكساس تمارس دوراً في تنظيم سوق النفط الأمريكي حتى عام ١٩٧١ تجنباً لأي انهيار كالذي حصل في الثلاثينيات[٤٤].

---

(٤٣) Norman Nordhauser, *The Quest for Stability: Domestic Oil Regualtion, 1917-1935* (New York: Garland, 1979), p. 127.

(٤٤) Blair, *The Control of Oil*, pp. 54-63, and Yergin, Ibid., pp. 159-164.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

الفصل الثالث

المكسيك وتجربة تأميم النفط

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

سنحاول في الصفحات التالية تقييم واقع القطاع النفطي المكسيكي قبل التأميم وبعد التأميم لتوضيح الأسباب التي دفعت بالمكسيك إلى تأميم نفطها والمكاسب التي حققتها والتحديات التي نتجت من عملية التأميم.

أولاً: قبل التأميم

في بداية القرن العشرين كانت هناك شركتان تنقبان عن النفط في المكسيك: **إحداهما** «بان أميركان بتروليوم» ويترأسها شخص يدعى إدوارد دوهني، و**الثانية** هي «ميكسكن إيغل» التي يقودها شخص إنكليزي هو السير ويتمان بيرسون الذي أصبح بعد ذلك اللورد كودري. وقد كان النجاح حليف بيرسون ليس فقط على حساب إدوارد دوهني، وإنما كذلك على حساب هنري بييرس مدير شركة واترز - بييرس التي كانت تسوِّق النفط الأمريكي في المكسيك قبل اكتشاف النفط فيها، وكانت ممثلة لشركة ستاندرد أويل. وبالفعل استطاعت شركة اللورد كودري أن تكتشف النفط عام ١٩١٠ في حقل من أكبر الحقول في العالم ويسمى «بتروديل لانو ٤» وكانت بدايات إنتاجه تعادل ١١٠ آلاف برميل في اليوم، وهي السنة التي قامت فيها الثورة المكسيكية وأسقطت نظام دييز الدكتاتوري الذي اتصف بالفساد. وهناك بعض الدراسات والوثائق الأمريكية التي تشير إلى أن شركة ستاندرد كان لها دور في إسقاط نظام دييز بتمويلها للثورة المكسيكية وذلك لإيجاد موطئ قدم لها في القطاع النفطي المكسيكي الصاعد وتقليل منافسة اللورد كودري البريطاني لها[١]. وهكذا أصبحت المكسيك دولة منتجة للنفط.

ففي بداية عام ١٩١٣ كان النفط المكسيكي يستخدم وقوداً للقطارات الروسية وقد مارست المكسيك دوراً رئيسياً في توفير الوقود خلال الحرب العالمية الأولى. وكانت

(١) Kenneth J. Grieb, «Standard Oil and the Financing of the Mexican Revolution,» *California Historical Quarterly*, vol. 50, no. 1 (March 1971), pp. 59-71.

تزود الولايات المتحدة بحوالى ٢٠ بالمئة من حاجاتها المحلية عام ١٩٢٠، ثم أصبحت عام ١٩٢١ ثاني أكبر دولة منتجة للنفط حيث بلغ إنتاجها السنوي حوالى ١٩٣ مليون برميل[٢].

وكانت إحدى نتائج الثورة ظهور نوع من الجفاء بين الحكومة وشركات النفط الأجنبية. كما أن النظام الجديد استطاع أن يحقق هدفاً رئيسياً وهو إعادة ملكية الثروة النفطية إلى الشعب المكسيكي بعد أن كانت ثروةً خاصةً بدييز ومَن حوله. وقد عبرت عن ذلك المادة ٢٧ من دستور عام ١٩١٧ وهي المادة التي نقضت مجموعة قوانين دستور عام ١٨٨٤ التي كانت تعطي ملكية ما في باطن الأرض من ثروات لمن يملك ظاهر الأرض؛ وهي القوانين التي استخدمتها شركات النفط لفرض سيطرتها على ثروات المكسيك. وهذا تأكيد أن الثروات في باطن الأرض هي مُلك للشعب لا لشركات النفط أو للحاكم، وهو إنجاز تاريخي لم يتحقق إلى يومنا هذا في كثير من الدول النفطية التي لا تنص دساتيرها على أن الثروات الطبيعية هي ملك للشعوب، ما يجعلها تحتكر من قبل الأسر الحاكمة وحدها بدل أن تكون لمالكها الأصلي أي الشعوب. ولكن المادة المذكورة سابقاً والمتعلقة بملكية الثروة النفطية لم تترجم على أرض الواقع إلا في عام ١٩٣٤ كما سيتضح لاحقاً[٣].

وحتى هذا التأجيل في عملية تأميم الثروة النفطية المكسيكية لم يطمئن شركات النفط الأجنبية التي ظلت تتخوف من بوادر تصحيح في علاقتها مع الحكومة، وبخاصة في ما يتعلق بنصيب المكسيك من الريع النفطي. ففي عام ١٩١٨ شكلت شركات النفط تكتلاً أُطلق عليه اسم منظمة الشركات المنتجة للنفط في المكسيك (APPM)، وكان الهدف من إنشاء هذه المنظمة مزدوجاً، ففي المكسيك كان الهدف منه هو توحيد جبهة شركات النفط في مواجهة الحكومة المكسيكية. أما في واشنطن فقد كان ممثلو هذا التكتل يمارسون الضغوط على الحكومة الأمريكية لمساعدتهم في الحفاظ على امتيازاتهم النفطية في المكسيك. وقد ساعد على هذا أن شركات النفط كانت تستقطب كثيراً من موظفي الحكومة الأمريكية المتقاعدين للعمل معها، وبخاصة أن العشرينيات من القرن الماضي قد شهدت كثيراً من القلق حول إمكان نضوب الموارد النفطية

(٢) Daniel Yergin, *The Prize: the Epic Quest for Oil, Money and Power* (New York: Free Press, 2003), p. 231.

(٣) Arthur W. Macmahon and W. R. Dittmar, «The Mexican Oil Industry Since Expropriation I,» *Political Science Quarterly*, vol. 57, no. 1 (March 1942), p. 29.

للولايات المتحدة. ومن الأمثلة على هذه الشخصيات مارك ريكوا مدير إدارة الوقود الأمريكي خلال الحرب، وفرانكلين لين وزير الداخلية الأمريكية لواحد وعشرين عاماً. حتى إن مديراً سابقاً لوكالة الأسوشيتد برس يدعى شارلز بونتون كان من بين العاملين في إحدى المؤسسات التابعة لشركات النفط والتي كانت تدعي أن مهمتها هي حفظ الحقوق الأمريكية في المكسيك وهذا الادعاء هو أشبه بحماية الذئب من الحمل.

باختصار، كان لدى شركات النفط ترسانة من مؤسسات الدعاية والإعلام والموارد التي كانت تمارس بها شتى أنواع النفوذ داخل المكسيك وخارجها من أجل الحفاظ على مصالحها من غير أدنى اكتراث لحقوق ومصالح الشعب المكسيكي؛ وهذه سياسات سنراها تتكرر في بقية الدول النفطية(٤).

وسنذكر هنا مثالاً لتدخل الحكومة الأمريكية إلى جانب شركات النفط في المكسيك بصورة غير عادلة وهو عبارة عن نموذج لطبيعة الخلافات التي كانت تقع بين شركات النفط وحكوماتها من جانب، وبين الحكومة المكسيكية من جانب آخر، حتى تم تأميم الصناعة في أواخر الثلاثينيات. ففي٧ حزيران/ يونيو عام ١٩٢١ أصدر الرئيس المكسيكي أوبرغون قراراً بفرض ضريبة على الصادرات النفطية المكسيكية من أجل توفير إيراد للدولة وتغطية ديونها الدولية، إضافة إلى ترشيد إنتاج النفط وعدم السماح للشركات باستنزاف هذا المورد الناضب، علماً أن الكونغرس الأمريكي كان يناقش في الفترة نفسها مقترح فرض ضريبة قدرها ١,٥ دولار على كل متر مكعب من النفط المستورد من المكسيك استجابة لضغوط شركات النفط المستقلة التي كان أغلب نشاطها في الولايات المتحدة خلال تلك الفترة. فما كان من شركات النفط إلا أن اعترضت على قرار حكومة المكسيك، وبدأت حملة مضادة لها، وأرسلت ممثلين إلى وزارة الخارجية الأمريكية للوقوف بجانبها ضد قرار الحكومة المكسيكية، ولكن الخارجية الأمريكية لم تكن متشجعة في هذه الفترة لأي عمل سيؤدي إلى توتير العلاقات بين البلدين. وفي يوم ٢١ تموز/ يوليو عام ١٩٢١. وتزامناً مع بداية تطبيق الضريبة، أعلن والتر تيغل رئيس شركة ستاندرد أويل باسم تكتل شركات النفط أن هذه الشركات ستوقف صادراتها النفطية وستسحب جميع ناقلاتها النفطية. ولم تكتف

(٤) N. Stephen Kane, «Corporate Power and Foreign Policy: Efforts of American Oil Companies to Influence United States Relations With Mexico, 1921-1928,» *Diplomatic History*, vol. 1, no. 2 (April 1977), pp. 174-175.

الشركات بوقف التصدير وإنما خفضت عمليات الحفر وسرّحت كثيراً من العمال في القطاع النفطي. وبعد وساطة الحكومة الأمريكية وبعض الضغوط الدبلوماسية التي كان من بينها إمكانية عدم الاعتراف بحكومة المكسيك، توصل الطرفان إلى حل وسط أملته اعتبارات جيوسياسية ومالية غير النفط. فالاعتبارات الجيوسياسية تمثلت بعدم رغبة الولايات المتحدة في الدخول في خلاف يؤدي إلى صراع عسكري مع أمريكا اللاتينية في تلك الفترة، أما الاعتبارات المالية فهي أن المؤسسات المالية الأمريكية كانت ستخسر كثيراً من ديونها المستحقة على المكسيك في حالة توقف النفط وتوتر العلاقة بين الطرفين، أي يمكننا القول إن حكومة الولايات المتحدة نظرت إلى إجمالي مصالحها في المكسيك عندئذ بدل النفط وحده وتصرفت على ذلك الأساس[٥].

وعلى الرغم من كل العقبات التي حاولت شركات النفط وضعها أمام الحكومة المكسيكية إلا أن ضريبة الصادرات المقترحة تم وضعها موضع التنفيذ ونتجت منها زيادة في إيرادات الدولة قدرها ٤٠ بالمئة لكل برميل نفط يتم تصديره[٦].

غير أن هذه التوجهات الوطنية المتمثلة بتأكيد ملكية المكسيك للثروة النفطية وسعي الحكومات المتتابعة بعد ثورة عام ١٩١٠ إلى الحصول على نسبة متزايدة من الريع النفطي كان لها ثمن في السنوات اللاحقة. فقد اتبعت شركات النفط كشركة شل وشركة ستاندر أويل أوف نيوجيرزي وغيرها سياسات تتصف بالحذر المفرط في تطوير القطاع النفطي مدعية أن لديها تخوفاً من ممارسات الحكومة المكسيكية. وبغض النظر عن كون هذا التخوف مبرراً أو غير مبرر إلا أن هذه السياسات قد أدت في السنوات اللاحقة إلى زيادة تكاليف إنتاج النفط في المكسيك وتراجع الإنتاج، فبعد أن كانت المكسيك تأتي في المرتبة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية في بداية العشرينيات انخفض إنتاجها خلال العشر سنوات التالية من ٤٩٩ ألف برميل في اليوم إلى حوالى ١٠٤ آلاف برميل أي انخفاض قدره ٨٠ بالمئة. وقد تراجعت تنافسية النفط المكسيكي أمام النفط الفنزويلي الذي بدأ يغزو أسواق المكسيك نفسها لأن شركات النفط كانت قد اتجهت إليه لتلعب ورقة المنافسة بين الدولتين كعادتها من أجل إضعاف الطرفين[٧].

---

(٥) المصدر نفسه، ص ١٧٧ _ ١٩٦.

(٦) Jonathan C. Brown, «Why Foreign Oil Companies Shifted Their Production from Mexico to Venezuela during the 1920s,» *The American Historical Review*, vol. 90, no. 2 (April 1985), pp. 362-385.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٦٢ _ ٣٨٥.

ثانياً: بعد التأميم

وفي عام ١٩٣٤ تولى الرئاسة الجنرال لازارو كارديناس وزير الدفاع السابق الذي ترك بصماته على النظام السياسي المكسيكي حتى الثمانينيات، وكان رجلاً متعاطفاً مع النقابات العمالية ويميل إلى تحقيق مصالح الفرد العادي، ولذلك فقد تبنى الإصلاح الزراعي ونشر التعليم وقام بتنفيذ كثير من المشروعات العامة. وكان يرى أن النفط وسيلة لحفظ المصالح الوطنية للمكسيك، ولم يكن يستسيغ شركات النفط الأجنبية لأنها كانت تنظر إلى المكسيك وكأنها أرض محتلة كما ذكر في مدوَّنته عام ١٩٣٨. وقد جاء إلى الحكم بعد فترة صراعات كثيرة عاشتها المكسيك منذ قيام الثورة بين مؤيدي التغيير الجذري في الواقع الاقتصادي والاجتماعي في المكسيك، وبين الذين كانوا يرغبون في الإبقاء على الوضع الراهن بما فيه من هيمنة للشركات الأجنبية على الثروات المكسيكية خاصة المعادن كالنفط والفضة والذهب[٨]. لذلك عندما تم تنصيبه رئيساً للمسكيك كان تعليق أحد العاملين في شركات النفط الأجنبية على النحو التالي: «سياسياً... الدولة أصبحت حمراء»، كناية عن التوجه اليساري أو بمعنى أصح: التوجه الوطني للرئيس الجديد؛ أو كما قال الباحث في شؤون النفط دانييل يرغن في أحد كتبه إن «شركات النفط كانت تعرف كيف تتعامل مع الرؤساء السابقين لكارديناس باللجوء إلى الابتزاز والرشوة ودفع المكافآت، ولكنها لم تكن تعرف كيف تتعامل مع المعطيات الجديدة في ظل رئاسة كارديناس»[٩].

وفي السياق نفسه نرى أن أحد العاملين مع شركة شل في المكسيك يتذمر خلال هذه الفترة من عدم فهم رئيس شركة شل هنري ديتيردنغ للأوضاع الجديدة في المكسيك بالقول: «إنه (أي ديتيردنغ) لا يقبل أن يتصور المكسيك إلا حكومة استعمارية تملى عليها الأوامر»[١٠].

والجدير بالذكر أن هذه المشاعر الوطنية التي كانت تواجهها شركات النفط في المكسيك كانت نابعة من كثير من الممارسات الخاطئة لهذه الشركات، كما أنها لم تكن مقصورة على المكسيك وحدها وإنما كانت تتكرر في مناطق أخرى من أمريكا

(٨) D. Graham Hutton, «The New-Old Crisis in Mexico,» *Foreign Affairs*, no. 4 (July 1938), pp. 626-639.

(٩) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, p. 247.

(١٠) Lorenzo Meyer, *Mexico and the United States in the Oil Controversy, 1917-1942*, translated by Muriel Vasconcellos, 2nd ed. (Austin, TX: University of Texas Press, 1977), pp. 152-156.

اللاتينية ولو بدرجات مختلفة. ففي عام ١٩٣٧ اتهمت الحكومة العسكرية في بوليفيا الشركة الفرعية لستاندرد أويل بالتحايل الضريبي وصادرت ممتلكاتها. وفي ذلك العام أيضاً أضيفت قضية زيادة أجور العمال في القطاع النفطي المكسيكي إلى قضايا التوتر الأخرى في علاقة الشركات مع الحكومة، وهنا حال الرئيس كارديناس دون حصول إضراب عمالي يشل القطاع ومعه الاقتصاد المكسيكي وطالب بتشكيل لجنة تتقصى الحقائق وتدقق في حسابات شركات النفط[١١].

هذه اللجنة التي ترأسها أستاذ يدعى سيلفا هيرتزوغ خرجت بتقرير فيه إدانة واضحة لممارسات شركات النفط في المكسيك. ومن بين ما ورد في تقريرها أن هذه الشركات كانت تجني أرباحاً باهظة، ولم تكن لها مساهمة تذكر في تنمية المكسيك، ولم تكتفِ اللجنة بالمطالبة برفع أجور العمال وإنما طالبت بإصلاحات أخرى منها تقييد العمل بأربعين ساعة في الأسبوع، وإعطاء العمال ست أسابيع إجازة سنوية، ومكافأة تقاعد تعادل ٨٥ بالمئة من الراتب عندما يصل العامل إلى ٥٠ سنة من العمر، إضافة إلى توطين الوظائف الفنية خلال سنتين. ولكن الشركات اعترضت على توصيات اللجنة وادعت أن تقديراتها لأرباح الشركات كان فيها كثير من المبالغة وهددت بإغلاق مرافقها إذا تم تطبيق توصيات اللجنة. ويبدو أن الشركات كانت تعتقد بأن الحكومة المكسيكية غير قادرة على إدارة القطاع النفطي بسبب قله المهارات وتسهيلات النقل وعدم القدرة على التسويق والتمويل. ولكن هذه التقديرات من قبل شركات النفط جانَبها الصواب؛ فقد قررت الحكومة الأخذ بجميع التوصيات وفرضت عقوبات بأثر رجعي على شركات النفط، ما عمَّق من الفجوة بين الطرفين.

واستمرت الأزمة في التفاقم وعقد الرئيس كارديناس اجتماعاً مع ممثلي الشركات يوم ٨ آذار/ مارس ١٩٣٨. وقد قبلت الشركات بزيادة أجور العمال بحوالى ٢٦ مليون بيسوس كما اقترحت اللجنة، إلا أنها رفضت ترك الإدارة للاتحادات العمالية المكسيكية. وكان هذا الرفض بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، فبعد اجتماعه بوزرائه يوم ١٨ آذار/ مارس ١٩٣٨، أعلن كارديناس تأميم المرافق النفطية وحصل على تأييد شعبي واسع، ذلك في الوقت الذي رأت فيه شركات النفط في هذه الخطوة تعدياً على حقوقها ومصادرة لاستثماراتها. والحقيقة هي أن هذه الشركات أخفقت في قراءة

---

(١١) Anita Brenner, *The Wind that Swept Mexico: The History of the Mexican Revolution, 1910-1942* (Austin, TX: University of Texcas Press, 1971), p. 91.

الشعور الوطني العارم في المكسيك، بل إنها بعجزها عن استيعاب مطالب التوطين دفعت الحكومة المكسيكية إلى ما هو أكثر من التوطين، وهو التأميم، لتفتح الباب على مصراعيه لبقية الدول النفطية للمطالبة بحقوقها ولتأميم نفطها أو الحصول على مزيد من المكاسب على أقل تقدير كما سنرى لاحقاً[١٢].

وفي ظل رفض حكومة روزفلت التدخل إلى جانب شركات النفط الأمريكية، لم تكن هناك فرصة لنجاح محاولات استرجاع شركات النفط لمرافقها النفطية؛ وهذا دليل على أن كارديناس قد أحسن اختيار التوقيت الدولي لمواجهة شركات النفط، فلم تكن حكومة الولايات المتحدة راغبة في توتير علاقتها بمنطقة أمريكا اللاتينية القريبة منها، كما أنها بدأت تدرك خطورة المقاطعة الاقتصادية للمكسيك والتي طالبت بها شركات النفط وبدأت في تنفيذها بريطانيا، ما دفع المكسيك إلى تصدير نفطها إلى قوى المحور وهي ألمانيا النازية واليابان وإيطاليا الفاشية، بما يعني أن هذه الدول قد بدأت تقترب من منطقة تعتبر استراتيجية لأمن الولايات المتحدة الأمريكية. فهذه الدول العدوة لأمريكا أصبحت تشتري النفط وتبيع منتجاتها في السوق المكسيكي الذي كانت تسيطر عليه المنتجات الأمريكية. هذا ما يتعلق بالجانب الأمريكي، أما إصرار بريطانيا على الضغط على المكسيك للتراجع عن قرار التأميم فقد كانت وراءه أسباب استراتيجية علاوة على الأسباب التجارية، فبحسب رأي الحكومة البريطانية فإنه في حالة حصول حرب فبريطانيا لا تضمن النفط الأمريكي نظراً إلى إمكان اتخاذ الكونغرس قراراً بعدم السماح بتصديره لاعتبارات تتعلق بالاقتصاد المحلي، وإلى أن صادرات النفط الروسية تراجعت إلى مستوى منخفض وقد تنقطع كذلك، أما بقية المناطق كإيران ورومانيا والعراق فهي كذلك لا تعتبر مضمونة إما لأسباب جغرافية أو سياسية.

وكان أكثر ما تتخوف منه بريطانيا في ظل هذه المعطيات أن تنتقل عدوى التأميم في المكسيك إلى بقية دول أمريكا اللاتينية، وبخاصة فنزويلا التي كانت تزود بريطانيا بحوالى ٤٠ بالمئة من حاجاتها من النفط. من هنا يرى البعض أن انعكاسات تأميم النفط المكسيكي كانت أخطر على بريطانيا منها على الولايات المتحدة الأمريكية[١٣]. وفعلاً كلما اقتربت الحرب العالمية الثانية زادت مخاوف أمريكا من فقدان المكسيك كمصدر

(١٢) Meyer, Ibid., pp. 158-170.

(١٣) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, p. 277.

للوقود كما كانت خلال الحرب العالمية الأولى وكحليف يمكن أن ينتقل إلى الطرف الآخر.

من هنا لم يعد المهم في رأي الولايات المتحدة من يملك النفط في المكسيك بقدر وقوف المكسيك بجانب الولايات المتحدة. وقد اعترف سفير الولايات المتحدة في المكسيك جوزيف دانيلس بأنه من غير الممكن استمرار توتر علاقات الولايات المتحدة بالمكسيك لإحياء أوضاع سابقة وميتة كـ«موت قيصر» كما قال، كناية عن واقع العلاقة التي كانت سائدة بين المكسيك وشركات النفط قبل خطوة التأميم[١٤].

من هنا فقد كان اهتمام الحكومة الأمريكية متجهاً في خريف ١٩٤١ إلى إيجاد حل يتمثل بالدرجة الأولى بالاتفاق على حجم التعويضات التي يجب أن تعطى لشركات النفط مقابل تأميم ممتلكاتها. وهنا تفاوتت تقديرات أصول هذه الشركات ما بين الرقم الذي طرحته حكومة المكسيك وهو حوالى ٧ ملايين دولار إلى الرقم الذي تقدمت به شركات النفط وهو ٤٠٨ ملايين دولار. وقد تشكلت لجنة من قبل الحكومتين وتوصلت هذه اللجنة إلى حل سريع وبسيط وهو أن شركات النفط قد أنتجت حوالى ٩٠ بالمئة من المخزون الذي يقع في دائرة امتيازاتها، وبالتالي فليست هناك ضرورة للاختلاف على ملكية المخزون النفطي في باطن الأرض. واقترحت اللجنة تعويض هذه الشركات بحوالى ٢٤ مليون دولار يتم تسديدها عبر عدة سنوات. وقد أعلن وزير الخارجية الأمريكية كورديل أنه في الوقت الذي لا تستطيع حكومته إجبار الشركات بقبول هذه التسوية، إلا أنه على الشركات أن لا تتوقع أي مساندة من الحكومة الأمريكية. وطالب في الوقت نفسه الحكومة المكسيكية بتعويض الشركات طبقاً للقوانين الدولية. وهكذا اضطرت شركات النفط الأمريكية إلى قبول هذه التسوية في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٤٣. أما بريطانيا فقد ظلت مقاطِعة للمكسيك ولم تقبل شركاتها النفطية المساهمة سواء المنضوية تحت شركة شل أو تحت شركة مكسيكان إيغل أن تصل إلى تسوية مع حكومة المكسيك حتى عام ١٩٤٧، أي بعد الحرب وحصلت كما تشير المصادر على تعويض يساوي ١٣٠ مليون دولار، أي أنه أفضل من التعويضات التي حصلت عليها شركات النفط الأمريكية[١٥].

(١٤) Meyer, *Mexico and the United States in the Oil Controversy*, 1917-1942, pp. 219-224.

(١٥) Macmahon and Dittmar, «The Mexican Oil Industry Since Expropriation I,» pp. 169-178.

ولا شك في أن هذا التأميم مهما كانت تكاليفه إلا أنه وضع موارد المكسيك الحيوية تحت سيطرة الحكومة المكسيكية. وبذلك كان للمكسيك السبق في نموذج السيطرة على ثروات المجتمع، في الوقت الذي بدأت فيه شركات النفط العالمية وحكوماتها تتوجس خيفة من هذا النموذج وانعكاساته المستقبلية على مصالحها في بقية الدول المنتجة. ولم تكن مسألة التعويضات هي الإشكالية الوحيدة التي واجهتها المكسيك بعد تأميم نفطها، وإنما كانت هناك عدة قضايا لا بد من التعامل معها. فما إن أعلنت الحكومة عن تأميم القطاع النفطي حتى بدأت شركات النفط بتقليص صادراتها من المنتجات النفطية التي كانت تمثل ١١ بالمئة من إجمالي صادرات المكسيك، وقد انخفض إنتاج النفط الشهري في المتوسط من حوالى ٦٠٠ ألف طن متري إلى حوالى ١٧٨ ألف طن متري. وقد أدت التطورات السابقة إلى تقليل حجم العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد الغذاء وخاصة أن السنوات التي سبقت التأميم قد شهدت عجزاً في الإنتاج الزراعي، ولم يعد من الممكن الإبقاء على ربط البيسو أو العملة المحلية بالدولار عند القيمة ٣,٦ بيسو للدولار، فتراجع البيسو من حوالى ٣,٦ للدولار إلى حوالى ٥ بيسو للدولار. وهكذا وجدت المكسيك نفسها في مواجهة ركود اقتصادي، وإن كان القطاع النفطي لم يتوقف. وذلك لأن حوالى ٤٠ بالمئة من إنتاجه كان يستهلك محلياً[١٦].

وعلى الرغم من أن الحكومة الأمريكية لم تقف بجانب شركات النفط بصورة مباشرة خلال فترة النزاع تقديراً للمعطيات الدولية التي تحدثنا عنها سابقاً، إلا أنها أعلنت في نيسان/ أبريل من ١٩٣٧ عن إنهاء اتفاقية شراء الفضة من المكسيك التي كانت تنتج حوالى ثلث الإنتاج العالمي خلال تلك الفترة، ما أنتج تراجعاً في أسعار الفضة في أسواق لندن بنسبة ٩,٨ بالمئة[١٧].

بعد ذلك وجدت الحكومة المكسيكية نفسها أمام التحدي الأكبر بعد التأميم أي إدارة القطاع النفطي بمراحله المختلفة التي تبدأ بالاكتشاف والإنتاج، ثم التكرير، ثم النقل، وأخيراً التسويق، وهي جميعها مراحل تتطلب موارد ومهارات وشبكات متخصصة وتقنية متطورة. فقد ظلت مراحل الصناعة المختلفة، وهي الإنتاج والتكرير

---

(١٦) William O. Scroggs, «Mexican Oil in the World Politics,» *Foreign Affairs*, no. 1 (October 1938), pp. 172-178.

(١٧) Hutton, «The New-Old Crisis in Mexico,» p. 634.

والتسويق، تدار حتى عام ١٩٤٠ من قبل مؤسسات منفصلة، وهذا النوع من نماذج الإدارة يتصف بقلة الكفاءة وكثرة الروتين. وقد اتضح هذا الأمر للحكومة المكسيكية فأصدر الكونغرس المكسيكي قراراً في ٩ آب/ أغسطس عام ١٩٤٠ تم بموجبه دمج المؤسسات الثلاث في مؤسسة واحدة أطلق عليها اسم شركة نفط المكسيك أو **بيميكس**، وقد أوكلت إلى هذه الشركة كل العمليات المتعلقة بالصناعة النفطية[١٨].

بعد ذلك كانت هناك مشكلة الصادرات النفطية التي تبلغ حوالى ٦٠ بالمئة من إجمالي الإنتاج والتي كانت شركات النفط تقوم بتسويقها عبر شبكاتها المنتشرة في العالم، ولكنها لم تعد مستعدة للقيام بعملية التسويق بعد تأميم الصناعة. وقد دفع هذا الموقف الحكومة المكسيكية إلى البحث عن بدائل لتسويق نفطها وكان من بينها مقايضة النفط ببعض السلع. كما إن بعض دول أمريكا اللاتينة كالبرازيل والأوروغواي والتشيلي عبرت بصورة رمزية عن تضامنها مع المكسيك بشراء نفطها بدل شرائه من مصادر أخرى. واتجه جزء من الصادرات إلى دول المحور خاصة ألمانيا التي دفعت ٥٠ بالمئة من قيمة هذا النفط بالدولار والمتبقي بآلات ومعدات تحتاجها المكسيك[١٩].

وبعد ألمانيا جاء دور إيطاليا لمقايضة النفط المكسيكي بسلع إيطالية، وقد ارتفعت صادرات المكسيك النفطية إلى هذه الدولة الأخيرة من حوالى ٢,١٨٧ ألف برميل عام ١٩٣٧ إلى حوالى ٣,٢ مليون برميل عام ١٩٤٠، قبل أن تتوقف بدخول إيطاليا الحرب العالمية الثانية. وقد كانت هناك صادرات إلى اليابان كذلك، وإن كانت الكمية أقل حيث لم تزد على ١٨٩ ألف برميل عام ١٩٣٩.

وتشير بعض المصادر إلى إن إجمالي ما زودت به المكسيك مخزون دول المحور الثلاث من النفط قبل الحرب بسنتين كان حوالى ١٠ ملايين برميل. ولكن اشتعال الحرب أدى إلى تراجع كبير في تجارة المقايضة بين المكسيك ودول المحور، ما أنتج انخفاض إيرادات الصادرات النفطية في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٣٩ بحوالى ٦٥ بالمئة من قيمتها في شهر تموز/ يوليو من ذاك العام[٢٠].

---

(١٨) Macmahon and Dittmar, «The Mexican Oil Industry Since Expropriation I,» pp. 36-37.

(١٩) Arthur W. MacMahon and W. R. Dittmar, «The Mexican Oil Industry Since Expropriation II,» *Political Science Quarterly*, vol. 57, no. 3 (June 1942), p. 163.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

ومن الإشكاليات الأخرى التي تمخضت عن تأميم الصناعة النفطية كذلك عدم وجود ناقلات نفط لدى المكسيك، لأن الناقلات ظلت تحتكرها شركات النفط؛ ما دفع بالمكسيك إلى استئجار هذه الناقلات من بعض دول المحور كإيطاليا. ولكن الحرب عطلت قدرة هذه الناقلات المستأجرة على نقل النفط المكسيكي إلى الأسواق، فعلى سبيل المثال كانت المكسيك قد توصلت قبل بداية الحرب إلى اتفاق مع إيطاليا يتم بموجبه استئجار ثلاث ناقلات نفط حمولة كل واحدة منها حوالى ١٠ آلاف طن بتكلفة ٣,٧ مليون دولار تدفع نفطاً، وقد تم شحن النفط ولكنه لم يصل إلى غايته بسبب اندلاع الحرب. وحتى شبكات نقل النفط داخل المكسيك نفسها لم تكن متطورة بما فيه الكفاية، ما أدى إلى نقل النفط إلى الجزء الغربي من المكسيك عن طريق السفن عبر قناة بناما أي عبر تحويلة طولها حوالى سبعة آلاف ميل[٢١].

حتى إن الطاقة التكريرية لم تكن كافية لأسباب بعضها يتعلق بقِدم المصافي، ما دفع بالمكسيك إلى تصدير جزء من نفطها الخام إلى هيوستن بولاية تكساس الأمريكية، ثم شراء المنتجات المكررة. وقد زاد تعقيد هذه العملية محدودية طاقة المستودعات التي تمتلكها المكسيك. وبعد بداية الحرب وعدم القدرة على تصدير نفطها إلى قوى المحور وجدت المكسيك نفسها مضطرة إلى بيع جزء متزايد من نفطها إلى الجار الأكبر (الولايات المتحدة الأمريكية) التي كانت حكومتها تحصل على ضريبة قدرها ٢١ سنتاً على كل برميل مستورد من المكسيك. وهكذا ارتفع حجم صادرات النفط المكسيكي ومنتجاته إلى الولايات المتحدة من حوالى ٣,٣ مليون برميل عام ١٩٣٨ إلى حوالى ٥,٩ مليون برميل عام ١٩٣٩، ثم قفزت هذه الصادرات لتصل إلى ١٢,٦ مليون برميل عام ١٩٤٠. وبذلك كانت الولايات المتحدة تتصدر الدول المستوردة للنفط المكسيكي، تتبعها إيطاليا بحوالى ٣,٢ مليون برميل، ثم اليابان بحوالى ٧٦٠ ألف برميل[٢٢].

إضافة إلى ما سبق من تحديات، واجهت الصناعة النفطية المؤممة مشكلة الخلافات بين اتحاد عمال النفط وإدارة شركة النفط المكسيكية بسبب ارتفاع سقف المطالب العمالية في وقت كانت شركة النفط الوطنية تحاول تثبيت أقدامها، ولكن هذه الخلافات تمت السيطرة عليها بتدخل رئيس الجمهورية وتشكيل لجنة مستقلة تعالج

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٦٥.
(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

هذه القضية[٢٣]. وعلى الرغم من كل العقبات التي واجهتها المكسيك بعد تأميم قطاعها النفطي، والتي كشفت حرص شركات النفط على إبقاء المكسيك معتمدة عليها، إلا أن تقرير مدير شركة النفط المكسيكية خلال السنوات الأولى أكد وجود عدد من الإنجازات الأولية لعملية التأميم، والتي كان من أهمها: زيادة حجم الضرائب التي دفعتها الشركة للحكومة مقارنة بالضرائب النفطية قبل التأميم؛ زيادة حجم التوظيف للعمالة الوطنية؛ زيادة مشتريات الشركة من السوق المحلي؛ وأخيراً بقاء مداخيل الشركة محلياً وعدم تسرّبها إلى الخارج كما كان يحصل خلال سيطرة الشركات الأجنبية على هذا القطاع.

غير أن القيود التي فرضها الدستور في ما يتعلق بدور الرأسمال الأجنبي في القطاع النفطي أصبحت عقبة أمام تطور قطاع الصناعة النفطية في السنوات اللاحقة، خاصة مع تراجع إنتاج آبار النفط الكبيرة، وندرة رؤوس الأموال، وعدم امتلاك المكسيك للتقنية اللازمة للبحث عن النفط في البحار العميقة، وهي تحديات لا تزال تعانيها المكسيك إلى يومنا هذا، كما سيتضح من حديثنا في فصول لاحقة.

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٦٩ ـ ١٧٨.

الفصل الرابع

فنزويلا ونموذج المشاركة

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

مرت عملية سيطرة فنزويلا على ثروتها النفطية في مراحل متعددة، ولم تخلُ هذه العملية من انتكاسات بسبب طبيعة الحكومات وتأثير النفوذ الخارجي في العلاقة بين المجتمع الفنزويلي وشركات النفط العالمية. سنحاول في هذا الفصل تتبُّع هذه المراحل بشيء من الاختصار لتوضيح حجم التداخل بين القوى الداخلية والخارجية وأشكال الصراع من أجل السيطرة على الثروة النفطية، وبخاصة أن النموذج الفنزويلي كانت له آثار متعددة في مسار السياسات النفطية في المنطقة العربية كما سيتضح لاحقاً.

أولاً: نظام غوميز

قصة اكتشاف النفط في فنزويلا مختلفة ومتأخرة بعض الشيء عن المكسيك، وإن كانت هناك بعض المشتركات بين التجربتين. فمنذ استقلالها عن إسبانيا عام ١٨٢٩ ظلت فنزويلا تخضع لسيطرة الجنرالات، وفي عام ١٩٠٨ استفرد أحد هؤلاء الجنرالات ويدعى خوان غوميز بالسلطة بعد تنحيته للرئيس السابق كاسترو الذي كانت الولايات المتحدة تعتبره مشاغباً، خاصة بسبب تأخره في دفع الديون المستحقة للدول الأوروبية، وهو ما كاد أن يوجِد توتراً في منطقة الكاريبي التي تعتبرها الولايات المتحدة منطقة نفوذ لها ولا ترغب في أن تراها منطقة صراع. وبعد توليه للسلطة بمساعدة الولايات المتحدة جعل غوميز فنزويلا ملكاً شخصياً[1].

وقد وصفه السفير البريطاني في كراكاس بأنه «ملك مستبد»، ولم يكن يختلف كثيراً عن دييز في المكسيك، إذ ركز سلطة القرار والثروة في يده وحده. غير أن إدراكه أن استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للبحث عن النفط في بلده يتطلب شيئاً من الاستقرار

(١) Stephen G. Rabe, *The Road to OPEC: United States Relations with Venezuela, 1919-1976* (Austin, TX: University of Texas Press, 1982), pp. 3-21.

دفعه إلى إصدار قانون ينظم القطاع النفطي ويسمح بالتنقيب لعدد من الشركات الأجنبية كـ ستاندرد أويل أوف نيوجيرزي وشل وغولف وبان أميركان أويل، وإن شابَ عملية الحصول على الامتيازات كثير من الفساد الذي يتصف به هذا النوع من النظم، كإعطاء بعض الامتيازات لأقاربه والسماح لهم ببيعها إلى شركات النفط. كما إن التنقيب كان محفوفاً بكثير من المخاطر البشرية والطبيعية[٢].

وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة التي وفرت حوالى ٨٠ بالمئة من الوقود لحلفائها خلال الحرب العالمية الأولى وجدت نفسها بعد نهاية هذه الحرب أمام أكثر من إشكالية: منها الأهمية الاستراتيجية المتزايدة للنفط في الاستخدامات العسكرية والمدنية، ومنها التقارير التي أصدرتها جهات مختلفة في الولايات المتحدة كمؤسسة المسح الجيولوجي ومؤسسة المعادن، والتي كانت تشير إلى قرب نضوب المخزون النفطي للولايات المتحدة[٣].

وفي عام ١٩٢١ استطاعت شركة شل أن تكتشف النفط في حقل باروسو الواقع في منطقة تسمى ماراكيبو، وكان الإنتاج اليومي يصل إلى حوالى ١٠٠ ألف برميل، ثم توافد بعد ذلك عدد من شركات النفط إلى فنزويلا للتنقيب عن النفط. ففي نيسان/ أبريل عام ١٩٢٢ استطاعت شركة ستاندرد أويل أوف نيوجيرزي شراء بعض امتيازات شركات النفط البريطانية التي لم تكن لديها الإمكانات لتوسيع الإنتاج. وهكذا بدأ شيء من التعاون الحذر بين بريطانيا والولايات المتحدة في استغلال النفط الفنزويلي، ثم بدأت الشركات الأمريكية بالحصول على مناطق امتياز جديدة، ولم تكن بريطانيا قادرة على منع ذلك؛ إما بسبب تزايد النفوذ الأمريكي أو بسبب عدم قدرة الشركات البريطانية على التوسع في الإنتاج[٤]. واستطاعت شركات النفط الرئيسية كـ شل وغولف وستاندرد أويل أوف إنديانا أن تضاعف إنتاج النفط الفنزويلي كل عام خلال الفترة ما بين عام ١٩٢٢ و١٩٢٨. وكانت هذه الشركات الثلاث وحدها تنتج أكثر من ٩٨ بالمئة من النفط الفنزويلي خلال العشرينيات[٥].

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٣) John A. DeNovo, «The Movement for an Aggressive American Oil Policy Abroad: 1918-1920,» *American Historical Review*, no. 61 (July 1956), pp. 845-857.

(٤) Rabe, Ibid., pp. 27-28.

(٥) Edwin Lieuwen, *Petroleum in Venezuela: A History* (Berkeley, CA: University of California Press, 1954), p. 44.

وعلى الرغم من أن إنتاج النفط في الولايات المتحدة بدأ بالارتفاع مع حلول عام ١٩٢٤ بسبب الاكتشافات في أوكلاهوما وكاليفورنيا، إلا أن اهتمام حكومات الولايات المتحدة بالنفط خارج الولايات المتحدة ومحاولة السيطرة عليه لم يتوقف منذ ذلك الحين. واستمرت الولايات المتحدة بمطالبة حكومة غوميز بالالتزام بسياسة الباب المفتوح وإعطاء شركات النفط الأمريكية فرصاً مساوية لغيرها في ما يتعلق بالحصول على الامتيازات النفطية(٦). كان غوميز يقدم الرشا للمسؤولين الأمريكان في فنزويلا حتى يثنوا عليه عند الإدارة الأمريكية لتغض الطرف عن واقع نظامه الفاسد(٧).

وكان كثير من الفنزويليين يرون في تدفق الأموال الأمريكية والعلاقات الحميمة بين غوميز والحكومة الأمريكية تقوية لنظامه وتسليم الثروات الفنزويلية لقوى أجنبية في الوقت الذي قضى فيه غوميز سنوات حكمه البالغة ٢٧ عاماً في تصفية كل أشكال المعارضة لحكمه. وقد اعترف القائم بالأعمال الأمريكي بأن نظامه يتصف بـ«قسوة القرون الوسطى في معاملته للسجناء السياسيين»(٨).

وعلى الرغم من أن نهاية نظام غوميز كانت بموته عام ١٩٣٥، وليس بسبب ثورة داخلية أو تدخل خارجي، إلا أن العلاقة التي كانت بينه وبين الولايات المتحدة وشركات النفط ألقت بظلالها على مواقف الحكومات الفنزويلية اللاحقة تجاه الولايات المتحدة بوجه خاص، وذلك بسبب التجاهل الذي تعرضت له المصالح الفعلية للشعب الفنزويلي من قبل غوميز وشركات النفط وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة حكمه. وقد ظلت شركات النفط الأجنبية متخوفة من ذهاب غوميز الذي كانت ترى فيه ضمان بقائها، أو بالأصح سيطرتها على النفط الفنزويلي. وكان من بين المؤشرات على هذا التخوف أن فرع شركة ستاندرد أويل أوف إنديانا انشأت مصفاة كبيرة لتكرير النفط الفنزويلي وتصديره في إحدى الجزر الهولندية (تسمى أوروبا)، وبالمثل أنشأت شركة شل مصفاتها في جزيرة هولندية أخرى تدعى كوراساو، بل إن هناك من يعتقد أن

(٦) Joseph S. Tulchin, *The Aftermath of War: World War I and U.S. Policy toward Latin America* (New York: New York University Press, 1971), pp. 124-129.

(٧) Edward Gerald Duffy, «Politics of Expediency: Diplomatic Relations between the United States and Venezuela during the Juan Vicente Gomez Era,» (Ph.D. Dissertation, Pennsylvania State University, 1969), pp. 203-209.

(٨) Rabe, *The Road to OPEC: United States Relations with Venezuela, 1919-1976*, p. 38.

إنشاء هذه المصافي خارج فنزويلا كان ينسجم كذلك مع رغبات نظام غوميز الذي كان متخوفاً من ظهور حركة عمالية مؤثرة في القطاع النفطي[٩].

ثانياً: ازرعوا البترول

وما إن أُعلن عن موت غوميز في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٣٥ حتى تنفس الشعب الفنزويلي الصعداء ونزل إلى الطرق ليحطم كل ما يذكره بغوميز رافعاً شعار «ازرعوا النفط»، وهو شعار كان يقصد منه تحويل النفط الناضب إلى إنتاج زراعي وصناعي. وقد تقلد السلطة عسكري آخر من أعوان غوميز، وهو لوبيز كونتريراس، وقد عرف بالنظافة نسبياً وكذلك بالوعي وكان مؤرخاً للتاريخ العسكري، إلا أن عهده لم يشهد تغيراً جذرياً في السياسات النفطية وإن كانت بعض سياساته قد مهدت للتغيرات التي حصلت لاحقاً. فقد استطاعت إدارة كونتريراس استرجاع حوالى ١٠ ملايين دولار أو ٥٦ مليون بوليفار من شركتي غولف وستاندرد أوف إنديانا نتيجة لتلاعبهما بحساباتهما خلال الفترة ١٩٢٧ ـ ١٩٣٣[١٠].

ثم أصدر الكونغرس الفنزويلي قانون النفط لعام ١٩٣٨ الذي حاول رفع نسبة الإتاوة إلى ما بين ١٥و١٦ بالمئة، إلا أن شركات النفط تمسكت بالفترة التي يحددها عقد الامتياز وهي ٤٥ سنة رافضة الالتزام بالإتاوة الجديدة، ولم تلجأ الحكومة إلى سياسات أكثر قسوة كالتأميم لأسباب تتعلق بفلسفة النظام السياسي عندئذ[١١].

ثالثاً: المناصفة في الأرباح

في ١٩ نيسان/ أبريل عام ١٩٤١ انتهت فترة رئاسة الرئيس كونتريراس وخلفه في الرئاسة وزير دفاعه الجنرال إيساياس ميدينا أنغاريتا، الذي كان أكثر منه رغبة في إحداث إصلاحات سياسية جادة[١٢]. وقد تبنى كثيراً من السياسات الاجتماعية والاقتصادية، ففي بداية حكمه حاول أن يعدل عقود الامتيازات المجحفة في حق فنزويلا والتي وقعت

---

(٩) Fernando Coronil, *The Magical State: Nature, Money and Modernity in Venezuela* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1997), p. 107.

(١٠) *Report to the House of Representatives on the Cost of Production of Crude Petroleum* (Washington, DC: Government Printing Office, 1932), pp. 2-3.

(١١) Lieuwen, *Petroleum in Venezuela: A History*, pp. 76-77.

(١٢) Rabe, *The Road to OPEC: United States Relations with Venezuela, 1919-1976*, pp. 76-77.

قبل أكثر من ثلاثين عاماً، إلا أن تمسُّك شركات النفط بهذه الامتيازات وغياب الرؤية الواضحة لدى مستشاريه في كيفية التعامل مع شركات النفط بخبراتها الواسعة جعله يؤجل هذا الموضوع، علماً بأن أوضاع فنزويلا الاجتماعية والاقتصادية كانت تتطلب كثيراً من المشروعات التنموية التي لم تكن السيولة متوافرة لتنفيذها. في هذه الأثناء تعرضت البواخر التي تنقل النفط الفنزويلي إلى أوروبا لضربات من زوارق ألمانية، ففي ١٤ شباط/ فبراير عام ١٩٤٢ تم ضرب حوالى سبع بواخر نفطية، وقد نتج من هذه الضربات الألمانية تراجع إنتاج النفط في فنزويلا عام ١٩٤٢ حوالى ٣٥ بالمئة مقارنة بالسنة السابقة[١٣].

ونتيجة لتراجع الصادرات النفطية تراجعت إيرادات فنزويلا حوالى ٣٨ بالمئة. ومع تراجع الإيرادات النفطية ومعها النشاط الاقتصادي تراجعت التعرفة الجمركية التي تحصِّلها الدولة على الواردات حوالى ٢٨ بالمئة. وقد لجأت إدارة الرئيس ميدينا إلى سياسات تقشفية ولكنها لم تكن كافية، ما جعله يحاول مرة أخرى زيادة ضرائب النفط. وقد شجعه على إعادة الكرّة مع شركات النفط أن تفاهماً قد حصل بين حكومتي المكسيك والولايات المتحدة في ١٧ نيسان/ أبريل عام ١٩٤٢ في ما يتعلق بالنزاع حول تعويض شركات النفط عن ممتلكاتها التي أممتها المكسيك سابقاً، وقد رأى الرئيس الفنزويلي ميدينا في هذا الاتفاق فرصة لإعادة النظر في الامتيازات النفطية مع شركات النفط في بلده[١٤].

ففي يوم ١٦ تموز/ يوليو عام ١٩٤٢ ألقى الرئيس ميدينا كلمة من قصر الرئاسة ووعد فيها الشعب الفنزويلي بإعادة النظر في الامتيازات النفطية لتمكين الدولة من الحصول على جزء أكبر ومشاركة أكثر في ثروتها النفطية[١٥]. ثم تواصل مع حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا وأخبرهما بتوجهاته. وقد أكد في رسالته التي بعث بها إلى الرئيس الأمريكي روزفلت تضامن فنزويلا مع الولايات المتحدة وعدم نيتها تأميم الصناعة النفطية؛ إلا أن العلاقة الحالية مع شركات النفط «قد تؤدي إلى تطورات ربما تكون ضارة بمصالح البلدين معاً»، وقد رد عليه روزفلت واعداً إياه بمحاولة إيجاد حل عادل للقضية التي طرحها. بعد ذلك وفي ٢٦ آب/ أغسطس من ذاك العام اجتمع

(١٣) Lieuwen, Ibid., pp. 90-91.

(١٤) Lorenzo Meyer, *Mexico and the United States in the Oil Controversy, 1917-1942*, translated by Muriel Vasconcellos (Austin, TX: University of Texas Press, 1977), pp. 217-225.

(١٥) Lieuwen, Ibid., p. 94.

بالمديرين المحليين لشركات النفط وأخبرهم بأن عروضهم السابقة لم تكن كافية وأنه سيضطر إلى اللجوء إلى «وسائل مختلفة ومباشرة»[١٦].

هذه التحركات مجتمعة دفعت بوزارة الخارجية الأمريكية للقيام بدور الوسيط بين الأطراف لتطوير قانون نفطي جديد. وكان لا بد من إقناع ستاندرد أويل التي كانت تنتج حوالى نصف النفط في فنزويلا ثم بعد ذلك شركتي شل وغولف. وفعلاً، بدأت اجتماعات بين الشركات والحكومة الفنزويلية في كراكاس في أول كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٢ من أجل بلورة قانون نفطي جديد. وقد اضطرت الحكومة الفنزويلية إلى أن تعتمد على استشارات محامين أمريكان للتأكد من الجوانب الفنية للعقد الجديد، كما أن النقاش كان يدور حول محاور وأفكار وردت في مذكرة تقدمت بها الخارجية الأمريكية بعد جهود الوساطة التي قامت بها.

وقد مضت المفاوضات بسهولة، باستثناء قضية واحدة وهي إصرار الرئيس الفنزويلي على أن يتم تكرير النفط في داخل فنزويلا، بينما كانت شركات النفط تكرر حوالى ٩٥ بالمئة من نفط فنزويلا في الخارج لأنها لم تكن مطمئنة على مستقبل نظام غوميز عندما وقعت عقودها النفطية معه. وهذا بلا شك كان يحرم فنزويلا القيمة المضافة للتكرير ويحرمها تطوير مهاراتها البشرية وتوليد الوظائف لها، وهذه السياسات نفسها التي اتبعتها شركات النفط تجاه نفط الشرق الأوسط حيث إنها كانت تقيم أغلب المصافي في الدول المستهلكة[١٧]. وقد رفضت شركات النفط تفكيك المصافي التي أقامتها في أماكن أخرى كما طلب الرئيس ميدينا، ولكنها وعدت بإنشاء مصفاة بطاقة إنتاج تصل إلى ٤٠ ألف برميل في اليوم في فنزويلا، ولكن بعد نهاية الحرب وتوفر الصلب، وقد وافقت فنزويلا على هذا المقترح[١٨].

وفي أواخر شهر شباط/ فبراير عام ١٩٤٣ قدم الرئيس ميدينا مقترح قانون نفطي جديد إلى الكونغرس الفنزويلي، وفي ١٣ آذار/ مارس صادق الكونغرس على المقترح ليصبح قانون النفط لعام ١٩٤٣ ويحل محل نظام الامتيازات السابق. وقد تضمن القانون الجديد تعديلات هامة في علاقة الدولة بشركات النفط من أهمها: إحلال هذا القانون

(١٦) Rabe, *The Road to OPEC: United States Relations with Venezuela, 1919-1976*, p. 81.

(١٧) U.S. Tariff Commission, *Commercial Policies and Trade Relations of the European Possesions in the Caribbean Area* (Washington, DC: Governemnt Printing Office, 1943), pp. 257-282.

(١٨) Rabe, Ibid., p. 86.

محل عقود الامتيازات السابقة، زيادة الإتـاوة أو دفعات الريع التي كانت تتفاوت في السابق ما بين ٧,٥ بالمئة و١١ بالمئة إلى حد أقصى قدره ١٦,٦ بالمئة؛ رفع ضرائب الاكتشاف والاستغلال وجعلها تصاعدية لتشجيع الإنتاج؛ وإنهاء الإعفاءات الضريبية لواردات الشركات النفطية من المواد الأساسية؛ وتشجيع تكرير النفط محلياً. وقد كانت التوقعات هي أن يمكِّن القانون الجديد الحكومة الفنزويلية من الحصول على حوالى نصف أرباح الشركات، وأن يرفع الإيرادات العامة للدول بحوالى ٨٠ بالمئة[١٩].

وفعلاً هذا ما حصل إلى حد كبير، ففي عام ١٩٤٧ مثلاً، كان الدخل الحقيقي لفنزويلا، أي بعد أخذ التضخم في الاعتبار، حوالى ٣٥٨ بالمئة أعلى منه في عام ١٩٤١، وقد مكنت هذه الزيادة في الدخل الحكومة الفنزويلية من البدء في تنفيذ كثير من المشاريع التنموية التي لم تكن ممكنة قبل ذلك[٢٠]. وبهذه المناصفة في الأرباح كانت فنزويلا كذلك رائدة لبقية الدول المنتجة خاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي بدأت تطالب شركات النفط بالمناصفة في الأرباح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية اقتداءً بفنزويلا.

وجدير بالتأمل هنا هو أن هذا الاتفاق كان انعكاساً لعوامل القوة والضعف لدى كل طرف، فحكومة الولايات المتحدة اضطرت إلى النظر إلى مصالحها الكلية بما في ذلك الحرب القائمة ومستقبل علاقتها مع دول الكاريبي، وأعطت هذه المصالح الأولوية على مصالح شركات النفط الآنية، بينما رأى الرئيس ميدينا في هذا الاتفاق كثيراً من المكاسب وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة في فنزويلا، إضافة إلى عدم قدرته على تأميم القطاع النفطي بسبب ندرة المهارات المحلية والتقنية المتطورة التي تتطلبها عمليات الاستكشاف والتكرير والتسويق والتوزيع التي كانت تحتكرها شركات النفط[٢١].

أما شركات النفط فقد قدمت تنازلاتها مقابل بعض المكاسب كذلك، فبحسب هذا الاتفاق حصلت الشركات على تمديد عقودها عندئذ إلى أربعين عاماً، إضافة إلى السماح لها بالحصول على عقود في مناطق جديدة واعده لأربعين سنة أخرى، وإلغاء

---

(١٩) Lieuwen, *Petroleum in Venezuela: A History*, pp. 95-97.

(٢٠) Franklin Tugwell, *The Politics of Oil in Venezuela* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1975), pp. 180 and 220.

(٢١) Enrique A. Baloyra, «Oil Policies and Budgets in Venezuela, 1938-1968,» *Latin American Research Review*, no. 9 (Summer 1974), pp. 28-72.

كل القضايا المتعلقة بالممارسات السابقة لهذه الشركات، كما ان الضرائب التي دفعتها إلى الحكومة الفنزويلية تم خصمها من ضرائبها المستحقة لحكومة الولايات المتحدة[٢٢].

غير أن القانون ١٩٤٣ تعرض لانتقادات من المعارضة الفنزويلية المقيدة والتي كان يمثلها حزب العمل الديمقراطي وممثله في البرلمان النائب خوان بيريز ألفونسو، الذي سيكون بعد ذلك أحد مؤسسي منظمة الأوبك. وكان من بين انتقاداتهم لهذا القانون هو التغاضي عن الخطايا السابقة للشركات من فساد وتجنب للضرائب، وتعيين مانريك باكانيس ليفاوض باسم الحكومة وهو الرجل الذي كان محامياً سابقاً لهذه الشركات، إضافة إلى أن الطاقة التكريرية المحلية المقترحة وهي ٤٠ ألف برميل في اليوم تعتبر لا شيء مقارنة بطاقة التكرير الخارجية التي كانت في جزيرتي أوروبا وكوراساو في الكاريبي والتي كانت تقدر عندئذ بحوالى ٤٨٠ ألف برميل[٢٣].

ولكن أخطر انتقاد تقدم به ألفونسو وحزبه هو أن قانون ١٩٤٣ يعطي شركات النفط السلطة الكاملة في الصناعات النفطية. كما أكدت المعارضة بأنه على الرغم من اتفاقها مع الحكومة فإنّ فنزويلا تفتقد إلى المهارات البشرية اللازمة لإدارة هذا القطاع، إلا أن هذه العقبة يمكن تجاوزها بالتعليم والتدريب ووجود خطة واضحة لتحقيق ذلك. ولكن ميدينا لم يأخذ هذه الانتقادات في الاعتبار وظل القانون على حاله وبعيوبه[٢٤].

رابعاً: بداية عهد الديمقراطية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عاشت فنزويلا جموداً سياسياً بسبب عدم الاتفاق على من يخلف الرئيس ميدينا. وفي يوم ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٤٥ قامت ثلة من العساكر وبالتنسيق مع حزب العمل الديمقراطي أو حزب ألفونسو بانقلاب ضد حكومة ميدينا وسيطروا على المرافق الحيوية وأعلنوا أن هدفهم هو إقامة مجتمع ديمقراطي وتقليل سيطرة شركات النفط على مقدرات البلد. وبالفعل قاموا يوم ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر بتشكيل مجلس سياسي مكوَّن من اثنين من العساكر وخمسة من

(٢٢) «U.S., Subcommittee on Monopoly of Select Committee on Small Business,» 82nd Congress, 2nd Session, Senate Small Business Committee, 1952, p. 165.

(٢٣) Rabe, *The Road to OPEC: United States Relations with Venezuela, 1919-1976*, pp. 91-91 and footnote 58, p. 216.

(٢٤) Romulo Betancourt, *Venezuela's Oil* (Boston, MA: Allen and Unwin, 1978), pp. 160-173.

حزب العمل الديمقراطي وسياسيين مستقلين، وقد ترأس المجلس روميلو بتانكورت طالب القانون الذي كان من قيادات الطلبة عام ١٩٢٨ الذين نفاهم الرئيس السابق لوبيز كونتريراس لمعارضتهم لسياساته النفطية، وقد أوكل العسكر كل الدوائر باستثناء الجيش والأمن إلى القيادات المدنية لتأكيد عدم رغبتهم في الاستيلاء على السلطة[٢٥].

وبعد عام على الانقلاب اختار الشعب الفنزويلي لجنة لإعداد دستور جديد للبلاد، وفي تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٤٧ انتخب الشعب الفنزويلي بإرادته الحرة الروائي روميلو كاريفوس والعضو في حزب العمل الديمقراطي كأول رئيس منتخب لفنزويلا. وقد تم تعيين بيريز ألفونسو عضو حزب العمل الديمقراطي وزيراً للتنمية. وعلى الرغم من اعتراضه على قانون النفط لعام ١٩٤٣ الذي سبق الحديث عنه، إلا أنه التزم خلال هذه الفترة ببنوده نظراً إلى الظروف التي كانت تمر بها فنزويلا، حيث شكّل الدخل من ضرائب النفط أكثر من ٦٠ بالمئة من موازنة الدولة. وكما قال الرئيس بتانكورت لاحقاً: «لو أننا أمّمنا النفط عندئذ بقرار لكانت خطوة انتحارية»[٢٦].

وفي ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥ أصدرت الحكومة الفنزويلية القرار الرقم ١١٢ الذي فرضت بموجبه على شركات النفط ضريبة إضافية قدرها ٨٩ مليون بوليفار أو ٢٦,٥ مليون دولار لتجعل نصيبها من الأرباح يعادل ٥٠ بالمئة، لأن حكومة ميدينا كانت تحصل على أقل من ذلك؛ علماً بأن قانون ١٩٤٣ ينص على المناصفة في الأرباح، وكان اعتراض الشركات على هذا القرار خافتاً بعض الشيء لأن قانون ١٩٤٣ مكنها من زيادة إنتاجها وتحقيق أرباح كبيرة. ففرع شركة ستاندرد أويل أوف نيوجيرزي في فنزويلا حقق عائداً قدره ٩٠ مليون دولار عام ١٩٤٥ بعد دفع الضريبة الإضافية للحكومة بحسب القرار الجديد. إضافة إلى رفع الضريبة، ضغطت الحكومة على شركات النفط لرفع أجور العمال لديها بنسب تتفاوت بين ٣٥ بالمئة و٥٠ بالمئة خلال عام ١٩٤٦، ولا شك في أن تخوّف شركات النفط من إمكانية تزايد نفوذ الحزب الشيوعي الفنزويلي وعدم توسع إنتاجها في الشرق الأوسط بعد لتستخدمه في مساومة الحكومة الفنزويلية هي بعض العوامل التي سهلت نجاح الحزب الحاكم في رفع ضريبة الدخل على النفط وكذلك زيادة أجور العمال[٢٧].

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٩٩ ـ ١٠٦.

(٢٦) Baloyra, «Oil Policies and Budgets in Venezuela, 1938-168,» pp. 45-47.

(٢٧) Rabe, *The Road to OPEC: United States Relations with Venezuela, 1919-1976*, pp. 102-104.

وفي العام ١٩٤٦ استطاع بيريز ألفونسو أن يخطو بفنزويلا خطوة إلى الأمام في ما يتعلق بالسيطرة على الصناعة النفطية، فقد قرر أن تأخذ الحكومة الفنزويلية ريعها أو إتاواتها من شركات النفط على شكل نفط خام بدل النقد، وبذلك تبدأ ببيعه بنفسها لتكسب خبرة في التسويق ولتضمن كذلك أن شركات النفط كانت تسعر نفط فنزويلا بصورة عادلة. وقد نجح في هذه الخطوة، غير أن المكسب الإضافي الذي لم يكن في ذهن ألفونسو هو أن تخوف الشركات من منافسة الحكومة لها في بيع النفط دفعها إلى عرض شراء إتاوة النفط من الحكومة بسعر يفوق سعر السوق بحوالى ١٩ سنتاً للبرميل. ولم تتوقف ابتكارات ألفونسو عند بيع نصيب فنزويلا من النفط، بل إنه أصدر قراراً آخر في آذار/ مارس عام ١٩٤٨ يمنع إعطاء امتيازات جديدة لشركات النفط، وشكل هيئة لدراسة إمكان تأسيس شركة نفط وطنية تقوم بالتنقيب في المناطق الجديدة، وقد كان رد وزير الخارجية الأمريكية الجنرال جورج مارشال صاحب خطة إعمار أوروبا عبر سفارته في كراكاس بأنه «مندهش وقلق من فكرة دخول الحكومة الفنزويلية في الصناعة النفطية»[٢٨].

خامساً: عشر سنوات عجاف

ولكن الانقلاب الذي قام في تشرين الأول/ نوفمبر عام ١٩٤٨ وأسقط حكومة روMليو غاريغوس التي كان ألفونسو عضواً فيها، أدى إلى تأجيل مشروع دخول الحكومة الفنزويلية في القطاع النفطي حتى عام ١٩٥٨ عندما عادت الديمقراطية إلى فنزويلا وعاد معها بيريز ألفونسو من منفاه الذي قضى فيه حوالى عشر سنوات وقد كسب خبرة واسعة في الصناعة النفطية[٢٩].

ولم يكن حصول هذا الانقلاب مستغرباً لأن حكومة حزب العمل الديمقراطي كانت تؤكد ضرورة الحصول على أكبر ريع نفطي ممكن بأسعار منطقية وليس باستنزاف الثروة النفطية، وباستخدام هذا الريع في تطوير القطاعين الزراعي والصناعي طبقاً لخطة يكون للدولة فيها دور رئيسي. كما أن فنزويلا قد أسست في عام ١٩٤٧ شركة نقل بحري مع بعض دول أمريكا اللاتينية لتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة كخطوة

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١١١.

(٢٩) Romulo Betancourt, *Venezuela: Oil and Politics* (Boston, MA: Houghton Mifflin Co., 1979), pp. 124-151.

أولى نحو مزيد من التكامل الإقليمي. وقد اعترضت حكومة الولايات المتحدة على فكرة تأسيس شركة نقل بحرية لأنها تتعارض مع مبدأ حرية التجارة، متناسية أن النقل خلال الفترة السابقة كانت تحتكره مجموعة من الشركات الأمريكية وكانت تفرض رسوماً عالية مستغلة سلطتها الاحتكارية، ما دفع بالرئيس بيتانكورت إلى القول بسخرية إن كل ما تفعله فنزويلا هو في الحقيقة تأكيد مبدأ أمريكي هو «حرية البحار». باختصار كانت توجهات حزب العمل الديمقراطي (إديكوس) التي تهدف إلى دعم الصناعات الناشئة وتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي ورفع أجور العمال وتوفير فرص التعليم للجميع والإصلاح الزراعي تجسيداً حياً لشعار «ازرعوا النفط»، ولكنها كانت كذلك تتضارب مع مصالح بعض بقايا النظام السابق ومع رؤية الحكومة الأمريكية التي كانت ترغب في إبقاء فنزويلا وبقية دول أمريكا اللاتينية مصدراً للمواد الأولية وسوقاً للمنتجات الأمريكية، وكانت في الوقت نفسه لا تلتزم بمبادئ التجارة الدولية التي تطالب بها جيرانها في الجنوب[٣٠].

وما حدث في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٨ في فنزويلا كما قال أحد المؤرخين هو: «جيش غير راضٍ وذو تقاليد في التدخل في السياسة انقلب على حكومة تساندها غالبية الشعب»، هذا هو حال العسكر في الدول النامية مدمنون على السلطة يحاولون تغليف إدمانهم بمصالح الوطن وأمنه[٣١].

وبالفعل لم يمضِ على انقلاب تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٨ وقت قصير حتى صودرت الحريات وألغيت أغلب الخطط التنموية التي وضعها ألفونسو، وسُمح ببيع امتيازات نفطية جديدة وطُلب من شركات النفط زيادة الإنتاج وخفضت ضرائبها، وانسحبت فنزويلا من شركة النقل البحري المشتركة مع عدد من دول أمريكا اللاتينية، وزاد الإنفاق على الأمن والدفاع والمشاريع المظهرية التي يتفشى فيها الفساد، وأصبحت سياسات فنزويلا منسجمة مع رغبات الحكومة الأمريكية. وعادت فنزويلا إلى حكم دكتاتوري من جديد استمر عشر سنوات عجاف، وكان لا يختلف كثيراً عن حكم غوميز في العشرينيات، وتخللت هذه السنوات انتخابات مزورة واغتيالات وثورات مضادة ونفي للمعارضين. وكأن هذا الانقلاب قد أعاد فنزويلا أكثر من ربع قرن إلى الوراء

(٣٠) Rabe, Ibid., pp. 106-109.

(٣١) John D. Martz, *Accion Democratica: Evolution of a Modern Political Party in Venezuela* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1964), p. 81.

وكان الرجل صاحب السلطة غير المباشرة في البداية ثم الرئيس منذ عام ١٩٥٣ هو جنرال آخر يدعى بيريز جيمينيز(٣٢).

سادساً: بذور نشأة الأوبك

استطاعت أحزاب المعارضة الداخلية والخارجية، التي حاول جيمينيز تصفيتها خلال سنوات حكمه، أن تبدأ بتنظيم نفسها بقيادة حزب العمل الديمقراطي وأن تقود انتفاضة شعبية في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨، وأن تنفي جيمينيز ومجموعته. ومع نهاية السنة أجريت انتخابات حرة وشفافة فاز فيها روميلو بيتانكورت رئيس حزب العمل الديمقراطي رئيساً لفنزويلا في ٧ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٥٨، وتقلد السلطة رسمياً في ١٣ شباط/ فبراير عام ١٩٥٩(٣٣).

طبعاً كان رد حكومة الولايات المتحدة هو رد نمطي للدول الاستعمارية يشير إلى عدم التدخل ويتعاطف مع إرادة الشعوب حتى تظل الخيارات مفتوحة لعودة النظام المستبد أو لمحاولة ترميم العلاقة مع النظام القادم، ففي تعليقها على سقوط نظام جيمينيز في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥٨ قالت وزارة الخارجية الأمريكية في بيان لها صادر في شباط/ فبراير من ذلك العام: «بينما نحن لا نستطيع التدخل في الشؤون الداخلية لأمريكا اللاتينية إلا أننا في موقع من يشعر بالرضا والسعادة عندما يختار الشعب بإرادته الحرة طريق الديمقراطية والحرية». وحتى هذا البيان لم يصدر إلا بعد أن تلقت وزارة الخارجية وشركات النفط تطمينات بأن الاستثمارات الأمريكية في فنزويلا لن تتضرر. وفي أيار/ مايو عام ١٩٥٨ تعرض نائب الرئيس الأمريكي عندئذ ريتشارد نيكسون لمحاولة اغتيال في كركاس، وقد هاجمته الجموع الغاضبة على سياسة الولايات المتحدة المؤيدة للدكتاتور السابق جيمينيز، وكذلك بسبب السماح له بالذهاب إلى الولايات المتحدة بعد إسقاطه(٣٤).

محاولة الاغتيال هذه، إضافة إلى ما شاهده نيكسون وسمعه من غضب في زيارته لعدد من دول أمريكا اللاتينية على موقف الولايات المتحدة المؤيد لأنظمة استبدادية،

---

(٣٢) Rabe, Ibid., pp.112-138.

(٣٣) Winfield J. Burggraaf, *The Venezuelan Armed Forces in Politics, 1935-1959* (Colombia: University of Missouri Press, 1972), pp. 169-189.

(٣٤) Rabe, Ibid., pp. 134-135.

دفع بالحكومة الأمريكية إلى إعادة التفكير في سياساتها تجاه أمريكا اللاتينية، خاصة عندما تعالت أصوات أمريكية تؤكد ضرورة الاهتمام بالحريات والتنمية في أمريكا اللاتينية بدل الإفراط في السعي من أجل استقرار متوهم في الوقت الذي تتصاعد فيه الأخطار على التجارة والاستثمارات في أمريكا اللاتينية وتزداد احتمالات المد الشيوعي في هذه الدول، والشاهد على صحة هذا الرأي في تلك الفترة هو سقوط عشرة أنظمة استبدادية في أمريكا اللاتينية ما بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٠[٣٥].

وهكذا أصبح بيتانكورت، الشخص الذي وقفت الولايات المتحدة ضده قبل عشرة أعوام عندما انقلب عليه العسكر، هو السياسي المنقذ في أوج الحرب الباردة أو كما قال شلينسغر أحد مستشاري الرئيس كينيدي لرئيسه «إن القضاء على بيتانكورت يعني ضمان ظهور كاسترو أو بيرون»[٣٦].

غير أن اعتراف الولايات المتحدة بخطأ وقوفها مع الأنظمة الاستبدادية في أمريكا اللاتينية وقبولها بحق الحرية والتنمية لشعوب هذه الدول لا يعني بالضرورة أنها كانت تقبل الفلسفة الاقتصادية للرئيس الفنزويلي الجديد، الذي وإن كان قد تعهد بحماية الاستثمارات الأجنبية ووقف مع الولايات المتحدة ضد المد الشيوعي في القارة، إلا أنه كان كذلك واضحاً في عزمه على إحياء سياسات بيريز ألفونسو التي كانت تشتمل على: زيادة الضرائب النفطية؛ تقليص الإنتاج؛ إنشاء شركة نفط وطنية، ومنع أي امتيازات جديدة، وإن كان هناك تغير في المنهج نحو التدرج. وقد كانت هذه القضايا مثار خلاف كبير بين الحكومتين في السنوات التالية[٣٧].

ففي ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٥٨، أي مباشرة بعد انتخاب الرئيس بيتونكارت، رفعت ضرائب الشركات، ما أدى إلى زيادة الضرائب النفطية. وحصلت الحكومة الفنزويلية نتيجة لذلك على حوالى ٦٠ بالمئة من أرباح الشركات النفطية، وهنا مرة أخرى تسبق فنزويلا بقية الدول المنتجة في تصحيح العلاقة مع شركات النفط. وقد بررت الحكومة هذه الخطوة بالأرباح الكبيرة التي حققتها شركات النفط خلال السنوات الثلاث الأخيرة التي قدرت بحوالى ملياري

(٣٥) U.S. Senate, «Committee on Foreign Relations,» paper presented at: Hearings on the Mutual Security Act of 1959, 86th Congress, 1st Session, pp. 543-551.

(٣٦) Arthur M. Schlesinger, Jr., *A Thousand Days: John F. Kennedy in the White House* (Boston, MA: Houghton Mifflin Co., 1965), p. 766.

(٣٧) Rabe, *The Road to OPEC: United States Relations with Venezuela, 1919-1976*, p. 137.

دولار على استثمارات قيمتها ٢,٥٥ مليار دولار، أي عائد يزيد على ٧٨ بالمئة في الوقت الذي كانت الزيادة في عائدات الحكومة بسبب زيادة الضرائب تساوي ١٧٨ مليون دولار(٣٨).

طبعاً لم تتلقَّ شركات النفط التي تعودت عدم المساءلة خلال عشر سنوات من الحكم الاستبدادي هذا القرار بارتياح، وبدأ مديرو الشركات يلوحون بأن زيادة الضرائب ستؤدي إلى إعادة النظر في الاستثمارات الأجنبية في فنزويلا، كما صرح يوجين هولمان رئيس شركة ستاندرد أويل أوف نيوجيرزي(٣٩).

وكان رد الحكومة الفنزويلية حاسماً وواضحاً وهو «أنها لم تصل إلى مرحلة الاستئذان من رئيس شركة ستاندرد لممارسة حقها السيادي في زيادة الضرائب، كما أن حكومة الولايات المتحدة لا تستأذن الشركة نفسها في زيادة أو خفض ضرائب الدخل»(٤٠).

وقد مارست شركات النفط خلال الستينيات عدة أشكال من الضغط على الحكومة الفنزويلية لتقليل الضرائب أو تجميدها، منها التباطؤ في عمليات الاكتشاف والحفر والإنتاج وتقليص الاستثمارات الجديدة والتوظيف. فعلى سبيل المثال تراجع عدد الآبار التي تم حفرها من حوالى ٥٩٨ بئراً عام ١٩٥٨ إلى ٧٥ بئراً عام ١٩٦٧، ما جعل العمر الافتراضي للنفط الفنزويلي ينخفض من ١٧,٧ سنة إلى ١٢,٣ سنة، ذلك في الوقت الذي رفعت فيه هذه الشركات إنتاجها من المناطق الأخرى. فبئر النفط العادي في السعودية كان ينتج حوالى ٥٠٠٠ برميل نفط في اليوم مقارنة بحوالى ٣٠٠ برميل في اليوم في فنزويلا، وتشير البيانات المتوافرة إلى أن الإنتاج الإجمالي من حقول النفط في أفريقيا وكندا والشرق الأوسط ارتفع من حوالى ٣,٦ مليون برميل في اليوم عام ١٩٥٥ إلى حوالى ١٠,٥ مليون برميل في اليوم عام ١٩٦٥(٤١).

هذا التوسع في الإنتاج بحسب شركات النفط هو نتيجة لعمل «قوى العرض والطلب» وإليه يعود تراجع أسعار النفط الفنزويلي في الستينيات من حوالى ٢,٦٥ دولار للبرميل في عام ١٩٥٧ إلى حوالى ١,٨١ دولار للبرميل عام ١٩٦٩. وهكذا

---

(٣٨) Tugwell, *The Politics of Oil in Venezuela*, pp. 51-52.

(٣٩) *Oil and Gas Journal*, 29/12/1958, pp. 83-84.

(٤٠) *Oil and Gas Journal*, 5/1/1959, p. 88.

(٤١) Tugwell, *The Politics of Oil in Venezuela*, pp. 79 and 180-183.

بدأ القطاع النفطي الفنزويلي يواجه أكثر من تحدٍّ، فقد تراجع نصيب الصادرات النفطية الفنزويلية إلى العالم غير الشيوعي من حوالى ٣٣ بالمئة في منتصف الخمسينيات إلى حوالى إلى أقل من ٢٠ بالمئة مع نهاية الستينيات. كما أن انخفاض سعر النفط أدى إلى تراجع قيمة الإتاوة أو الريع النفطي الذي تحصل عليه الحكومة. وقد انعكست هذه التطورات سلباً على قدرة الحكومة الفنزويلية على تنفيذ كثير من مشروعاتها التنموية(٤٢).

وكأن هذه المشكلات لم تكن كافية، فقد قررت إدارة أيزنهاور في ١٩ آذار/ مارس ١٩٥٩، تحت ضغوط من قبل شركات النفط المستقلة، تقييد الواردات النفطية بنسبة لا تزيد على ٩ بالمئة من الإنتاج المحلي لحماية أسعار النفط المحلية من الهبوط الذي نتج من زيادة الإنتاج في الشرق الأوسط وأفريقيا، وقد كانت فنزويلا أكثر الدول تضرراً من هذا القيد لأنها كانت توفر ثلثي الورادات الأمريكية، ما أدى إلى انخفاض الواردات النفطية الأمريكية من فنزويلا من حوالى ٦٧ بالمئة عام ١٩٥٧ إلى ٤٢ بالمئة عام ١٩٦٩(٤٣).

أمام هذه التحديات مجتمعة، كان على بيريز ألفونسو طالب القانون الذي سجن عام ١٩٢٨ وأصبح وزيراً للتنمية قبل انقلاب عام ١٩٤٨، ثم عاد من المنفى الذي استمر عشر سنوات ليصبح وزيراً للمعادن والطاقة في حكومة بيتونكارت المنتخبة عام ١٩٥٨، أن يعمل على أكثر من جبهة من أجل تحقيق شيء من الاستقرار في الإيرادات النفطية لبلده. فعلى الصعيد الداخلي أسس هيئة لمراقبة ممارسات شركات النفط المتعلقة بالتسعير والتسويق مستفيداً من تجربة هيئة سكك حديد تكساس التي كسب خبرة من العمل فيها سابقاً، وهي الهيئة التي نظمت سوق النفط في الولايات المتحدة في الثلاثينيات عندما انهارت أسعار النفط لتصل إلى خمس سنتات للبرميل، وهي مهمة ليس بالسهلة لأن مراقبة شركات أخطبوطية كشركات النفط تتطلب تعاوناً وموارد تفوق قدرات دولة واحدة كفنزويلا(٤٤).

---

(٤٢) Humberto Penaloza, «The Political Framework of Venezuelan Oil: Changes and Opportunities,» in: Philips B. Taylor, ed., *Venezuela: 1969: Analysis of Progress* (Washington, DC: School of Advanced Internationsal Studies, Johns Hopkins University, 1971), pp. 197-215.

(٤٣) John H. Lichtblau, «United States Oil Import Policies and Venezuelan Petroleum Exports,» in: Taylor, Ibid., pp. 182-193.

(٤٤) Tugwell, *The Politics of Oil in Venezuela*, pp. 54-60.

ثم قام بزيارة الولايات المتحدة في محاولة لإثنائها عن فرض القيود الكمية على وارداتها النفطية من فنزويلا وطالبها باتفاق تعاون يعطي نفط فنزويلا الأولوية في السوق الأمريكي فتضمن أمريكا حاجتها من النفط وتحقق فنزويلا استقراراً في عائداتها، ولكنه لم يوفق لأن الخارجية الأمريكية كانت ترى أن استثناء فنزويلا من القيود بعد أن فرضت ضرائب على شركات النفط «سيبدو بمثابة مكافأة للتوجهات القومية الفنزويلية، وبالتالي سيكون مشجعاً لهذه التوجهات»، وهذا سيكون فيه إضرار بمصالح الولايات المتحدة النفطية في بقية الدول المنتجة. أما شركات النفط فكانت كما قال السفير الأمريكي في فنزويلا بيرنبوم، «ترفض طلب فنزويلا لتلقن بيريز ألفونسو درساً في حقائق الحياة في ما يتعلق بشركات النفط العالمية»[٤٥].

ولم يشفع لفنزويلا زيادة إنتاجها بما يقارب ٣٥٠ ألف برميل في اليوم لتعويض الولايات المتحدة من نقص الوقود الذي نتج من فرض بعض العرب مقاطعة نفطية على الولايات المتحدة خلال حرب حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧، وهو أمر تعرضت بسببه فنزويلا لبعض العتب من العرب[٤٦].

أما الخطوة الأهم التي بادر بها ألفونسو خلال هذه الفترة للتعامل مع واقع القطاع النفطي في بلده، فقد تمثلت بمد الجسور مع الدول المنتجة في الشرق الأوسط، التي تضررت بدروها من الانخفاض الشديد في الأسعار الذي كان بسبب إغراق السوق بنفط البلدان العربية خاصة، وتجسدت في محاولة تأسيس منظمة تجمع المنتجين وتنسق قراراتهم من أجل تنظيم إنتاج النفط وتسعيره، وكأنه قد أدرك أن المنطقة العربية لديها القوة الكامنة التي تؤهلها أن تؤثر في مقدرات العالم إذا ما أحسن استخدامها[٤٧].

وقد كانت ظروف دول الشرق الأوسط مختلفة في هذه الفترة مقارنة بعام ١٩٤٩، عندما زار وفد فنزويلي هذه الدول ليقنعها بأن زيادة إيراداتها النفطية يمكن أن تتحقق بفرض ضريبة على شركات النفط كما فعلت فنزويلا، بدل استنزاف هذه الثروة النفطية بزيادة الإنتاج، خاصة بعد أن استطاعت شركات النفط أن تبيع نفط الشرق الأوسط بأسعار منخفضة في شرق الولايات المتحدة لتمارس ضغوطاً على الحكومة الفنزويلية

(٤٥) Rabe, *The Road to OPEC: United States Relations with Venezuela, 1919-1976*, pp. 162-164.
(٤٦) Betancourt, *Venezuela: Oil and Politics*, pp. 396-403.
(٤٧) William Smith, «Unlikely Father of Arab Power,» *New York Times*, 12/12/1973, p. 5.

عندئذ، ولكن رسالة الوفد لم تجد الآذان الصاغية في دول الشرق الأوسط في تلك الفترة[٤٨].

أما هذه المرة فقد وجد ألفونسو في الشيخ عبد الله الطريقي، أول وزير نفط سعودي، نِعم الشريك؛ وقد أدى تعاونهما إلى قيام منظمة الأوبك عام ١٩٦٠ وهي المنظمة التي عبَّر الطريقي عن أهمية قيامها بقوله إنها ستحول دون: «إغراق السوق أو حرب الأسعار التي يمكن أن تكون كارثية بالنسبة إلى الدول المنتجة»[٤٩].

---

(٤٨) Pierre Terzian, *OPEC: The Inside Story*, translated by Michael Pallis (London: Zed Books Ltd., 1985), pp. 10-11.

(٤٩) *Oil and Gas Journal*, 9/5/1960, p. 99.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء